

الاستعمار الفرنسي

(في مواجهة الثورة الجزائرية)

بسام العسلي















بسم الله الرحمن الرحيم



الاستعمار الفرنسي

(في مواجهة الثورة الجزائرية)

بسّام العسلي

دار النفائس

الطبعة الأولى : ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
الطبعة الثانية : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

دار النفائس

بيروت - ص.ب : ١١/٦٣٤٧ - هاتف : ٨١٠١٩٤ - برقياً : دانفايسكو

الإهداء

كانوا كلهم إخلاصاً للجزائر ، وقضيتها العادلة .
وكانوا كلهم استعداداً للتضحية من أجل بناء جزائر المستقبل .
بعضهم قصر عن متابعة السير على درب الجهاد ، أو عجز عن رؤية الهدف العظيم .
وبعضهم نجح في السير وسط حقول الأشواك الدامية، حتى النهاية الظافرة .
فإلى أولئك الذين مارسوا قيادة الجهاد ، ولا زالوا يمارسونها ، للعودة بالجزائر إلى أصالتها العربية الإسلامية .

أقدم هذا الجهد المتواضع

بسام

المقدمة

وتبقى (الثورة الجزائرية) العملاقة منجماً ثراً للتجربة التاريخية في التعامل مع الاستعمار التقليدي . لقد خاض الشعب الجزائري المجاهد التجربة المريرة ، ووصل بها حتى نهايتها ، ولم تكن هذه التجربة محددة بميدان الأعمال القتالية على الثرى الجزائري الطهور ، وإنما كانت أكثر شمولاً وأكثر اتساعاً ، حتى أنها شغلت العالم طوال سنوات الصراع .

لقد أخذ الاستعمار التقليدي في التقلص والانكماش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، غير أن فرنسا خاصة ، والدول الأوروبية عامة (هولاندا والبرتغال وبلجيكا) وجدت من الصعب عليها التكيف مع المستجدات الدولية ، أو التنازل للدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) عن امتيازاتها التقليدية . ومن أجل ذلك ، خاضت فرنسا حرب الهند الصينية (فييتنام) بوحشية وضراوة حتى اقتنعت بعجز قواتها عن مجابهة تيار التاريخ ، وكان من المفروض أن تفيد فرنسا قبل غيرها من تجربتها الذاتية ، فتتجنب الوقوع في أخطائها ، غير أن رؤ يتها للأمور من خلال زاوية محددة ،

زاوية (العظمة الفارغة) و(القوة الغاشمة) حملتها على ارتكاب الخطيئة من جديد ، فكانت (حرب الجزائر) .

لقد ظنت فرنسا ، أن ما فعلته في الجزائر طوال (قرن وربع القرن) قد دمر كل جذور الأصالة الدينية والقومية والوطنية ، حتى لم يعد في الجزائر إلا فرنسا الاستعمار والصليبية .

وظنت فرنسا ، أن العامل (الجيواستراتيجي) وقرب المسافة من فرنسا ، سيمنع كل (تمرد) أو (ثورة) .

وأطلق المجاهدون شرارة الثورة التي أحرقت السهل والجبل ، ومضت فرنسا على طريقتها التقليدية في محاولات متفائلة في البداية ، ويائسة في النهاية ، للتشبث بخرافة (الجزائر الفرنسية) .

وكان الصراع المرير والشامل ؛ فقد ألقت فرنسا بكل ثقلها ، وتحالفت مع كل قوى الاستعمار في الغرب الاستعماري لقمع ثورة الأحرار المؤمنين المجاهدين ، وكان للثورة بدورها محيطها العربي الإسلامي ، فكان من الطبيعي أن تتسع دائرة الصراع السياسي لتتجاوز حدود ميادين الصراع المسلح . وفي هذا المجال ، كانت ترسانة الاستعمار حافلة بكل مخزون (اللعب الاستعمارية) غير أن المجاهدين الذين تمرسوا على أيدي الاستعمار بالألاعيب الاستعمارية لم يعودوا عاجزين عن رؤ ية أهدافهم بوضوح تام .

واضطلعت القيادة الثورية التاريخية بأعباء قيادة الصراع السياسي ، وأمكن لها هز العالم وإثارته ، بما حققته من تنسيق رائع بين (الجهد السياسي) و(الجهد العسكري) ، وكان لا بد في النهاية من الوصول بالصراع إلى نهاياته الحتمية ، وتحقيق الانتصار لمصلحة المجاهدين المؤمنين .

وانقضت التجربة التاريخية . **وتوقف الصراع المسلح ، لتبدأ مرحلة (الجهاد الأكبر) من أجل تصفية رواسب الاستعمار والقضاء على مرتكزاته .**

انقضت التجربة التاريخية في أفق الصراع المسلح ، ولكنها استمرت في أفق الصراع السياسي ، ومضى ربع قرن على التجربة التاريخية ، ولا زال الصراع السياسي مستمراً مع (رواسب الاستعمار) و(بقايا أجهزته) و(شبكات اخطبوطه) .

لقد تطور الاستعمار ـ أخيراً ـ غير أنه بات في تطوره أكثر خطورة وأشد فتكاً وتدميراً ؛ ذلك لأنه يعتمد على أساليب الهجوم غير المباشر للوصول إلى الأهداف المباشرة .

بكلمة أخرى ، إنه بات يستأثر بالمغانم ليلقي على أعباء الشعوب المستضعفة بالمغارم كلها . **وهنا تبرز أهمية التجربة الجزائرية .**

لقد استطاعت فرنسا الحصول على غنائم الحرب من خلال الاتفاقات التي عقدتها مع الثورة الجزائرية ، وقد استطاعت الجزائر المجاهدة متابعة طريق الجهاد لتحرير نفسها من تلك القيود التي فرضتها مجموعة الظروف التي أحاطت بالصراع .

المهم في الأمر هو أن تلك الغنائم ـ في حد ذاتها ـ تظهر طبيعة التطور الجديد للاستعمار الحديث **ومن هنا تبرز أهمية التجربة الجزائرية .**

لقد استخدمت فرنسا كل أساليب الخداع ، والتمويه ، والمكر ، واستخدم المجاهدون كل أساليب الصراع الواضحة ، والشريفة والعادلة ، وانتصر الحق وزهق الباطل ، وسقطت الأقنعة ،

﴿ومكروا ومكر الله، والله خير الماكرين﴾. وكان انتصار الثورة برهاناً ساطعاً على القيم البناءة والفضائل الأصيلة التي توافرت للمجاهدين، بقدر ما كانت برهاناً أكيداً على حتمية فشل الشر المتمثل (بالنهب الاستعماري) .

انتصرت الثورة ، ولا زال الصراع مستمراً ،
ومن أجل ذلك ، تكتسب التجربة الجزائرية أهميتها ،
لأنها أكبر وأضخم تجربة ترسل ظلالها إلى الأفق البعيد ،
أفق المستقبل ،

بسام العسلي

الفصل الأول

١ ـ الجزائر في منظور الاستعماريين .

٢ ـ مشاريع استعمارية .

٣ ـ سياسة ديغول .

أ ـ قضية تمثيل الشعب الجزائري .

ب ـ العصا والجزرة ـ محاولة استيعاب الثورة .

ج ـ مقولات (ديغولية) .

١ ـ الجزائر في منظور الاستعماريين

ما أن انطلقت الرصاصت الأولى في الجزائر ، في الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٥٤ ، (مع فجر عيد جميع القديسين) حتى أصيب الاستعماريون الفرنسيون بالذعر ، لقد أصابت تلك الرصاصات قلب الاستعمار ، وكان تحرر الجزائر هو آخر ما يضعه دهاقنة الاستعمار في مخيلتهم ، وجاء أول رد فعل رسمي على لسان وزير الداخلية الفرنسي (فرنسوا ميتيران) الذي أعلن : « **الجزائر هي فرنسا ، من الفلاندر إلى الكونغو ، هناك قانون واحد ، ومجلس نيابي واحد ، وبذلك فهي أمة واحدة ، هذا هو دستورنا ، وتلك هي إرادتنا**» . وأعقب هذا الإعلان بتصريح آخر : « **إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب** »[1] . وتتابعت التصريحات المتاشبهة ، ومنها : « **إن فرنسا هنا في ديارها ، أو على الأصح فإن الجزائر وجميع سكانها جزء لفرنسا ، كما أنها جزء لا يتجزأ منها ، إن مصير الجزائر فرنسي ، وهو اختيار قررته فرنسا ،**

---

(١) ٥ و ٧ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٥٤ (ملفات وثائقية ـ ٢٤ ـ وزارة الإعلام والثقافة ـ الجزائر) آب ـ اوت ـ ١٩٧٦ ص ٧٩ .

وهذا الاختيار يدعى الاندماج »[1] وكذلك « ليس هناك من اختيار آخر نسعى إليه ، وهناك أكثر من قرن والجزائر تندمج في فرنسا ، إن هدفنا الآن هو بلوغ الدمج الكامل للجزائر »[2] .

وانطلق الاستعماريون في فرنسا ، يحشدون القوى ، ويستنفرون الرأي العام الفرنسي ، وهو ما يبرزه النداء الذي وجهه فريق ممن يحتلون القمة في الفكر الاستعماري الفرنسي إلى الشعب الفرنسي وجاء فيه :

« نداء إلى الشعب الفرنسي »[3]

« إن المصير الذي يتقرر الآن في الجزائر هو ليس فقط مصير إخواننا من مسلمين وأوروبيين ، وليس فقط مصير شمال أفريقيا والاتحاد الفرنسي ، إنه ليس فقط مصير فرنسا كدولة عظمى ، مصير دورها الاستراتيجي وتوازنها الاقتصادي ، مصير حرياتها الجمهورية ووحدتها القومية التي سيقضي عليها طردنا من أفريقيا في أمد قصير . وإذا لم نستطع أن نجد في كنوز ولائنا لفرنسا وثقتنا بالإنسان ، القوى الضرورية لإعادة السلام للجزائر ، بفورة دفاقة من الحياة ، وإعادتها إلى مركزها المرموق في الجمهورية الفرنسية ، فإن أيامنا المقبلة ستكون أكثر شؤماً علينا من (سيدان) ومن حزيران ـ يونيو ـ ١٩٤٠ ، وإننا في هذه المرة لم نحاول حتى الدفاع عن سيادة العدالة ، وعندما سنستسلم في قلوبنا ، سيلفنا بدون رحمة حكم التاريخ .

---

(١) تصريح (جاك سوستيل) الحاكم العام للجزائر في ٢٣ شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٥ (المرجع السابق) .

(٢) تصريح (إدغار فور) رئيس مجلس وزراء فرنسا ـ في ٢٥ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٥ .

(٣) أضواء على القضية الجزائرية (إبراهيم كبة) بغداد ـ ١٩٥٦ ص ١١٩ ـ ١٢٢ .

من الذي يريد طردنا من بلاد ربطتنا بها (١٢٥) سنة من الحضارة المشتركة ؟

إلى جانب رؤساء العصابات الدائمين ، والسفاكين القساة ، ونذر الإرهاب الشرير ، توجد بعض النفوس العجلى التي أعمتها الدعاية المضللة ، يدعون أنفسهم وطنيين ، ولكنهم يجعلونها آلات بيد الاستعمار الثيوقراطي ، والتعصب العنصري ، استعمار العروبة الذي يهدد إخواننا التونسيين والمراكشيين ، كما يهدد إخواننا الجزائريين ، والواقع أن التحدي موجة للحرية ! .

ومن الطبيعي أن يستطيع هذا الاستعمار ، وهو يحمل راية حق تقرير المصير التي تخفي وراءها الاستهانة المطلقة بحقوق الإنسان ، تضليل بعض السذج من الغربيين ، وأن يحملهم بمدعياته الفارغة على المبالغة في تقدير قواه ، إلا أن عدونا الحقيقي يكمن بين ظهرانينا ، إنه ترددنا وتلكؤنا ، وهو نتيجة للجهل بالنسبة للأكثرية ، وخمول الهمة بالنسبة للبعض ، وقلق الضمير بالنسبة للآخرين .

لنتخذ فوراً القرار الحاسم ، فلقد بلغ السيل الزبى ! .

يجب أولاً أن نكون صريحين : لقد أعلنا في الجزائر نفس المبادىء التي أعلناها للجمهورية الفرنسية ، ولكن ماذا بذلنا من أجل تطبيقها ضد المخالفات التي لا تحتمل من قبل المسلمين والأوروبيين معاً ، من قبل الإدارة والأفراد جميعاً ؟ لقد حملنا السلام معنا في كل مكان ، وخلقنا حضارة حديثة راقية من لا شيء ، فماذا كان نصيب الفئة المختارة من أبناء البلاد منها ؟ لقد تضاعف عدد الجماهير العربية بفضلنا ، فهل ضاعفنا بنفس النسبة وسائلها المعاشية ؟ لقد كثر الكلام عن الكولونيالية الفرنسية في الجزائر ، ولكن خطأنا

الحقيقي هو بطء التطور ، قلة عدد الأوروبيين ، قلة الكوادر اللازمة . على أننا إذا كنا قد أخطأنا بسبب الإهمال ، فلا يمكن أن تنسب إلينا جريرة تعمد مخالفة المبادىء ؛ إننا لم نحاول قط القضاء على السكان الأصليين ، أو انتهاك حرياتهم ، أو التمييز العنصري المنظم ضدهم ، أو تحويلهم عن دينهم ، كما يحاول الآن متطرفو دعاة الإسلام الجدد تأكيده ! ولكن إذا كنا قد تقاعسنا عن جزء من مسؤ وليتنا ، فهل يجب علينا الآن أن نتركها جمعاء ؟ . . . وإذا كان باستطاعة القلة من أصحاب الامتيازات أن تجد لها ملجأ أنى شاءت على الدوام ، **فهل يجب أن نترك طعمة لأفظع أنواع الاستبداد ، هؤلاء المليون فرنسياً الذين مدوا جذورهم هناك إلى الأعماق ، وهذه الملايين العديدة من الفرنسيين المسلمين الذين أراقوا دماءهم جنباً إلى جنب مع أبنائنا في كل ميادين القتال ؟ ومن يستطيع أن يشق لهم طريقاً إنسانياً نحو المستقبل غير وطننا ، وطن حقوق الانسان ؟**

إننا نؤمن إيماناً مطلقا بأن من العدالة التامة استعمال القوة من قبل الفرنسيين لحماية هؤلاء وأولئك من الإرهاب . إن استعمال القوة المذكورة يجب أن ينتهي بالانتصار الحقيقي ؛ إدخال السلام إلى القلوب . إن هذا السلام لن يكون سلام الماضي ، بل من المؤكد أن المشاركة الحقيقية ، ستتحقق عن طريق العمل الجريء في إصلاحات واسعة اقتصادية واجتماعية وسياسية . إن هذا العمل جدير بفرنسا حقاً ، والتضحيات التي يتطلبها مهما كانت كبيرة ستكون محدودة ، إن بذلت قبل الأوان . إن المسألة أوسع من مسألة الحرب أوالقتال ، وأرحب من ضيق قوانين المال وماذا يمكن أن يشرف الشباب الفرنسي ، زرّاعاً كانوا أم مهندسين ، أطباء أو إداريين ، أكثر من إنشاء هذه المشاركة الرائعة مع رفاقهم المسلمين في خضم العمل

اليومي والجهد الدائب ؟ على أن العمل المذكور سوف يولد وئيداً إذا بخلنا عليه بدماء القلوب والأرواح ! أو لم نشدد من يقظتنا لتطبيق الحل الديموقراطي للمشكلة الجزائرية فور استتباب السلام . ولهذا الجهد المندفع نحو الانقاذ العام ، في ظل الشرعية الديموقراطية ، **ندعوكم جميعاً أيها الفرنسيون على اختلاف آرائكم واعتقاداتكم ، وتباين أحزابكم وطبقاتكم ؛ لنتعاهد جميعاً على هذه اليقظة والحذر ، لئلا يرتد ثانية كرم الشعب الفرنسي ، ولكي تعود له كلمته النافذة وسلطانه الحق .**

لنتحد جميعاً لإنقاذ الجزائر ، وبانقاذها سوف نكتب لفرنسا الخلود .

التواقيع :

الكاردينال (سابيج) أسقف تولوز .
(اميل روش) رئيس المجلس الاقتصادي .
(البير باييه) رئيس اتحاد الصحافة الفرنسي .
(روبير دو لافنت) الحاكم العام سابقاً لبلدان ما وراء البحار .
(جورج ديهامل) الأديب وعضو الأكاديمية الفرنسية .
(مارسيل انكوان) رئيس رابطة المحاربين القدماء الفرنسيين .
(الجنرال مونسايير) قائد فرنسي مشهور .
البروفسور (باستور فاليري رادو) عضو الأكاديمية الفرنسية .
البروفسور (بول رينيه) المدير الفخري لمتحف الانسان .
(ريمي رور) رئيس تحرير (لوموند) سابقاً .
(جان ساري) عميد جامعة باريس .
(جورج لوبو) المفكر الفرنسي المعروف .
(ناجلين) الحاكم العام للجزائر سابقاً .

(جاك سوستيل) الحاكم العام للجزائر سابقاً .

ومن تصريح للرئيس الفرنسي (رينيه كوتي) أمام وفد الجمعية الوطنية للأوسمة العسكرية ، بمناسبة توزيع (أوسمة الشرف) على مرتزقة الاستعمار :

« إننا في أشد الحاجة للشجاعة في يومنا هذا ، والواقع ، فإنه منذ سكوت المدافع عام ١٩٤٥ ، لم ينفك الفرنسيون في حالة نضال مستمر ، فقد دخلوا أولاً في نضال عنيد من أشد أنواع النضال صعوبة ـ في الهند الصينية ـ بالنظر لعدم تعودهم عليه ، واليوم ، يرتدي الشباب الفرنسي ثانية رداء الشرف ، شاداً الرحال إلى أفريقيا الشمالية . وما أسعدني أن أراه الآن ممثلاً بصورة واسعة بين أعضاء وفدكم الكريم ؟ !

لقد سبق منذ بداية تسلمي هذا المنصب أن عبرت عن رغبتي الملحة لزيارة الجزائر ، ومازلت آمل أن تسمح لي الظروف بتحقيق هذه الرغبة لأوزع أوسمة الشرف على صفوف قواتنا المقاتلة هناك .

* * *

ومن خطاب لرئيس الوزراء السابق (انطوان بينيه) أمام المؤتمر الصحفي المنعقد في (باريس) بتاريخ ٥/ ٥/ ١٩٥٦ ، الفقرة التالية :

« لقد صرحت بتاريخ ١٩٥٥/٩/٣٠ ، أمام هيئة الأمم المتحدة ، بأن القضية الجزائرية هي قضية فرنسية صرفة ، ولا أزال متمسكاً بهذا الرأي . لقد قام (روبير لاكوست) بإجراءات جريئة ، ولا نزال بحاجة إلى إجراءات أخرى مماثلة ، ومن المهم جداً أن يعاد الأمن إلى نصابه ، بجيوش ضخمة لتجنب الخسائر غير المجدية

واختصار نفقات إعادة التسلح . . . ويتحدث البعض عن المفاوضة ، ولكن مع من ؟ إن المفاوضة في الظروف الحالية لا تعني إلّا السير على طريق الانفصال، إن صراحة العمل، واتحاد جميع القوى ، هما اللذان سيمكنان فرنسا من إنقاذ الجزائر ! » .

ومن مقال لرئيس الوزراء السابق (بليفان)[1] تحت عنوان (أحلول مقبولة أم مفاوضون مخولون ؟) حمل فيه على سياسة الحكومة الحاضرة في سعيها لإجراء انتخابات حرة في الجزائر بعد مرور ثلاثة أشهر ، من وقف إطلاق النار ، بحجة أن المدة المذكورة غير كافية لتهدئة الخواطر وإعادة السلام بشكل يوفر الحرية الفعلية للانتخابات الموعودة ، ولأن إجراءها في الوقت المذكور يهدد بانتخاب المتطرفين والثوار أنفسهم ، والذين تحاربهم فرنسا الآن !

ومن خطاب لرئيس الوزراء السابق (جورج بيدو)[2] ما يلي :
« إن البحث عن مفاوضين شرعيين في الجزائر ، على غرار ما حصل في تونس ومراكش ، سيكون خطأ من أعظم الأخطاء ، بل إن المفاوضات مع القتلة وسفاكي الدماء الذين تسندهم الخيانات المسترة الآن ، سيكون جريمة كبرى ، إنني أعتقد أن إطالة المدة المعطاة للثوار ، للاستجابة لنداء الحكومة ، سوف يتسبب في إطالة أمد الثورة بدلاً من وضع حد نهائي لها » .

ومن خطاب لرئيس الوزراء السابق (شومان)[3] : « إن المشكلة الجزائرية هي مشكلة سياسية ، ونحن نتفق في هذه النقطة

---

(١) صحيفة (لوموند) الفرنسية ١٢/٥/١٩٥٦ .
(٢) صحيفة (لوموند) الفرنسية ٧/٤/١٩٥٦ .
(٣) صحيفة (لوموند) الفرنسية ٢/٥/١٩٥٦ .

مع رئيس الوزراء ـ غي موليه ـ ومع الوزير المقيم في الجزائر ـ لاكوست ـ . ولكن هذه المشكلة تثير مسألة أخرى أكثر أهمية بكثير وهي : هل سيرغم ملايين الجزائريين من مسلمين وأوروبيين ، من الذين ولدوا فرنسيين ، ويشعرون دائماً أنهم فرنسيون ، على أن يصبحوا بين عشية وضحاها أجانب في هذه البلاد التي ولدوا فيها ؟ ؟ » .

كذلك صرح (شومان)[1] أمام الجمعية الوطنية الفرنسية : « إن من يسمع أنصار الثوار الجزائريين بين نواب هذه الجمعية ، يعتقد بأن هناك طريقين لا ثالث لهما : إما المفاوضة مع الثوار بالشروط التي يفرضونها هم علينا ، أو الاستمرار في الحرب . والواقع أن هناك طريقاً ثالثاً ، هو طريق (الاتحاد أو الدمج) والذي اختاره ـ غي موليه ـ و ـ لاكوست ـ . أما وقف إطلاق النار ، فيجب أن يوجه إلى العصاة أنفسهم ، كما كتبت بحق بصحيفة ـ البوبلير ـ لسان حال الحكومة الحاضرة ـ تذكيراً للشيوعيين ـ ! ، وإن مناقشة الجمعية يجب أن تستهدف إقناع الثوار بأن إرادتنا حاسمة في موضوع الجزائر . إن الحل النهائي للمشكلة يجب أن يكون سياسياً ، ولكن يجب أن نمهد لذلك بالوسائل الحاسمة ، أما تحديد مستقبل الجزائر منذ الآن ، فإن الوقوع في الفخ الذي يريده لنا الخصوم ، وارتكاب خطأ جسيم قد لا يمكن إصلاحه بعد هذا أبداً .

إن القضية الجزائرية هي قضية فرنسية صرفة ، ومن أكبر

---

(١) صحيفة (لوموند) الفرنسية ١٩٥٦/٦/٢ ، وكان ذلك أثناء المناقشة الحامية التي نوقشت فيها المسألة الجزائرية خلال أيام متتالية ، وانتهت بفوز الحكومة بثقة الأغلبية الاستعمارية في الجمعية .

الإهانات الموجهة لنا ، السماح لها بأن تثار على الصعيد الدولي ، يجب علينا أن نعارض حتى آخر نفس كل تدخل من قبل الآخرين .

(وبعد أن أثار هذا المسيحي الاستعماري المتعصب سياسة الزعيم نهرو في تأييد استقلال الجزائر ، وسياسة تيتو لتهريبه المزعوم للأسلحة إلى الثوار عن طريق ليبيا) أنهى خطابه بالصرخة التالية : لنبن سياستنا في الجزائر على اعتبار ان مفهوم المجتمع الفرنسي المسلم يحقق رغبات الاكثرية الساحقة من سكان الجزائر ، إن قوتنا مستمدة من إيماننا بالديموقراطية ، ونحن ندعو الحكومة إلى التمسك دائماً بمبدأيها الأساسيين : عدم الخضوع لأي حل يفرض علينا بالقوة ، وعدم فرضنا أي حل استناداً إلى القوة . إن أكثرية الفرنسيين الساحقة مستعدة لتأييد سياسة الحكومة ، ولكن بشرط التأكد من أن الحرب الدائرة في الجزائر ، هي ليست حرب إعاقة ، وإنما هي حرب حماية ورعاية ، وإن هذه المناقشات يجب ان تعبر بقوة عن إرادة قومية حقيقية .

* * *

ومن القادة السياسيين ، إلى القادة العسكريين ، حيث ألقى (المارشال جوان) خطاباً في مدينة (ميتز)[1] جاء فيه :

« لقد عقدنا الاتفاقيات الأخيرة مع تونس ، وسنباشر عقدها أيضاً مع مراكش ـ المغرب ـ على أساس اعتبارنا البلدان المذكورة قد بلغت سن الرشد والأهلية الخاصة لتولي شؤونها العامة ، ونحن نأمل أن تباشر هذه البلدان حكمها الذاتي مستوحية من ذلك الأثر العميق لفرنسا في تاريخها ! وليس من المتصور أن تستطيع هذه البلدان بين

(١) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٣/٦ .

عشية وضحاها التخلص من وصايتنا عليها ، خاصة في ميادين الأمن والدفاع والدبلوماسية ، بالنظر لأن الموضوع لا يمس فرنسا وحدها بل التزاماتها الدولية أيضاً .

أما عن الجزائر التي ارتبط مصيرها بمصيرنا منذ أكثر من ١٢٥ سنة ، والتي يعيش فيها أكثر من مليون فرنسي . فقد أعلن رئيس الوزراء بحق اتحادها الأبدي مع الوطن الأم !

وليس من شك في أن سياسة التهدئة تحتاج لمزيد من الجهود العسكرية الدائبة للقضاء على نظام الإرهاب غير المحتمل السائد الآن في الجزائر! إن المشكلة الأساسية الآن هي المشكلة العسكرية ، ولن تحل هذه المشكلة إلّا بتصميم الشعب الفرنسي على بذل كل التضحيات اللازمة لتطبيق المنهاج الحكومي المعلن ، ذلك المنهاج الحازم الكريم الذي يستهدف تنفيذ سياسة واضحة المعالم ، نيرة الأهداف. وإننا إذ نقدم هذه التضحيات في سبيل الجزائر، انما نرد بعض الدين علينا تجاه المجتمع الجزائري الفرنسي الإسلامي (؟) الذي لم يبخل حتى بدمائه في سبيل الوطن الأم ، تجاه الفرنسيين المسلمين الذين يسقطون يومياً صرعى في سبيل إخلاصهم وولائهم لفرنسا! وتجاه الفرنسيين الأوروبيين الذين نعلم جميعاً مبلغ ارتباطهم بوطنهم الصغير ـ الجزائر ـ قدر ارتباطهم بوطنهم الكبير ـ فرنسا ـ سواء بسواء .

انني أنتهز هذه الفرصة لأحيي على رؤوس الأشهاد القادة والجنود الفرنسيين الذين يقومون في شمال أفريقيا بواجبهم العسير في ظروف صعبة للغاية . إن جنودنا من مهنيين واحتياط يحاربون هناك بشجاعة فائقة ، في ظروف أدبية غدت مرهقة نتيجة جهل فريق من الرأي العام الفرنسي وإهمال الفريق الآخر؛ إنهم يتألمون عندما

يرون فئة من بني جلدتهم لا تتورع أن تسير في خضم الدعايات الأجنبية المسمومة التي تصورهم آلات للعسف والعدوان ، ضد السكان المحليين الأبرياء ، في الوقت الذي يقومون فيه على العكس بحماية هؤلاء السكان من بعض العصابات الوحشية التي لم تتورع عن استعمال جميع الوسائل البربرية لإشباع تعصبها العنصري . وانني أعتبر ، كما يعتبر الكثير من الخبراء ، أن ميدان شمال أفريقيا هو محك نهائي لاختبار حيوية الشعب الفرنسي وعظمته ! ولا شك أن نجاح التجربة متوقف علينا ، نحن أبناء هذا الجيل ، على إرادتنا وتضحيتنا ، على الأقل في بلد فرنسي صرف ، مثل بلد الجزائر ! فهل يستطيع الجيل الحاضر تجنب هذه المسؤولية المخزية أمام التاريخ ، مسؤولية إنهيار فرنسا ، واللعنة الأبدية لإخوانه الأوروبيين والمسلمين ؟ ! » .

وفي مقال كتبه هذا الماريشال الاستعماري (جوان) جاء ما يلي[1] :

« إنني أحذر الرأي العام الفرنسي من جوقة الإنذارات المدفوعة من دون شك بإمارات الإعياء البادية في معسكر العصاة ، والتي تدعونا من دون كلل ولا ملل إلى المفاوضة مع الممثلين الحقيقيين المزعومين للوصول لوقف إطلاق النار . إن هذا الإجراء الأخرق في مثل هذا الوقت غير المناسب ، لن يفسر علينا إلاّ كعلامة من علامات الضعف . . .

إنه لمن المستحسن جداً أن نزيد اهتمام (قصر شايو) بأمن الجزائر ، هذا البلد الذي تشمله منظمة معاهدة الأطلسي بشكل

---

(١) أضواء على القضية الجزائرية ـ كبة ـ ص ١٢٧ ـ ١٢٨ .

مباشر ، وإلى حمل الدول المجاورة على قبول نظام انتقالي يسمح بتنفيذ الالتزامات الدولية . إن هذا جزء من التزام (التكافل والتضامن) المفروضين على تونس ومراكش ، والواجب تحويله إلى حقائق عملية ، عن طريق الاحتفاظ فيهما بالقوى الفرنسية اللازمة والعدد المطلوب الذي هيأته فرنسا فيهما من موازنتها الخاصة في عهد الحماية . كذلك من الضروري إعادة تنظيم قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط الشرقي والغربي ، لإمكان التكيف مع الرسالات الكبرى للشعوب العظمى كانكلترا وفرنسا في هذا الميدان الحيوي ! . . . ويجب الاعتراف بأن مهمة منظمة حلف شمال الأطلسي تقتضيها التفرغ لدراسة هذه المشكلة الخطيرة ، مشكلة أمن البحر الأبيض المتوسط ، التي تتوقف عليها مشكلة أمن القارة الأفريقية جمعاء ، بدل الاهتمام بالمبادىء الغامضة للأوجه الاقتصادية والثقافية للمجتمع الأطلسي ، ولكن ، ترى من ذا الذي سيتولى المبادأة لإفهام مجلس ميثاق (حلف الأطلسي) هذه الحقائق الخطيرة ؟ » .

وجاء الجنرال (ويغان) ليدلي بدلوه ، فكتب مقالاً[1] تضمن ما يلي :

« بصيص من الضوء ينبعث بعد حوالك الأيام ، لقد أعلن سفيرا بريطانيا العظمى والولايات المتحدة قرار حكومتيهما بتأييد فرنسا في نضالها المفروض عليها في أفريقيا الشمالية ، كما أن الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الفرنسيين منحا الحكومة - بأكثرية ساحقة - السلطات المطلقة الضرورية لتحقيق سيطرتها في الجزائر ، كذلك

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٣/٣٠ .

نجد استعدادات أكيدة من قبل بعض الفئات المنشقة في مراكش للخضوع لإرداة السلطان ، كما أن الانتخابات الأخيرة التي جرت في تونس انتهت بمنح إجماع الناخبين تقريباً ثقتهم بالحكومة التونسية التي عقدنا معها الاتفاقيات الأخيرة .

إن هذه الوقائع التي جرت في فترة محدودة جداً من الزمن ، أحدثت انطباعاً ممتازاً في الرأي العام الفرنسي ، فحل محل التشاؤم والخضوع لصروف القدر أمل جديد بإمكان حل المشاكل المفروضة في الشمال الأفريقي حلاً موفقاً ، كذلك برزت مزايا الوزير المقيم الجديد في الجزائر، ومنها روح العزم التي أبداها، وحسن تقديره لصعوبات الموقف ، وخلقه الرائع تجاه المسؤوليات الكبيرة التي يواجهها ، والاجراءات الاجتماعية المختلفة التي اتخذها حتى الآن ، مما أحدث الأثر البالغ على الفرنسيين داخل فرنسا ، كما أدى إلى بعث الثقة من جديد في أوساط واسعة من الفرنسيين ـ المسلمين ! . يضاف لكل ذلك أمثلة الشهامة والشعور بالواجب التي تبديها الجيوش الفرنسية في الجزائر كل يوم ! وروح الفهم والإنسانية التي تبديها قوات الأمن الفرنسية ـ الاستخبارات ـ هناك ، مما ساعد إلى حد كبير على إحداث النتائج الحسنة المشار أليها أعلاه .

إذن هناك حقاً بصيص من الضوء يلوح في الأفق ، ولكننا ما زلنا بعيدين عن منبع الضوء ، ولذلك لا يجدر بنا أن نستنيم للدعة والهدوء ، بل يجب علينا أن نضاعف الجهود ، فالمشاكل الكبرى لا تزال ماثلة أمامنا تنتظر الحل . لقد منحنا الحكومة القائمة السلطات المطلقة فيما يختص بمسألة الجزائر فلأي غرض ستستعملها هذه الحكومة ؟ وما هو هدفها الأساسي الذي تريد بلوغه ؟ إن تحديد الهدف المذكور بوضوح هو أمر لا غنى عنه بالمرة ، لحسن سير

التنفيذ والعمل من قبل مجموعة الموظفين ، عسكريين ومدنيين ، في كل درجات السلم الإداري . هل تستهدف الحكومة مجرد إعادة الأمن إلى نصابه ؟ أم تريد خوض حرب حقيقية طويلة الأمد ؟ . ذلك لأن المسألة ، ليست مجرد عصيان بسيط تقوم به قلة من المواطنين الفرنسيين ، بل هي حرب صريحة مكشوفة أعلنتها علينا ولا تزال تمولها وتمدها بالسلاح أمم أجنبية تديرها من الخارج !

إن من الضروري جداً المبادرة فوراً لتحديد الرسالة التي عهدت بها الحكومة للحاكم العام ، وإعلانها من دون تأخير على الجيش المحارب في شمال أفريقيا ، والذي لا يعلم على وجه الدقة لماذا يحارب هناك !

إن جميع الضباط على اختلاف رتبهم لا يزالون يشكون من الضرر البالغ، من الوجهة الأدبية ووجهة التنفيذ على السواء ، والناجم عن جهلهم بهدف الحرب ، والاضطراب الذي يعيشون في كنفه .

هل المقصود مجرد إعادة الهدوء ؟ هذا هو الهدف الظاهر من حركات جيشنا في الجزائر ، ولكن الدلائل قاطعة على الفشل المريع لهذا الهدف . ان كل يوم يمر على الجزائر يشهد ضحايا جديدة في أرواح الفرنسيين ، في صفوف جنودنا الفرنسيين والجزائريين ، كما يشهد تطوراً مستمراً في أعمال الإرهاب والاغتيالات وهدم المدارس ، وتخريب المواصلات وإبادة الحقول وإهلاك المواشي ، الخ . . . إن استمرار هذا الوضع المتردي لسوف يؤدي دونما شك ببصيص الثقة الذي لم يكد يرى النور في أجل قصير ، ويبعث اليأس في نفوس أصدقائنا وحلفائنا ، ويحملهم على أن يظنوا بضعفنا الظنون . تصوروا مدى النقمة والسخط المستحوذين على مواطنينا في الجزائر عندما يرون جهود أجيال طويلة متعاقبة من عملهم

الدائب ، وهي تذهب أثراً بعد عين ، بين آكوام من النساء والأطفال المذبوحين الأذلاء المتروكين رهن الأقدار ! وماذا تكون نتيجة هذا الوضع المتفسخ ؟ لا شك أن استمراره سيؤدي إلى إجراء انتخابات (حرة) ! تنبثق عنها جمعية مؤلفة من الثوار العصاة وأصدقائهم ، فهل لهذا نحن سائرون ؟ . . .

إن القرار الوحيد الصائب ـ في نظري ـ هو إثارة الحرب بكل الوسائل ، والاستمرار فيها حتى النهاية ، إلى أن يتم القضاء على خصم عنيد ، لا تستحق أعماله أي شعور بالرحمة . إن هذه هي رسالة الحاكم العام ، والتي يجب إعلانها لكل السلطات العسكرية ، لتبديد أى شك يحوم في هذا الصدد ، كما هو جار الآن . واستناداً لهذا القرار فقط ، يستطيع السيد (البير لاكوست) الوزير المقيم طلب النجدات العسكرية من الشعب الفرنسي ، ولقد أنبأتنا الصحف بأنه دعى كدفعة أولى قوة مائة ألف جندي .

يجب أن يلبى هذا الطلب فوراً ـ بالتأكيد ، ولكن ليس بالاقتطاع من الوحدات الفرنسية المشتركة في قوى حلف شمال الأطلسي ، والتي لا يمكن المزيد من إضعافها دون اعتراض حلفائنا الوجيه ، ولكن بدعوة القوى الاحتياطية . إننا نعلم عن طرائق العمل لدى هيئة أركاننا الشيء الكثير ، لنؤكد عن علم بأن الوسائل التحضيرية يجب ان تهيأ كل التهيئة قبل أن يدعو الداعي إلى الخدمة العسكرية فيلبي فوراً النداء .

إن تنفيذ مثل ذلك يتطلب أمداً طويلاً ، ربما بضعة أسابيع ، لدعوة وجمع وتسليح ونقل القوى الكبيرة التي يتطلبها ميدان القتال

الواسع في شمال أفريقيا ، لذلك من حقنا أن نطلب توجيه الدعوة المذكورة منذ اليوم . إن المسألة مستعجلة جداً ، والنظم العسكرية الحالية لا تسمح للأسف إلاّ بالتنفيذ الجزئي وعلى مراحل متباعدة . إن الوقت يضايقنا ، وإذا ما حل فصل الربيع ، أمكن للثوار الجزائريين الاستفادة من الظروف الجوية التي لا تتوافر لديهم في فصل الشتاء ، كذلك يحاول أعداؤنا الأجانب ، القيام بحملة عامة مشتركة ضدنا في أقرب وقت ، وينتظر أصدقاؤنا قرارنا الحاسم بفارغ الصبر .

أضف إلى ذلك الأثر الهائل لقرارنا في معنويات الجيش واضطرارنا لبذل تضحيات هائلة في المستقبل ، إن تأخرنا أكثر من هذا في اتخاذ القرار المذكور . **والأهم من كل ما سبق أن شمال أفريقيا يكون وحدة لا تتجزأ ، وإذا كانت قراراتنا في تونس ومراكش واضحة التأثير في سياستنا في الجزائر ، فكذلك لسياستنا الجزائرية تأثيرها المباشر في مفاوضاتنا المقبلة مع تونس ومراكش ، فهل سنترك الفرصة تفلت منا لنفقدها بعد ذلك إلى الأبد ؟** إن تحسن الأحوال في هذه الفترة لصالحنا ، يجب أن لا يلهينا عن إدراك الخطر ، بل يجب على العكس أن يدفعنا لمضاعفة الجهود . إن منح الحكومة السلطات المطلقة يجب أن يحملها على تحديد سياستها فوراً وبكل دقة ، لا من حيث بواعثها فقط ، بل من حيث أهدافها . إن الضرورة تقضي بوضع كل الوسائل اللازمة تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر .

* * *

ومن القادة العسكريين إلى رجال الدين ، حيث ألقى الكردينال

(فلتان) محاضرة في قاعة (الميتواليتيه) في باريس ـ جاء فيها[1] :

« مهما يكن التطور التاريخي ، ومهما تكن الحجج القانونية لتأسيس المستعمرات ، فإن التبرير الوحيد لبقاء السيطرة الاستعمارية على البلاد المستعمرة ، هو دور الدولة المستعمرة في رسالتها التثقيفية ومساعداتها المختلفة لسكان البلاد الخاضعين للاستعمار. إن الكنيسة تصرح بأن الاستعمار الحقيقي يخلق بين البلاد المستعمرة والبلاد الخاضعه لها روابط لا يمكن أن تفصمها رغبة المستعمرات في التحرر، لأن الاستعمار، مثله كمثل أية خدمة أخرى أو أي واجب آخر ، من شأنه أن يكون كذلك مصدراً للحقوق ، وإن الاستعمار قد جلب معه الى البلاد التي أخضعها طوائف كبيرة من التجار والفنيين والموظفين يساهمون ، بالرغم من بعض الأخطاء المرتكبة ، في العمل الثقافي الملقى على عاتق الوطن الأم ؛ إذ أن أموال هؤلاء التي اكتسبوها بشرف (؟) وإن كانت من ثمار الاستعمار حقاً ، إلاّ أنها تعويض عادل مقابل مساهمتهم في الرسالة المشار إليها أعلاه ، ومن الظلم البالغ تخييب آمالهم في ملكيتها المشروعة . إن المهمة التي ألقيت على عاتق الشباب الفرنسي المدعو للخدمة في الجزائر هي مهمة سلام وتهدئة : إعادة النظام إلى نصابه ، وحماية السكان الآمنين من إرهاب العصابات المسلحة ، وتحقيق الأمن العام في سائر أنحاء البلاد .

* * *

وكتب القس (غابيل) رئيس تحرير جريدة (الصليب) مقالات

---

(١) صحيفة (لوموند) ٢٧ / ٤ / ١٩٥٦ .

عن القضية الجزائرية[1] جاء فيها :

« ليس هناك أي شك ، كما ذكرنا ذلك عدة مرات ، في أن من الواجبات الدينية على الشبان الفرنسيين المدعوين للخدمة تلبية النداء ، على أن الكمال الأخلاقي لهذا الواجب العظيم لا يقاس بالانصياع الأعمى له ، بل بالاختيار الحر . إن هؤلاء الشبان لم يعودوا مجرد مرتزقة بل مواطنين ناضجين ، طلب إليهم أن يتركوا وراءهم كل شيء ، وأن يضحوا حتى بالحياة نفسها في سبيل قضية عادلة ! .

إن الشاب المسيحي الذي يدعوه نداء العلم إلى ترك زوجته وعائلته والاشتراك في أعمال القتل والتدمير ، إنما يدرك ، عبر هذه التضحيات والأخطار الجسام ، أن الشعور بالتضامن الذي هو باعثه ، وروعة السلام الذي هو هدفه ، إنما هما ثمرة من ثمرات المحبة (؟) إن هذه المحبة لجميع سكان الجزائر على اختلاف أحوالهم ودينهم وعنصرهم هي التي تملي على هؤلاء الشبان واجباتهم كمقاتلين » ـ ومن الحب ما قتل ، المؤلف ـ .

* * *

ومن مقال للأب (دوكانيون)[2] في تحديد مفهوم (واقع الوطنية) جاء ما يلي :

« من المهم جداً التدليل على أن مفهوم الوطن ليس مفهوماً مسيحياً بالضرورة ، وأنه حتى في حالة تلونه باللون المسيحي ، يمكن أن يتحول إلى مجرد إحياء لمفهوم الوثنية ، أي رفع الوطن

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٥/٢٢ .

(٢) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٥/١٦ .

لمصاف العبادة ، وأنه إذا كانت هناك وطنية صحيحة ، فيجب أن لا ننسى أن هناك بجانبها وطنية مزيفة . إن حقوق الوطن يجب أن تكون محدودة لأن فوقها حقوقاً أخرى أعلى منها هي حقوق الرب ، ويجب أن لا يخلط بين النوعين ، كذلك يجب التدليل على أن المسيحية ، أكثر من اهتمامها بمفهوم الوطنية ، تعنى على وجه أخص بمفهوم حقوق الإنسان ، أي الإنسان المطلق ، أي الإنسانية جمعاء منظوراً اليها كمجتمع عالمي واحد .

إن العلاقة بين مفهوم الوطن وقضية السلام أهم بكثير من العلاقة بين الوطنية وقضية الحرب ، على أننا يجب أن لا ننتقل من وضع متطرف إلى آخر أكثر تطرفاً منه ، **والواقع أن أزمة الوطنية في الوقت الحاضر إنما تنبعث فعلاً من هذا التحول المباغت ! فباسم الاعتبارات والضرورات الدولية يقلل من شأن الاعتبارات الوطنية ، بل يتم سحق هذه الاعتبارات سحقاً كاملاً ! وباسم السلام العالمي ، يشجب استعمال القومة مهما كانت ضرورة استعمالها ! وباسم العدالة والإنسانية تجاه الشعوب الأخرى تتجاهل العدالة والإنسانية تجاه أبناء الوطن ، وهكذا تضرب الوطنية في الصميم ، وهي الحب المفضل نحو بلادنا الخاصة !** . وإن من أولى واجباتنا الآن ، أن نعيد التوازن المفقود ، فنشجب العزوف عن الوطن ، ونتغلب على شلل الانهزامية ، ونؤكد من جديد على حقوق الوطن ومفهوم الوطنية ، ولا نتأخر لحظة عن استعمال القوة للدفاع عنه ، ونسارع لتوجيه النداء في هذا السبيل لتجنيد أبنائه ! إن الحقوق الطبيعية ، والدعاية المسيحية ، وضرورات التطور العالمي ، لا تبرر أبداً ترك الأوطان أو التخلف عن استعمال القوة للدفاع عنها وفق مقتضيات العدالة ! .

إن حق الشعوب في تقرير مصيرها ليس حقاً مطلقاً بدون قيد

وشرط ؛ إن الأرض للجميع ، وليس لشعب من الشعوب الحق في احتكارها لطائفة معينة من أبنائه ، إن حقوق الاتصال والاجتماع والهجرة والانتقال هي أهم مبادىء القانون الدولي القائم ! ! وإن من واجبات الوطن الأم حماية أبنائه المقيمين في البلاد المستعمرة إن هددهم مهدد في أمنهم وطمأنينتهم أو أرواحهم وأموالهم ، ولعل هذا ما يبرر للوطن الأم فرض سيادته على البلدان المذكورة تحقيقاً للحماية اللازمة ! وهذا هو الأساس الحقيقي للحق السياسي في إقامة المستعمرات !إن متابعة السير نحو التحرر من قبل الشعوب الموضوعة تحت الوصاية مخالف للعدالة (؟) لأنه يضر بمصالح السكان الجدد في البلاد المستعمرة ! كذلك **ليس** لأي شعب من الشعوب التشبث بحقوقه الوطنية مهما كانت شرعيتها وصحتها بالوسائل المتصلة من قريب أو بعيد بالإرهاب ، ومن الضروري في كل الأحوال القضاء من دون رحمة على هذا **الإرهاب** » .

* * *

ومن رجال الدين إلى (النواب) حيث **ألقى النائب الفرنسي المستقل (بارشان) خطاباً في (الجمعية الوطنية) جاء فيه**[1] :

« إنني أؤكد بعد عودتي من الجزائر بأن الحرب التي نخوضها هناك هي حرب نفسية ـ بسيكولوجية ـ بالدرجة الأولى ، وإني أخشى أننا لا نستطيع أن نكسبها ؛ وكيف تأملون أن نكسب أكثرية الجماهير العربية إلى جانبنا ، في الوقت الذي تتسع الدعاية القذرة ضدنا ، وتزعم الصحف الخائنة بأننا على وشك الرحيل من الجزائر ؟ . . .

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٦/٣ .

إن هناك صحفاً باريسية يقرأها الجميع بمن فيهم الثوار العرب والجنود الإفرنسيون مثل (الإكسبرس) و (فرانس أوبسرفاتور) وهذه الصحف لا تزال تردد بعناد بأن الحرب الجزائرية معلومة النتائج ، وان جيش التحرير الوطني المزعوم سوف يرد على الحرب المفروضة عليه بحرب أشد منها .

وهنا صرخ النواب المستقلون في الجمعية الوطنية ، ضد الصحافة المضادة بقولهم : إلى المقصلة ! إلى المقصلة !
وتابع (بارشان) خطابه صائحاً : إما أن تطبقوا سياسة معينة مرسومة ، أو لا تطبقوا أية سياسة . إننا نؤيد السياسة التي اتخذتموها في الجزائر ، ولكن يجب أن تسيروا فيها إلى آخر الشوط ، فلا تسمحوا للسفن التي تحمل جنودنا أن تحمل معهم الوريقات التي تخونهم ! . . .

* * *

ومن خطاب (لمارسيل بلزان)[1] عضو مجلس الجمهورية الفرنسي أمام (الاتحاد الراديكالي) جا ما يلي :
« إن بقاءنا في شمال أفريقيا يقرر مصير الحضارة الغربية وأمن البحر الأبيض المتوسط مما يوجب أن تتحالف معنا جميع الدول التي تشعر بخطورة المصير المذكور » .

أما النائب الاشتراكي (نجلان) الحاكم العام السابق في الجزائر ، فقد ألقى خطاباً أمام (الاتحاد الاشتراكي لمنطقة الجيروند)[2] جاء فيه : « إن الجزائر هي من خلق فرنسا ، إنها

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٥/٢ .
(٢) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٥/٢٨ .

إنشاء فرنسي ، والمشكلة هي مشكلة التعاون بين طائفتين من الفرنسيين ! إن الحلول السهلة والسطحية لا تنفع أحداً . إن التهدئة الحقيقية لا يمكن أن تتم بالوسائل العسكرية وحدها ، بل بالوسائل السياسية والنفسانية أيضاً . يجب أن نتوخى هذا التعاون قدر الإمكان ، ونقوم بإصلاحات سريعة للقضاء على البؤس ، واستصلاح الأراضي والقضاء على البطالة ، أما المسألة السياسية ، فلا يمكن أن نمسها قبل إعادة السلام إلى نصابه !» .

وجاء في خطاب النائب (البوجادي ـ ديد)[1] في (الجمعية الوطنية) ما يلي :

« بالرغم من الهستريا التي تدفع البعض إلى خيانة الاتحاد الفرنسي ، فإن هناك أملاً كبيراً في هذه الاندفاعة الوطنية الظاهرة لدى عدد كبير من الشخصيات السياسية من كل الاتجاهات ! وهنا لا بد من الإشادة بالسياسة التي يتبعها حكام من أمثال (سوستيل ونيجلن ولاكوست وماكس لجوت) ـ وكلهم من دهاقنة الاستعمار ـ المؤلف ـ لا بد بالمقابل من شجب هؤلاء الذين ما انفكوا يحقنون الرأي العام الفرنسي على الدوام بسمومهم المدمرة للروح المعنوية .

وبعد أن أشار إلى بعض الحوادث السياسية الأخيرة في الجزائر ، وفرنسا ، التفت (النائب البوجادي) إلى رئيس الوزراء ، مؤشراً بيده إلى النواب الأحرار في الجمعية الوطنية ، وصرخ بحماسة :

(يجب عليك أن تقرر موقفك الحاسم فوراً من هؤلاء الخونة !)

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٦/٣ .

فصرخ في وجهه أحد هؤلاء : (**أنت الخائن ، وجلاد الوطنيين**) .

فأجابه النائب (البوجادي ـ ديد) : (**لقد كنت تتجسس على رجال المقاومة عام ١٩٤١ . . .**)

فصرخ في وجهه نائب آخر من الاحرار ـ اسمه غرينييه ـ بقوله : (**كم من الوطنيين سلمتهم للغستابو ، وكم تقبض الآن ثمن مهمتك كجاسوس أمريكي ؟**) .

وتابع الخطيب (البوجادي) صارخاً : (**يجب عليك أيها الرئيس ـ غي موليه ـ أن تسحق الخيانة من رأسها ، وأن تحل منظمات الخونة !**) .

وبعد أن عاد الهدوء نسبياً للجمعية الوطنية ، بعد المناقشات الصاخبة ، ختم الخطيب ما يريد قوله ـ بالعبارة الآتية : (**أيها الرئيس ! ـ إنني مقتنع بأنكم ستبرهنون على أن الاتحاد الفرنسي لا يباع ولا يشرى ، وأن أسماء أبطالنا من أمثال (الأب فوكو)** [١]

---

(١) الأب فوكو : من المبشرين ورجال الدين المسيحي المتعصبين والمشهورين بعدائهم للإسلام والمسلمين ، ومن آثاره المعروفة رسالته إلى (الدوق فيتزجيمس) سنة ١٩١٢ ، والتي أعادت صحيفة (لوموند) نشرها بعدد ١٩٥٦/٥/١٧ وفيها : « أعتقد بأنه إذا لم نتمكن من تحويل المسلمين بالتدريج عن دينهم ، وحملهم على اعتناق المسيحية ، فإن النتيجة الحتمية هي تكون روح قومية جديدة تؤدي إلى طردنا من الامبراطورية الاستعمارية في شمال أفريقيا . إن الروح الوطنية ، العربية والبربرية ، سوف تنمو في صفوف الطبقة المثقفة التي ستستعمل الإسلام كسلاح فعال لإثارة الجماهير الجاهلة في امبراطوريتنا الفرنسية ، في أيامنا السود . وإن السبيل الوحيد لضمان عدم طردنا من هذه الامبراطورية هو أن نجعل سكان البلاد فرنسيين ، والسبيل الوحيد لذلك هو جعلهم مسيحيين » .

سوف لا تستبدل بأسماء الخونة من أمثال (مايو)[1] و (ليون فيليكس)[2] .

ومن خطاب رئيس المجلس الاقتصادي الفرنسي (أميل روشيه)[3] يمكن قراءة ما يلي :

« هل كانت توجد هناك حقيقة قومية في الجزائر عام ١٨٣٠ ؟ وأي دور لعبه الإسلام في الازدهار الزراعي والثقافي والاجتماعي والديموقراطي لهذه الأرض التي بقيت بعد قرون طويلة من السيطرة العربية في حالة يرثى لها من الركود السياسي والاقتصادي والثقافي ؟ لقد اكتسب الفرنسيون في الجزائر حقوقاً لهم منذ أجيال عديدة ، وامتلكوا حقائق الكرامة والسلطة التي لا يمكن أن تنفصل أبداً عن قدم التعاون والتحالف مع أبناء البلاد الأصليين ! . . . »

* * *

ومن خطاب الأمين العام لحركة المقاومة الشعبية ـ حزب الوسط المسيحي ـ (سيمونيه)[4] ورد ما يلي :

« لم يتحول الاتحاد السوفييتي أبداً عن سياسته التوسعية ، بل على العكس ، فقد زاد اندفاعه نحو البلاد الإسلامية ، ومن جملتها الجزائر ، ولمقاومة هذا الضغط الشيوعي ، يجب على جميع دول

---

(١) مايو : هو عريف فرنسي ، انضم الى صفوف المجاهدين الجزائريين ، وأحدث انضمامه هزة هائلة في جميع الأوساط الاستعمارية .

(٢) فيليكس : من أبرز قادة النضال الفرنسي الحر ضد الاستعمار الفرنسي ، في تلك الفترة . وقد نشر مجموعة من الأبحاث والدراسات المضادة للاستعمار .

(٣) صحيفة (لوموند) ١٢/٥/١٩٥٦ .

(٤) صحيفة (لوموند) ١٧/٤/١٩٥٦ .

حلف شمال الأطلسي التعاون بشدة وتوحيد سياستها في البحر الأبيض المتوسط . إن فرنسا يجب أن تتبع سياسة حازمة تجاه البلاد العربية ، وتزيد من تعاونها مع حلفائها الغربيين » .

وقال عضو مجلس الشيوخ (ميشيل دوبريه)[١] : « **يجب الاحتفاظ بالجزائر أولاً وقبل كل شيء بالقوة والذكاء الكافيين لجعل التكافل الفرنسي ـ التونسي ، والفرنسي ـ المراكشي ، حقيقة واقعة وليس كلمة جوفاء !** » .

كما قال وزير الدولة للشؤون الجزائرية (مارسيل شمبيكس)[٢] ما يلي : « **الجزائر فرنسية ويجب أن تبقى كذلك ، إذ لا يمكن أن يعترف بحقيقتها القومية المزعومة ، إن مثل هذا الاعتراف لا يعني إلّا الانفصال !** » .

وكتب (هنري بيير سيمون)[٣] مقالاً افتتاحياً جاء فيه :

« هل انتهى عهد فرنسا كدولة عالمية عظمى ؟ أو على العكس! فإن هذه الإهانات المستمرة سوف تنفض عنها غبار النوم وتنقذها من هذه اللامبالاة التي يسميها الأجانب بالانحطاط ؟ وهل سيتم دور الانحطاط هذا ويصل إلى نهايته أم تبدأ الانتفاضة القومية المنتظرة الكبرى ؟

إن لكل فرنسي وفرنسية جوابه الخاص على هذا الأسئلة المفزعة ، فهؤلاء الذين لا يهمهم شيء بقدر ما يهمهم سقوط فرنسا ، ما انفكوا منذ البداية يبذرون الرعب في النفوس ، وقد رأوا

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٤/٢١ .

(٢) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٥/٢ .

(٣) صحيفة (كارفور) الباريسية ١٩٥٥/١٢/٢٨ .

في المشكلة الجزائرية فرصتهم الذهبية ، فراحوا يعيدون للأذهان مآسي الهند ـ الصينية ، فتونس فمراكش ، وما غرضهم إلاّ أن يصفوا أملاكنا الجزائرية ، بعد أن انتهوا من تصفية امبراطوريتنا العالمية . إن من واجب الشعب الفرنسي المجيد ، هو مقاومة هذه النداءات التهريجية ، وإعادة إدماج الجماهير الفرنسية ، إلى أحضان أمها الرؤوم ، وتحقيق الوحدة الفرنسية المهددة اليوم بأخطر الانقسامات من جراء الموقف الانشقاقي للأكثرية المذكورة !) .

وجاءت التنظيمات النقابية والعمالية لتسهم بدورها في حشد الطاقات كلها من أجل دعم (الاستعمار) تحت شعارات وذرائع مختلفة ، وقد تضمن بيان (اللجنة التنفيذية لقوة العمل) أي اتحاد العمل اليميني المرتبط بالحزب الاشتراكي ، الذي كان يحكم تحت رئاسة (غي موليه) ما يلي :

« لقد لاحظ اتحاد قوة العمل بأن القوى الاستعمارية والرجعية تحاول باسم تحرر الشعوب وحقها في تقرير مصيرها أن تلغي الوصاية أو الإدارة الفرنسية في الجزائر ، لتستبدلها بسيطرتها الخاصة ، وهو يشجب بصورة خاصة مناورات جامعة الدول العربية والحكومة المصرية . إننا لانستطيع أن نترك سكان الجزائر نهباً لسياسة العنف والقوة ، بل يجب أن نحاول إيجاد الحلول السريعة لإنهاء حالة النزاع السائدة الآن ! » .

ومن قرار (اللجنة الجزائرية لاتحاد النقابات الديموقراطية لقوة العمل)[1] يمكن قراءة ما يلي :

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٠/٥/١٩٥٦ .

« إن استقلال الجزائر ليس في مصلحة فرنسا ، ولا في مصلحة الجزائر أيضاً . إن على فرنسا متابعة رسالتها في الجزائر ، إلّا أن الشعب الإسلامي يجب أن يتمتع بالمساواة في سائر الحقوق ، وفي جميع الميادين . إن الحكومة الجزائرية يجب أن تكون تابعة لحكومة الجمهورية الفرنسية ، خاصة من وجهة التمثيل الدبلوماسي ، إلّا أن النواب الجزائريين في الجمعية الوطنية يجب أن يستشاروا في كل عمل دولي يمس مصلحة الجزائر . والخلاصة ، يجب أن تتمتع الجزائر بحكم ذاتي من الوجهتين السياسية والإدارية » .

* * *

لقد أُثير في منتصف العام (١٩٥٦) موضوع تقسيم الجزائر إلى قسمين (عربي - إسلامي) و(فرنسي - مسيحي) ، وارتفعت على الأثر ضجة كبرى في الأوساط الاستعمارية الفرنسية التي هاجمت مشروع التقسيم باعتباره مظهراً من مظاهر (الانهزامية) أمام العرب (على حد زعمها) و(تنازلاً سخياً جداً لهم عن جزء من الجزائر الفرنسية) وكان المقيم العام السابق في الجزائر (جاك سوستيل) من أشد الاستعماريين هجوماً على المشروع . وقد يكون من المناسب التعرض لبعض هذه المقولات .

كتبت صحيفة فرنسية[1] ما يلي : « لقد قرأت باهتمام بالغ رسالة أحد قرائكم المنشورة في عدد ١٠/٤/١٩٥٦ ، حول إيجاد حلٍ للقضية الجزائرية . إن الحل المقترح من قبل القارىء وإن كان عسيراً تطبيقه ، بالغة تضحياته ، إلّا أنه في الواقع حل واقعي

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٦/٥/١٩٥٦ .

وجريء . لقد زرت بنفسي الجزائر أثناء تأديتي واجب الخدمة العسكرية ، ولقد رأيت بعيني كيف أن التقسيم الإقليمي للجزائر هو الحل الوحيد لإنهاء المأساة الجزائرية ، وإن على فرنسا أن تفكر جدياً في حلول (المسألة الفلسطينية) و(القضية الباكستانية) وتستفيد من تجارب هذين البلدين ، ولكن من الضروري أيضاً أن تتجنب إيجاد حدود إقليمية نهائية بين قسمي الجزائر ، ولا شك أن الحل المذكور يتطلب الشيء الكثير من الذكاء والابتكار ، إلّا أن المساعدات المادية والأدبية التي ستستمر فرنسا على تقديمها للطائفة العربية ، مما يسهل كثيراً من الحل المذكور ، ولعل أهم اعتراض يمكن توجيهه لاقتراح التقسيم هذا ، هو صعوبة نقل السكان من منطقة إلى أخرى . وبالرغم من وجاهة الاعتراض المذكور ، إلا أن من الحقائق التي يجب التسليم بها بأن هذه الصعوبة سنواجهها في جميع الحلول المتصورة،سواء أكان إنشاء دولة جزائرية مستقلة،أو إنشاء دولة اتحادية .

ففي حالة الحل الأول ، سوف تصبح حياة السكان الأوروبيين مما لا يمكن احتماله ، لا مادياً ولا أدبياً ـ معنوياً ـ ؛ إذ أن منع الحياة السياسية عن أقلية ضخمة يبلغ عدد أفرادها مليونين ومائتي ألف نسمة ، كان لها الفضل الأول في خلق الجزائر الحديثة ، باسم حق تقرير المصير ، لن يحل دراما الجزائر بحال من الأحوال . أما أولئك الذين يتصورون بأن تمتع هذه الأقلية بالسلطات الاقتصادية سوف يعوض عليهم فقدان الحقوق السياسية ، فما عليهم إلا أن يقارنوا بين اختصاصات إحدى الغرف التجارية وبين سلطات البرلمان . أضف إلى ذلك أنه من الضروري في حالة الجزائر ، أخذ العوامل الدينية والأثنولوجية ـ البشرية بعين الاعتبار . ولذلك فليس من التشاؤم توقع هجرة العدد الكبير من الأقلية الفرنسية من الجزائر ،

وإذن فمشكلة هجرة السكان تبرز هنا أيضاً .

أما بالنسبة للحل الثاني (أي خلق دولة اتحادية لا تلبث أن تطالب بالاستقلال فيما بعد) ، فأنه يفترض حتماً الاعتراف بمبدأ وحدة الكتلة النيابية ـ الانتخابية ـ وإذن فسوف يؤدي بالضرورة إلى التفوق العددي الساحق للعرب على الأقلية الفرنسية . وإذن فسوف ننتهي في الأمد البعيد إلى نفس نتائج الحل الأول ، وتبرز عندئذ من جديد مشكلة نقل السكان . على أن من الإجراءات التي نعتقد أنها ستساعد على حل هذه المسألة، هناك إجراء السماح للعرب الساكنين في المنطقة الفرنسية أن يتجنسوا بالجنسية الفرنسية ، ويكتسبوا بذلك حق البقاء في المنطقة المذكورة ، ولا شك أن عدد العرب الراغبين في ذلك كبير جداً ، كذلك يمكن التساهل في حق انتقال السكان من إحدى المنطقتين للأخرى ، كما هو جار الآن بين شمالي فرنسا وبلجيكا مثلاً . ولكن ماذا ستكون حدود المنطقة الفرنسية المقترحة ؟ . . .

أعتقد أن مناطق سكنى الأقلية الأوروبية في الجزائر الآن ، هي الواجب اعتبارها أساساً لحدود التقسيم المقترح في هذا المجال ! وهناك من يعتقد بأن تطبيق هذا الحل سوف يثير ثائرة جامعة الدول العربية ، وربما كانت هذه المخاوف صحيحة . ولكن هل يجوز للدولة التي حاربت بشجاعة من أجل المحافظة على (ممر دانزيغ) أن تترك مليونين ومائتي ألف نسمة من لحمها ودمها في سبيل إرضاء حفنة من المتزعمين العرب ؟ إن الشباب الفرنسي سوف يحسن الاختيار ، ومن المؤكد أننا إذا تركنا أبناءنا فرنسيي الجزائر، فإننا لن نفقد بلادنا الأفريقية فقط ، بل سوف نقضي على فرنسا ذاتها كأمة ! » .

وجاء الكاتب (كريستيان كـردينال)[1] فعالج الموضوع ذاته ، فتعرض للحلول المقترحة الثلاثة (الاندماج) و(الفيديرالية) و(التقسيم) وانتهى إلى القول بأنه : (لا تقسيم للجزائر ! وأن الجزائر لنا ـ للفرنسيين!) وتضمن بحثه ما يلي :

« هب أن مشروع التقسيم المقترح طبق على أساس خطوط الطول ، أو خطوط العرض ، الجغرافية ، فلمن ستكون حصة الأسد ؟ لا شك أنها ستكون من نصيب السكان العرب بحكم أغلبيتهم العددية ! ولكن كيف سنقسم الثروات الطبيعية بين المنطقتين المقترحتين ؟ ولنكن منطقيين أكثر ونتساءل : من الذي شيد هذه الموانىء الضخمة ؟ نحن الفرنسيين ! ومن الذي استصلح هذه الأراضي الخصبة ؟ نحن الفرنسيين ! ومن الذي اكتشف هذه المناجم الغنية ؟ نحن الفرنسيين ! وهذه المدارس والأحواض والمعامل من الذي فتحها وبناها وأقامها ؟ وتلك الطرق والخطوط الحديدية من الذي اختطها ؟ نحن الفرنسيين أيضاً ! فهل كتب علينا أن نخضع لغيرنا لمجرد كوننا أقلية عددية ؟ صحيح أننا ما زلنا أقلية ، ولكننا أقلية فعالة ، نشيطة على كل حال . . . !

يقولون لنا : « بأن الناس يولدون . . . أحراراً » ولكن هل نسي هؤلاء ، « بأن لكل حسب استحقاقه » أفلسنا نحن الأكثر استحقاقاً ؟ كلا ! إن حل التقسيم حتى في حالة إمكانية تنفيذه ، ليس هو الحل العادل المرغوب فيه . إذن ما هو طريق الخلاص ؟

لقد أعلن (برتولد بريخت) ما يلي : « يعود الشيء لمن يجعله الأحسن » وهذه هي نقطة الانطلاق في حلول القضية الجزائرية !

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٦/٥/١٩٥٦ .

ومن السخف التساؤل عن الذي جعل الجزائر الأحسن ، نحن أم العصاة ؟ إن الحق في هذا المجال حقنا ، فإذا ما نازعنا عليه أحد ، كان من حقنا مواجهته بالحرب وسحقه في النهاية ! فإذا ما جر أذيال الهزيمة سهل علينا فرض شروطنا عليه ، وطالعناه بكرمنا وسخائنا ، وكسبنا ثقته وعطفه .

إننا نحن فرنسيي الجزائر، لا نريد إلاّ أن نحيا ونموت في أرضنا ووطننا، في ظل علمنا المثلث الألوان ، أفلا يستحق ذلك خوض الحرب ؟ » .

* * *

ويمكن بعد ذلك التوقف عند بعض ما تضمنه خطاب وزير الدفاع في تلك الفترة (بورجيه مونوري) في مؤتمر رابطة المحاربين القدماء في باريس[1] وفيه :

« إن الشباب الفرنسي الذي يغادر الآن فرنسا إلى الجزائر ، بإرادة حديدية ، وتصميم قاطع ، رغم الاضطرابات الخارجية المخجلة ، ليسجل صفحة مشرقة في تاريخ شبابنا ! إن هذا الشباب الراحل للجزائر ، ليلزم كل وطننا بضرورة مقاومة العدوان ، وإنه لن يتساهل في أن يرى جهوده تذهب أدراج الرياح .

ليعلم الجميع بأن الشعب الفرنسي قد صمم على مواجهة كل محاولة عدوانية قد تفكر بالقيام بها أية كتلة للتوسع العنصري والتعصبي للعالم العربي باتجاه أفريقيا الشمالية أو أفريقيا السوداء وكل حملة صليبية جديدة ليس لها أي غرض محدد إلاّ غرض القضاء على الحضارة والمدنية ! وحاشا لبلاد الحرية أن توافق على أن حكم

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٦/٣ .

الظلام والبربرية البدائية ، يحل محل حكم التقدم البشري والعدالـ الاجتماعية !»

* * *

تلك هي بعض مضامين (الفكر الاستعماري) الذي حاول التصدي للثورة الجزائرية ، ولا حاجة لشرح تلك المضامين ، فهي واضحة كل الوضوح . غير أن ما يجب قوله هو أن هذه المقولات ـ ومضامينها ـ لا زالت تعيش في عقلية (القادة الاستعماريين) رغم غروب شمس الاستعمار . وقد يكون من الضروري تذكرها أبداً عند تفسير الأحداث المعاصرة ، كما أنه من الضروري تذكرها حتى (لا ننصرف عن الاستعداد الدائم لمجابهة المخططات المتطورة التي قد لا تحمل الصياغات اللفظية ذاتها ولكنها تحمل ما هو أخطر من المضامين) . وهنا ، لا بد أيضاً من القول أنه قد صدرت عن فرنسا ذاتها بعض المواقف المضادة لا سيما خلال السنوات الأخيرة من الصراع المسلح (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) غير أن هذه المواقف المضادة كانت إما (تجميلية إصلاحية) لكسب ما يمكن اكتسابه لمصلحة فرنسا على حساب الثورة وعلى حساب أرواح شهدائها ، وإما تعبيراً عن (ضمير حر) في عالم (غير حر) ولهذا فقد بقيت كالعملة الزائفة التي تفتقر للرصيد في سوق التداول .

٢ ـ مشاريع استعمارية

لقد كانت المقولات السابقة تعبيراً عن الاتجاه العام للأجهزة الاستعمارية ، وتصويراً واضحاً للعقلية الاستعمارية ، ويمكن اعتبارها تمهيداً لما أفرزته تلك العقلية من مشاريع مختلفة لمعالجة القضية الجزائرية ، وهي المشاريع التي حملت أسماء أصحابها من دهاقنة الاستعمار من أمثال (غي موليه) و(جايار) و(لاكوست) ونهاية برئيس الجمهورية الخامسة (ديغول) . ولقد أحرق لهيب الثورة الجزائرية تلك المشاريع ، وترك رمادها نهباً تذروه الرياح ؛ فاستطاع المجاهدون الجزائريون بذلك ممارسة عملية (غسل الدماغ) للعقلية الاستعمارية ، وأرغموا دهاقنة الاستعمار على تبديل قناعاتهم وتغيير أساليب تفكيرهم ، ولم تكن تلك العملية بالأمر السهل ، فقد تطلبت جهود صراع مرير طوال سنوات الكفاح المرير ، وكان ثمنها أرواح ملايين الشهداء الأبرار ، ومعاناة الملايين من ضغوط لا توصف ، وكان الإيمان الصلب والثبات المبدئي هو السلاح الأول الذي مكن المجاهدين من إحراز النصر .

وقد يكون من المناسب العودة لاستقراء بعض ملامح تلك المشاريع

من خلال مقولات كبار رجال الاستعمار والمسؤولين خلال مراحل الصراع الحاسم .

لقد صرح رئيس الوزراء الفرنسي (غي موليه)[1] أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بما يلي :

« تواجه فرنسا حالياً مجموعة من المشاكل ، وقضية الجزائر هي أكثر تلك المشاكل استعجالاً وإلحاحاً ، ولذلك ، فيجب لهذه القضية أن تحتل المكان الأول من اهتمامات الحكومة ، وإعطاءها الأفضلية الأولى على كافة المشاكل الأخرى التي يجب حلها ، وستحتل من عنايتي الخاصة مكان الصدارة ، وإن إرسال وزير مقيم للجزائر ، يعتبر من ألمع الشخصيات المعروفة بالإخلاص وإنكار الذات ـ هو الجنرال كاترو ـ يساعده في مهمته وزيران آخران للدولة ، إنما هو دليل على رغبة الحكومة في إيجاد حل عاجل للمشكلة يحترم بدقة من قبل الجميع .

لقد قمت في الأسابيع الماضية ، ولا سيما في الأيام الاخيرة منها ، بتحقيقات دقيقة في المشكلة ، انتهيت منها إلى أن من أولى الضرورات إزالة كل خلاف عقيم يدور حول التعابير من قبيل عبارات (الاستيعاب) و(الإدماج) و(التعاون) و(التحالف) الخ . . . والأمر المهم الواجب ملاحظته في هذا الصدد هو أنه مهما كان الموقف النظري للباحث ، فإن الإجراءات العملية يجب أن لا تكون محل خلاف في المستقبل : وكلها تتركز في زيادة الاتجاه نحو الحرية والمساواة ـ تصفيق من الاشتراكيين ـ . وإن المهم الآن هو ليس تنازع النظريات بل بلورة الإرادة وتحديد الأهداف وتثبيت الدوافع

---

(١) صحيفة (لوموند) ٢ شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٦ .

والاتفاق إن أمكن على طريقة للعمل .

إن غرض فرنسا وإرادة الحكومة ، هما قبل كل شيء تحقيق السلام في الجزائر ، وتحرير جميع الفرقاء المعنيين هناك من الخوف ، وهذا يتطلب إيقاف الارهاب من جهة ، وإيقاف القمع الأعمى من جهة أخرى ، وبعد ذلك يجب الانصراف إلى تطوير الأنظمة تطويراً ديموقراطياً ، وتحقيق التعايش السلمي بين المجموعتين الجزائرية والفرنسية اللتين ربطهما التاريخ إلى الأبد ، فلن يسمح لهما بالانفصال ، وضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ، أو بعبارة أخرى : إن غرض فرنسا والحكومة الفرنسية هو تقوية عرى الاتحاد الذي لا ينفصم بين الجزائر والوطن الأم . وهل من اللازم أن نؤكد على فظاعة النتائج التي ستترتب على تجريد فرنسا من الجزائر ، وفصل الجزائر عن فرنسا ؟ لقد صاغ التاريخ بينهما من العلاقات البشرية والمبادلات الاقتصادية ما لا سبيل إلى حله مما عاد ولا يزال يعود على البلدين معا بأجزل المنافع (؟) . كذلك من الضروري الاعتراف للجزائر بشخصيتها الخاصة ، واحترام هذه الشخصية ، وتحقيق المساواة السياسية التامة بين جميع سكان الجزائر ، ولكن لمن يجب أن نوجه أنظارنا الآن ؟ . . .

إن هناك مجموعتين رئيسيتين تكونان الجزائر الحديثة : الأولى هي الأقلية الأوروبية المهمة ، وهذه بدورها تتألف من عناصر كثيرة ؛ فإلى جانب قلة من أفرادها عرفت بالأنانية وقصر النظر تتحمل اليوم قسطاً كبيراً من مسؤولية تردي الوضع في الجزائر ، هناك أيضاً جماعات كبيرة تعود لأصول متواضعة في المجتمعات الأوروبية ، أغلبهم عمال أنقياء الضمير ، مخلصون لوطنهم ، وهم الممثلون

الحقيقيون للوجود الفرنسي في الجزائر . أما المجموعة الثانية فهي المجموعة العربية التي يزداد عددها يوماً بعد يوم ، وإذا كانت هذه المجموعة تضم بعض المجرمين والسفاكين مع الأسف (!) فإن أغلبيتها لا تطمح إلاّ إلى إبقاء العلاقات الوثيقة مع فرنسا ، مع مجرد ضمان المساواة التامة في الحقوق ، بنفس الشكل الذي فرضت عليهم المساواة التامة في الالتزامات (الواجبات) . والآن ، وبعد تحديد المبادىء العامة ، والأهداف الرئيسية ، علينا أن نحدد أسلوب العمل . إن من أهم القضايا الواجب تأكيدها لأعضاء جمعيتكم المحترمة ، هو أن مستقبل النظام في الجزائر سوف لا يتحدد من جانب واحد ، كما أنه من الضروري التأكيد ، وهذه نتيجة لازمة للمبدأ الأول ، بعدم السماح بأي حل يفرض بالقوة ، أو قبول ادعاء أحد عنصري السكان بفرض إرادته على العنصر الآخر .

إن حكومتنا تنوي في أجل قريب ، القيام باستشارة جدية للشعب الجزائري ، عن طريق انتخابات حرة ، تجري على أساس الكتلة الانتخابية الواحدة ، مما يتطلب مبدئياً إجراء تعديل في قانون الانتخابات ، غير أنني لا أستطيع في الوقت الحاضر تحديد زمان إجراء الانتخابات المذكورة ، سواء للجمعية الوطنية الفرنسية ، أو للجمعية الجزائرية ، أو للانتخابات المحلية .

كما تنوي الحكومة أن تقدم لأعضاء الجمعية الوطنية بأقرب فرصة التشريعات اللازمة التي تخولها السلطات الكافية لإجراء بعض الاصلاحات العاجلة ، خاصة إصلاح التنظيم البلدي ، وقوانين الإدارة والخدمة المدنية ، وإن هذه القرارات التي ذكرتها لكم ، من شأنها تغيير الجو في الجزائر وإذا كان من غير المحتمل ، في المستقبل القريب، تقليل عدد الجيوش الفرنسية في الجزائر ، فإن

فعالياتها ستزداد من دون شك بعد إجراء إصلاحات أساسية في تشكيلاتها ، وفي طرائق استخدامها وفي تلبية احتياجاتها حتى تتكيف مع ظروف القتال المحلية الخاصة في الجزائر .

إن أهداف القوات المذكورة هي إعادة الأمن إلى نصابه وحماية الأرواح والممتلكات إلى جانب تحرير النفوس من الخوف . ونعتزم كذلك أن نقوم ، إلى جانب الإجراءات السابق ذكرها ، لإصلاح الإدارة والوظيفة العامة، بإطلاق سراح الموقوفين السياسيين، مع عدم الخلط بين هؤلاء وبين الموقوفين بتهم تدخل في نطاق قوانين العقوبات .

كذلك سوف لا نتأخر عن القيام بالإجراءات العاجلة الضرورية في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة تطوير منهاج الأشغال العامة، وتوزيع المواد الغذائية والمنسوجات بهدف مكافحة الفقر ، كذلك تعلق الحكومة أهمية كبرى على تحقيق الإصلاح الزراعي ، وإننا لا نكتم عن أبناء البلاد في هذه المرحلة الخطيرة التي يتقرر فيها مصيرنا لأجيال ، الحقائق المرة ، ويقيننا أن إخفاءها من شأنه أن يزيد في تعقيد الأمور ويجعل من المحال إصلاحها ، إلاّ أن إرادة الشعب الفرنسي ستمنع ذلك .

لقد تعهدت فرنسا في مقدمة دستورها (بقيادة الشعوب التي اضطلعت بأعبائها نحو الحرية ، وحكم نفسها بنفسها والإدارة الديموقراطية لشؤونها الخاصة) ، ويؤيد التاريخ هذه الحقائق الدستورية ، وما منهاجنا في الواقع إلاّ تطبيق هذا النص الدستوري ، وتحقيق هذا الاتجاه التاريخي نحو تمكين شعوب ما وراء البحار على إدارة أمورها بشكل ديموقراطي ، أي تطوير أنظمتها الخاصة في الاتجاه الديموقراطي ، ولكن ماذا يعني ذلك ؟ . . . إنه يعني توسيع

مبدأ الكتلة الانتخابية الواحدة إلى سائر بلدان ما وراء البحار ، وضمان سلامة الانتخابات ، وزيادة صلاحيات البلديات ، وتوسيع اختصاصات المجالس الانتخابية ، وزيادة عدد الهيئات الفنية ، وتحقيق اللامركزية الإدارية ، والديموقراطية في الإدارة .

إنني أطلب إلى أعضاء الجمعية الوطنية المحترمة أن يشتركوا معي في شجب كل مظاهر التعصب العنصري على اختلاف ألوانه ومن أي جهة صدر ، سواء من هؤلاء الذين يعتقدون بتفوقهم العنصري ، أو من أولئك الذين يشعرون بأنهم يعاملون معاملة العنصر التابع .

إننا سنبدي لهذه الشعوب الصديقة بأن فرنسا ستقودهم حقاً للحرية اخلاصاً لرسالتها في التحرير والإنقاذ » .

* * *

لقد استقبل النواب الاشتراكيون هذا الخطاب بالهتاف والتصفيق الحاد ، وقاطعوه مرات عديدة ليعبروا عن بهجتهم بمضمونه وحماستهم لتنفيذه . وفي خطاب آخر لرئيس الوزراء (غي موليه) أمام (لجنة الشؤون الداخلية) في (الجمعية الوطنية الفرنسية)[1] جاء ما يلي :

«إن فكرة الحقيقة القومية الجزائرية ، لا تستند إلى أي أساس من الاعتبارات الواقعية ، وهي لا تختلف في هذا الصدد عن الفكرة المتطرفة الأخرى ، فكرة اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية صرفة كسائر مقاطعات الوطن الأم . والواقع ، إن مما لا يقبل الجدال ، أنّ

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٢/٢٤

الجزائر لا يمكن اعتبارها مقاطعة فرنسية كسائر المقاطعات الأخرى ، كما أن اجتماع قوميتين مختلفتين فيها ، لا يسمح بالكلام عن الحقيقة القومية في الجزائر ، والحل الوحيد الواجب تقديمه للجزائر هو حل من نوع خاص ، من العبث مقارنته أو إسناده إلى إحدى الصيغ الثلاث التي وضعت في الهند الصينية وتونس ومراكش .

على أنني لا أستطيع في هذه المرحلة أن أحدد المضمون الدستوري لمفهوم الشخصية الجزائرية ، فالجزائر بعيدة كل البعد عن مفهومي (الأمة) من جهة و(المقاطعة الفرنسية) من جهة ثانية .

انني أحتج على وصف سياسة الحكومة الفرنسية الحاضرة بأنها سياسة مبنية على القوة ، إننا نرغب في التهدئة وليس في العنف ، وإنني أكرر بأن الحلول العسكرية وحدها سوف لا تؤدي إلى شيء .

أما فيم يتعلق بأحكام الاعدام ضد العصاة ، فقد تركت لنا الحكومة السابقة إضبارة ثقيلة بالمحتويات ، وإنني لأتمنى أن يكون العدل ـ سريعاً ـ ولكن بعد إجراءات ـ سليمة ـ وتحقيق كامل ، كما أرجو أن يكون العدل ـ على السواء ـ فليس من العدل مثلاً أن يحكم على عربي بالعقوبة العظمى لمجرد حمله السلاح ، بينما يطلق سراح الأوروبي الذي ارتكب نفس الجريمة في مظاهرات مختلفة ، ويكتفى بتغريمه بمبالغ تافهة .

إن الوضع القائم في الجزائر الآن ، لا يسمح بإجراء انتخابات حرة ، ولكن المهم أن يدرك أولئك الذين يزعمون الكلام باسم الشعب الجزائري ، أنه بدون انتخابات حرة لن يكون لأحد حق الكلام ، وهذه الانتخابات لا يمكن أن تتم إلّا بعد ضمان الحرية التامة وسلامة السر الانتخابي .

إن من أكبر الاخطاء الشائعة هو خطأ التسمم بالتعابير ، والذي أعتقده أن فرصة ـ الإدماج ـ سبق أن سنحت لنا ، ولكننا لم نستفد منها ، ولعلها قد فات أوانها الآن ، كذلك أبدي اشمئزازي من كل تعبير قد يشير إلى ـ الانفصال ـ بين الجزائر وفرنسا !

أما فيما يتعلق بتكوين جبهة التحرر الوطني ، فإني أود أن أؤ كد بأنه إذا كان هناك شيء من الوحدة في صفوف القوات العربية المسلحة ، فإن من المهم التمييز بين ثلاث جماعات :

١ ـ الأولى : تتألف من أشخاص يدفعهم دون شك ، حافز قومي ، وهؤلاء هم من صنعنا نحن الفرنسيين ؛ تخرجوا من مدارسنا ، وهم يحاربوننا بنفس الروح التي حارب بها أنصار المقاومة من الفرنسيين ، أثناء الاحتلال النازي ـ الهتلري ـ .

٢ ـ الثانية : ويظهر أنها أهم من الأولى ، تتألف من أشخاص تسيرهم الدعاية الأجنبية ، وتربطهم بالأجنبي الروابط الدينية ؛ وهؤلاء يؤلفون الجناح المتحرك في قوات العدو ، كما أنهم هم الذين يرتكبون الفظائع ضدنا .

٣ ـ أما الفئة الاخيرة فتتألف من عصابات السلب والنهب ! » .

* * *

وصرح (غي موليه) بعد ذلك لمراسل شركة إذاعة كولومبيا الأمريكية[1] بما يلي :

« . . . فيما يتعلق بملاحظات بعض المعلقين السياسيين حول إمكانية إضعاف فرنسا لمنظمة ميثاق الأطلسي بسحبها قسماً مهماً

---

(١) ونشرته صحيفة (لوموند) يوم ١٩٥٦/٣/٦ .

من جيوشها في أوروبا لساحات المعارك في شمال أفريقيا ، أود أن أقول : إن التضامن المفروض بين أعضاء المنظمة المذكورة يستوجب إمكانية استفادة كل عضو من أعضائها من حسن فهم الآخرين في الوقت الضروري لحل مشاكله الخاصة المعقدة ، وبهذا الشرط فقط يمكن للميثاق المذكور بلوغ أهدافه التعاونية المرسومة له ، وبهذا الأصل نفسه نعتمد نحن اليوم على مساعدات حلفائنا في منظمةالأطلسي .**ومن المهم جداً أن لا يغرب عن بال، أحد بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من منطقة الأطلسي ، وأنها مشمولة بميثاق حلف شمال الأطلسي . إن الجزائر بسبب وجود الثمانية ملايين عربي فيها ، لا يمكن أن تعتبر طبعاً منطقة فرنسية بنفس المعنى الذي تعتبر فيه مثلاً مناطق (الانشوا) و(النورماندي) الفرنسيتين ، ولكننا نرفض أيضاً رفضاً باتاً ، وبسبب وجود المليون ونصف المليون أوروبي فيها ، أن نسلم بوجود (حقيقة القومية الجزائرية) لأن ذلك لا ينطبق لا على الحقائق التاريخية ، ولا على الحقائق العنصرية .** وليس معنى ذلك أن الجزائر هي (مقاطعة فرنسية مزيفة) أو (أمة جزائرية مزيفة) بل معناه أن لها شخصية خاصة : حيث يعيش جنباً لجنب ـ العرب والأوروبيون ـ وكلاهما لا معدى عنه لتطور البلاد الاجتماعي . إن الجزائر يجب أن تكون (مجتمعاً فرنسياً إسلامياً معاً) مما يستتبع وجوب ربطها بفرنسا بروابط لا تفصم من جهة ، وضرورة احترام فرنسا للشخصية الجزائرية من جهة أخرى . ولقد صممنا على أن نظام الجزائر المستقر سوف لا يتقرر من جانب واحد ، بل بعد مفاوضات مع ممثلي السكان الجزائريين المنتخبين بصورة حرة . **ولعل الجزائر تشكل قضية فريدة في تاريخ العالم ، وهي لذلك يقتضيها حل مبتكر يجب أن يكون خاصاً بها .**

لقد برهنت فرنسا على رغبتها في السلام ، إلا أن تهدئة الجزائر لا يمكن أن تتم الا بالرغبة المتبادلة من قبل الطرفين ، ولست أعتقد أن هناك بين عرب الجزائر من يستطيع أن يتحمل أمام العالم وأمام التاريخ المسؤولية الفظيعة لجعل الوضع هناك لا يحتمل ، ومنع التحرر السلمي لعرب الجزائر ، ووأد الصداقة الفرنسية العربية ؟ ! . . .

إن وضع الجزائر مختلف تماماً عن وضع تونس ومراكش ، واذا كانت هناك وحدة جغرافية لأفريقيا الشمالية ، فإن الوحدة السياسية معدومة ! إن التقاليد القومية التونسية والمراكشية تستند الى تاريخ طويل ، كما أنها تستند في حالة مراكش إلى اعتبارات دينية أيضاً ، وليس الوضع كذلك في الجزائر ، كذلك يجب التأكيد على الحقيقة الأخرى التي سبق أن أشرت إليها : وأعني وجود أقلية أوروبية كبيرة جداً في الجزائر ، لا تقارن بمثيلتيها في تونس ومراكش .

إن الاعتراف بدولتي تونس ومراكش لم يكن موضع نزاع في وقت من الأوقات أبداً ، وتنبعث علاقاتهما بفرنسا من معاهدات دولية معقودة بصورة حرة ، فإذا حازتا اليوم على استقلالهما في نطاق التكافل المنظم مع فرنسا فإن ذلك مما يتفق مع مبادىء الدستور الفرنسي ذاته . أما الحل الدستوري في الجزائر فلا يمكن أن يكون من النوع ذاته ؛ ومع ذلك فنحن مصممون على تمتع الجزائريين في ظل إطار تشريعي مختلف ، هو الإطار الفرنسي ـ الإسلامي المشترك ! . . . » .

* * *

ومن خطاب لرئيس الوزراء (غي موليه) من محطة إذاعة

(باريس)[1] ورد ما يلي :

« إن مجموع القوى الموضوعة تحت تصرف منظمة حلف شمال الأطلسي ، تشمل في نطاق أعمالها اقطار أفريقيا الشمالية ، ولذلك ، فإنه من واجبنا حماية هذه الأقطار ، لا بصفتنا فرنسيين فقط ، بل بصفتنا أعضاء في المنظمة المذكورة . إن جميع حلفائنا أدركوا هذه الحقيقة كل الإدراك ، ولقد تلقينا التشجيع لموقفنا من قبل (غرونتر) والسفير الأمريكي في باريس (المستر دوغلاس ران) و(اللورد أزمي) والسفير البريطاني في باريس (السير غلادوين جيب) .

إن الشباب الفرنسي المدعو للخدمة في الجزائر ، ليست مهمته خوض الحرب ، بل إعادة الصداقة الفرنسية ـ الجزائرية لوضعها الطبيعي . إنني رجل ديموقراطي ، ولهذا السبب بالذات ، لا أعترف للحكومة الفرنسية بحقها في اختيار الممثلين الشرعيين الجديرين بالتفاوض باسم الشعب الجزائري ، ولكنني من باب اولى لا أعترف لخمسة عشر ألفاً من العصاة المسلحين بحق الكلام باسم ثمانية ملايين من الجزائريين لم يؤخذ رأيهم في ذلك ؛ إذن فالحل الوحيد هو إجراء الانتخابات .

أما فيما يتعلق بالشعب البطولي الصغير ، الشعب الاسرائيلي ! فقد قامت الحكومات الفرنسية المتعاقبة ولا تزال تقوم بواجبها تجاهه . إن هذه النقطة جديرة بالتذكير والاعتبار ؛ لقد انتهزنا كل الفرص أمام حلفائنا الكبار حتى نكون في الطليعة في هذا المضمار . أما عن المشكلة العربية ، فأود أن أوضح فرقين أساسيين : الأول

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٨/٤/١٩٥٦ .

وجوب التمييز بين موقف الحكومة الفرنسية تجاه بلد عربي بالذات ، وموقفها تجاه الوحدة العربية ؛ ذلك لأن الفكرة الأخيرة تمثل رغبة واضحة في التوسع والامتداد. كذلك يجب التمييز الصريح بين الوحدة العربية والجامعة الإسلامية ، ذلك لأننا بالحديث عن الحملة الإسلامية الموجهة ضدنا ، إنما نثير علينا فريقاً كبيراً من المسلمين يحرص ذاته على الدفاع عن كيانه ضد أطماع الوحدة العربية ، وتحرص الحكومة الفرنسية حرصاً شديداً على تحويل هذه الفروق الدقيقة إلى أعمال مادية في سياستها العامة .

* * *

استقال الراديكالي ـ رئيس الوزراء الفرنسي (مانديس فرانس) من منصبه يوم **١٩٥٦/٥/٢٣** ، وقد وجه بهذه المناسبة رسالة إلى خلفه الاشتراكي (غي موليه) تضمنت ما يلي :

عزيزي رئيس الوزراء .

قدمت استقالتي تواً من الحكومة ، مدفوعاً بسياستنا التي اتخذناها في الجزائر ؛ لقد كانت الحكومة مجمعة على اتخاذ إجراءات للإنقاذ تفرضها ضرورات في غاية الإلحاح والاستعجال ، ولكنها في الوقت ذاته ، وبينما كانت تدعو شبابنا إلى بذل تضحيات جديدة تقبلها بأروع خصائص الشعور بالواجب ، فإنها لم تعمد لتطبيق أي إجراء من شأنه إقناع العرب في الجزائر برغبتنا في التهدئة والتجديد، وحملهم على الاعتقاد بأنه بالإمكان السير خطوة إلى الأمام مع فرنسا وليس ضدها .

لقد كان الالتجاء إلى السلاح بالنسبة إلينا للأسف ضرورة من الضرورات ! بل لقد كنت أفضل ، كما تعلمون ، إرسال قوات أكثر

بسرعة أكبر ، ولكني أكدت أيضاً بأن الالتجاء إلى السلاح وحده لا يكفي بالمرة ؛ إنه يهدد بإدامة القطيعة بيننا وبين الجماهير الإسلامية ، هذه القطيعة التي يعمل لها بالضبط أصحاب هذه الأساليب الكريهة التي تثيرنا كل الاثارة ، والواقع أن كل سياسة تتجاهل عواطف السكان الأصليين وبؤسهم تؤدي ، شيئاً فشيئاً ، إلى فقدان الشعب الجزائري ، وإلى ضياع الجزائر ذاتها ، ومن ثم يؤدي بصورة حتمية إلى فقداننا أفريقيا كلها ، وهذه هي سياسة الهزيمة والانسحاب . لقد حثثت الحكومة على سلوك سبل أخرى ، واتباع - رغم معارضة أولئك الذين عموا عن رؤ ية الهوة السحيقة التي يشرفون عليها ويجروننا معهم إليها - سياسة أخرى غالباً ما أسيء فهمها ، بل وصفت أحياناً بأوصاف بشعة : تلك هي سياسة إعادة البناء على أساس انضمام جميع الشعوب التي تشكل هذه الامبراطورية التي هي مبعث فخرنا واعتزازنا ! .

اننا إذا أردنا في الجزائر إنقاذ (الوجود الفرنسي) فيجب علينا الإسراع بأقصى ما يمكن حتى نجذب إلينا تلك العناصر من السكان التي عرفت منذ أمد طويل بثقتها بفرنسا ، لضمان تحررها التدريجي . لقد ابتعدت هذه العناصر عنا بتأثير دعايات ممقوتة أجنبية وداخلية ، إلى جانب أخطائنا الكثيرة التي تعود لجهلنا بالأمور ، وعدم فهمها فهماً صحيحاً ! ولذلك ، فإنه من الضروري - في اعتقادي - إحياء الثقة والأمل من جديد في نفوسنا بأعمال ملموسة وشواهد حية : وإلاّ فإننا سنطرد من الجزائر عاجلاً أم آجلاً ، هذا الطرد الذي يتعين علينا واجب منعه ودفعه ، يداً بيد وساعداً بساعد ! ومن المؤسف أن العناصر المعتدلة بين مسلمي الجزائر ، هذه العناصر التي كان من واجبنا أن نسندها ونؤ يدها ،

تساء معاملتها يومياً من قبل الإدارة والبلديات ، وخاصة من قبل الصحافة المشبعة في غالب الأحيان بروح عدوانية سببت لنا كثيراً من الأضرار . وهكذا فإنهم بمعاناتهم لكثير من الآلام ، ورميهم في معسكرات الاعتقال ، وإبعادهم عنا ، إنما ندفعهم في حقيقة الأمر إلى الارتماء في أحضان عدونا الألد .

لقد عددت ـ على سبيل المثال ـ في رسالة سابقة ، بعض الإجراءات التي كان من شأنها أن تؤدي إلى آثار حسنة في هذا الصدد ، ولكن لم يطبق أي إجراء من هذه الإجراءات ، وقد رأيت بعيني كيف تنهار فرص توجيه الحكومة نحو سبيل الخلاص الوحيد . على أنني أعلم ـ يا عزيزي الرئيس ـ بانكم تفهمون عواطفي أحسن الفهم ، واترك الأمر لحكومتكم التي علق عليها كثير من الفرنسيين ، ومنهم أنا وأنت ، كثيراً من الآمال . وانني أود على الأقل أن يكون لاستقالتي هذه معنى تجديد النداء للحكومة لاتخاذ القرارات الضرورية ، مهما تكن صعوبتها .

إنني أؤكد بأن الوقت لم يفت حتى الآن ، لاختيار السياسة التي يمكنها أن تنقذ في نفس الوقت ، السلام من جهة ، والوجود الفرنسي في الجزائر من جهة أخرى .

وختاماً أرجو أن تثقوا ، يا رئيسي العزيز ، بأخلص عواطفي نحوكم . . . » .

* * *

أعقب ذلك نقاش في (الجمعية الوطنية الفرنسية) استمر أربعة أيام ، أحرزت (حكومة غي موليه) على إثر ذلك ثقة الأغلبية ، وألقى (غي موليه) خطاباً بدأه بإعلان أسفه الشديد لاستقالة (مانديس

فرانس) . وأكد استمرار ولائه وإخلاصه للخطوط العامة لسياسته الجزائرية التي أعلنها في عدة مناسبات سابقة ، وانتقل بعد ذلك فأثنى على سياسة وزيره المقيم في (الجزائر) وامتدح شجاعته وحكمته ، وتضمن بعدئذ خطابه[1] ما يلي :

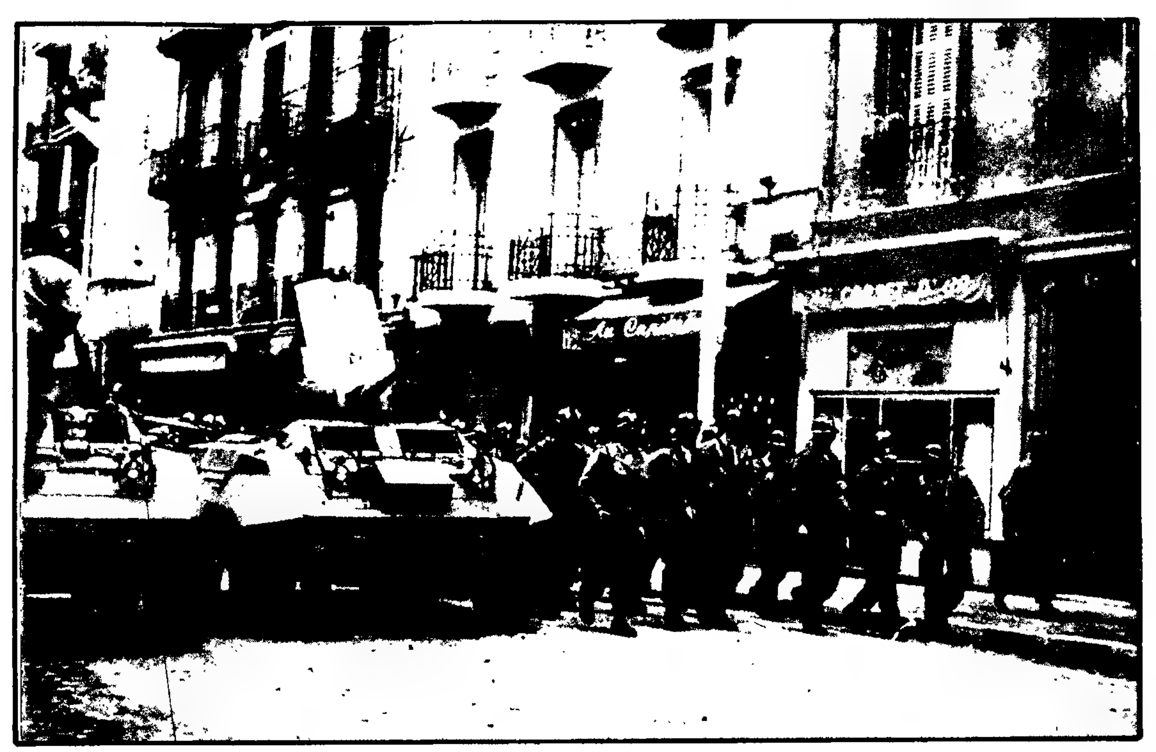
« . . . إن موقف الصحافة والأحزاب ورجال السياسة مثقل بأشد المسؤوليات الملقاة على عاتقهم ، ولكنهم لم يفهموا مسؤولياتهم دائماً ؛ فكثيراً ما تجدهم مفتقرين للروح الموضوعية ، ومتأثرين مباشرة بالاعتبارات الحزبية الداخلية الضيقة . إنهم يضخمون بعض الأخطاء الفردية المرتكبة من قبل بعض المواطنين الفرنسيين في الجزائر ، فيعطون بذلك مجالاً خصباً للدعاية التي يستخدمها خصومنا وأعداؤنا ضدنا في العالم كله ؛ إنهم يصفون العصاة بأنهم (وطنيون) بل إنهم يجرؤون حتى على مقارنتهم بأبطال المقاومة من الفرنسيين . إننا وإن كنا لا ننكر بأن بعض المحاربين لفرنسا في الجزائر ، يستوحون بعض المثل القومية والوطنية ، إلّا أننا نتساءل باستنكار : أي بطل وطني حقيقي من أبطال المقاومة يرتضي لنفسه أن يقارن بهؤلاء الذين يضرمون النار في المدارس والمستشفيات ، ويذبحون حتى النساء والأطفال ؟ !

إن بعض صحافتنا لا تتورع عن أن تنشر في أعمدتها تفاصيل مريعة عن جرائم وحشية مزعومة قامت بها قواتنا ، دون أن تعبأ بآثار ذلك على معنويات الجيش الفرنسي ، أو تهتم أقل اهتمام بسمعة المسؤولين في الحكم وكرامتهم ! . . .

لست أزعم احتكار (المقاومة) الفرنسية لنفسي أو لحزبي إلا

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٩٥٦/٦/٣ .



لم تتمكن جحافل فرنسا من قهر ارادة الشعب الجزائري

أننا نحن اليساريين الفرنسيين ، لنا الحق أكثر من أي شخص آخر ، أن نعتز بالوطنية ، وبالدفاع عن الديموقراطية والجمهورية . إننا نحن اليساريين الجمهوريين لا نحتاج لإقامة الدليل على وطنيتنا ، وإن جميع الهجمات التي توجه ضدنا مردودة على أصحابها . إنني أوجه ندائي إلى كل أولئك الذين ما انفكوا أبداً يدافعون عن وطنهم المهدد ، وأهيب بهم لضمان السلم في الجزائر ، وبشجب سياسة وقف إطلاق النار التي توجه إلينا فقط دون أن توجه في نفس الوقت لخصومنا وأعدائنا ! .

إن الحل الذي ندعو إليه لمسألة الجزائر لن يكون إلاّ حلاً سياسياً ، لقد قررت الحكومة الفرنسية أن لا تسمح بإقامة نظام الجزائر المستقبل من جانب واحد فقط . إننا لا نقبل أن يفرض علينا العدو حله الخاص به بالقوة ، كما أننا لم نفرض ولن نفرض حلنا الخاص بالقوة . إن المفاوضات السلمية فقط التي ستدور مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري عن طريق الانتخابات الحرة ، هي التي ستقرر النظام الجزائري المذكور . إن الحكومة لا تمانع في نداء وقف إطلاق النار وإنها مستعدة لإجراء الاتصالات الضرورية لذلك ، ولكن بشرط أن تكون رسمية ومباشرة ، مع استعدادها التام أيضاً لإعطاء جميع الضمانات لأولئك الذين يباشرون وضع سلاحهم بالفعل ، إن لم يشاركوا في ارتكاب جرائم تخضع للقانون العام . أما الانتخابات الحرة فإنها ستجري بعد مرور ثلاثة أشهر على إعادة السكينة للجزائر ، وستكون على أساس مبدأ الكتلة الانتخابية الواحدة . وإنني أعلن على رؤوس الأشهاد بأن حرية الانتخابات المذكورة ستكون مضمونة بكل الوسائل ، ولست أمانع في إجراء

الرقابة اللازمة تحت إشراف شخصيات محترمة مشهود لها بالحياد من قبل الجميع .

إن الجزائر لن تكون دولة إسلامية بسبب وجود المليون أوروبي مسيحي فيها ، كما لن تكون دولة عربية بسبب وجود البربر فيها ، ولكنها لن تكون في الوقت ذاته مقاطعة فرنسية صرفة كسائر المقاطعات الأخرى ، بسبب وجود الثمانية ملايين مسلم فيها . إن للجزائر طابعها الخاص الذي تتميز به عن سائر بلدان العالم (؟!) ومن الضروري الاعتراف لها بشخصيتها الجزائرية الخاصة ، مع ضمان اتحادها بفرنسا الأم بروابط غير قابلة للإنفصام ! إن من الضروري ضمان المساواة التامة في الحقوق لسكانها المسلمين ، إلى جانب احترام الحقوق المشروعة للسكان الأوروبيين . إن المجتمع الجزائري الجديد سوف يبنى على توزيع المسؤولية العادل في الأمور السياسية والاقتصادية معاً ، كما أن اللامركزية الإدارية ستضمن منح الوحدات المحلية سلطات واسعة تتفق مع مبدأ الإدارة الذاتية . إذن ، لن يتضمن الحل للقضية الجزائرية ، لا الرجوع لانظمة الماضي العتيقة ، ولا الانفصال عن فرنسا وطرد الأوروبيين من وطنهم الحقيقي الجزائري . إن رغبتنا ، إذن ، في التجديد واضحة ، و لا أستطيع إلاّ أن أعجب لأولئك ـ العرب ـ الذين يشكون في طابع سياستنا الحر ، أو يجرأون على السخرية منها ! فهل هناك سياسة أكثر حرية من إعلان الانتخابات الحرة (؟) وهل هناك من لا يتمنى أن يرى البلدان التي تنتقد سياستنا وتصرفاتنا ، تعطي نفس الضمانات ونفس الطابع الديموقراطي لأنظمتها في الحكم ؟ . . نحن لا نشهر الحرب ضد الشعب الجزائري ذاته ، كما لا نشهرها

ضد الشعوب العربية . إننا نعلنها فقط ضد حفنة من العصابات المسلحة لحماية أغلبية الجزائريين ، وضمان السلم والصداقة معهم ! نحن نود أن نقيم في الجزائر نظاماً جديداً يعيد الصداقة الفرنسية ـ الإسلامية في مجتمع مبني على الأخوة التي لا تنفصم !

لقد أراد بعض الخطباء أن يقارنوا بين سياستنا في الجزائر ، وسياستنا في تونس ومراكش ، والواقع أننا نتبع في كل شمال أفريقيا نفس المبادىء والأسس ، ونستوحي نفس الإدارة ، أعني ضمان الصداقة الفرنسية ـ الإسلامية في ظل الأمن والنظام ! على أن الوضع في الجزائر يختلف تمام الاختلاف عنه في تونس ومراكش ، ولذلك يستدعي إجراءات خاصة به تماماً .

إن تونس ومراكش لم تفقدا أبداً شخصيتهما الدولية ، لقد كانتا دولتين تحت حمايتنا ، فأردنا أن تكونا دولتين صديقتين لنا ؛ لقد استبدلنا بنظام الوصاية نظاماً آخر للتعاون ، ومن الطبيعي والمفهوم أن الوضع في الجزائر يشغل بال زعماء تونس ومراكش ، إلا أنه من الواجب علينا أن نرد ـ وقد رددنا فعلاً ـ على بعض التصريحات في هذا الصدد ، بأن القضية الجزائرية هي من الاختصاص المطلق لفرنسا ، وأنه ليس لتونس ومراكش أن تتدخلا بأية صورة من الصور في هذا الأمر ، وإن هذا التدخل من شأنه أن يهدد الصداقة الفرنسية كل التهديد ، ونحن مصممون كل التصميم على مراقبة الحدود الجزائرية ، لمصلحة الجزائر ذاتها ، ولمصلحة الأمن الداخلي لتونس ومراكش جميعاً » .

* * *

بينما كان (غي موليه) ينادي (بالسلام) ويضع المشاريع

المختلفة ، كانت القوات الفرنسية ـ الاستعمارية تمارس أبشع أنواع القهر ، وأقذر اشكال القمع الوحشي ، حتى أنه ما من فترة كانت أكثر ثقلاً على المجاهدين الجزائريين من فترة حكم (الاشتراكيين) . وخيل لهؤلاء أنهم في سبيلهم للقضاء على الثورة بحيث أن جلاد الجزائر الاشتراكي (لاكوست) أطلق شعاره المشهور : « يجب ألّا نقدم للثوار أي تنازلات ، **وألّا نتسرع بتقديم إصلاحات سياسية ، فنحن في الربع الساعة الأخيرة من تصفية الثورة** »[1] وأتبعه (غي موليه) بتصريحه الشهير « لمقاومة هذا التطرف نقدم البرنامج الوحيد الموافق لقانون الديموقراطية ، الذي ينحصر في : **إيقاف القتال غير المشروط ، وإجراء انتخابات حرة ، والمشاركة في نقاش مفتوح ـ حر ـ مع منتخبي الجماهير الجزائرية** »[2] . وجاء بعد ذلك رئيس الجمهورية الفرنسية (روني كوتيه) ليصدر بدوره التصريح التالي : « كيف يمكن لفرنسا دون إهانة نفسها ، أن تسلم هذه الجماهير إلى ذابحي هذا العدد الهائل من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال(؟) **وهل يمكن لديموقراطية جديره بهذا الاسم أن تميز بين السيادة القومية المتعفنة والأكثر تأخراً ، وبين حرية المرء ، هذه التي هي** غايتنا المشتركة إلّا إذا اتهمنا بالجهل ؟ . . لا يمكن أن يعتمد علينا بأن نضحي بالجهة المقابلة من البحر الأبيض المتوسط . ولن نخلق (ألزاس ولورين) **جديدة** »[3] .

---

(١) تصريح يوم ٢٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٥٦ .

(٢) تصريح يوم ٩ كانون الثاني ـ جانفي ـ ١٩٥٧ .

(٣) تصريح ١٠ تموز ـ يوليو ـ ١٩٥٧ . والمرجع ـ ملفات وثائقية (٢٤) وزارة الإعلام والثقافة ـ الجزائر ـ اوت ـ ١٩٧٦ ص ٧٩ .

وكذلك صرح رئيس مجلس الوزراء (بورجيس مونوري) [1] بما يلي : « في إطار القانون ، هناك ثلاث التزامات : الأول ، **لا أحد ولا شيء يفرق بين الجزائر وفرنسا** . . . تفاوض ؟ مع من ؟ السلم وبأي ثمن ؟ إنه لا يمكن التفاوض إلاّ مع ممثلين أكفاء ، ونحن لا يمكن لنا أن نعتبر ممثلين أكفاء أولئك الذين يستمدون كفاءتهم عن طريق الإجرام والإرهاب » .

والأمر مماثل في تصريح رئيس المجلس (فيلكس جايـار)[2] الذي قال : « **الجزائر هي جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية ، وولاياتها مجتمعة تكون مناطق موحدة فيما بينها ، تسير بكل حرية وديموقراطية شؤونها** . . . **إن نهاية الحرب تعني بأن الجزائر يجب أن تبقى فرنسية** » .

* * *

هنا ، تجدر الإشارة إلى المشروع الاستعماري الذي عرف باسم (مشروع جايار) والذي طرحه لإقامة وحدة للمغرب العربي الإسلامي تحت زعامة (فرنسا) باسم (وحدة غرب البحر الأبيض المتوسط) وقد جوبه هذا المشروع منذ ظهوره بمقاومة عربية ضارية تمثلها المقولة التالية[3] :

« ما يزال مشروع ـ جايار ـ لعقد ميثاق للقطاع الغربي من حوض البحر الأبيض المتوسط يثير اهتمام الدوائر السياسية في شمالي أفريقيا

---

(١) تصريح يوم ٢ تشرين الاول ـ أكتوبر ـ ١٩٥٧ (ملفات وثائقية ٢٤) .

(٢) تصريح يوم ٣٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٥٧ .

(٣) صحيفة (المنار) الدمشقية ـ العدد (١٨٣٧) صباح الخميس ١٣ رمضان ١٣٧٧ هـ الموافق ٣ ـ نيسان ـ أبريل ـ ١٩٥٨ ص ٤ .

لإدراك غاياته ومراميه ، وحتى يتسنى لها مقاومته والرد عليه بمشروع عربي قومي ، وقد أعلن أن اجتماعاً للقمة يضم سلطان مراكش وملك ليبيا والرئيس بورقيبة سعيقد بطنجة قريباً وذلك تمهيداً لمؤتمر سيعقد (بطنجه) في منتصف نيسان ـ أبريل ـ ١٩٥٨ ، ويسترك فيه ممثلو جبهة التحرير الوطني الجزائري وأقطاب حزب الاستقلال المراكشي ، والحزب الحر التونسي ـ حزب الدستور ـ لدراسة مشروع (الاتحاد التعاهدي) لبلاد شمال أفريقيا ؛ والغاية من هذين المؤتمرين إظهار رغبة المغرب في تدعيم وحدته العربية المعنوية والسياسية ، بصرف النظر عن (ميثاق البحر المتوسط) أو غيره من المشاريع الفاشلة التي تروج لها الدول الاستعمارية من آن لآخر ، استدراجاً لبلاد الشمال الأفريقي ، ومحاولة لإيقاع هذه البلاد في شباكها ، حيث تحاول البلاد الاستعمارية التغرير بالسذج والجهلة والمخدوعين الذين ما يزالون يحسنون الظن بالمستعمرين ويتلقون صفعاتهم بالرضى والقبول. واقتنع أعضاء (الحزب الحر الدستوري التونسي) أخيراً بآراء مندوبي حزب الاستقلال المراكشي في مسائل شمال أفريقا ، وضرورة استقلال الجزائر . والواقع ، أن السلطان (محمد الخامس) يحظى بالزعامة في الشمال المغربي لتمسكه بالعروبة ، ولعدم ثقته في مشاريع الدول الاستعمارية التي ماتزال قواتها المحتلة تهدد كيان بلاده واستقلالها (بريطانيا في جبل طارق) و(فرنسا وأمريكا في الداخل) و(اسبانيا في الجنوب) ، هذا الى اقتناع جلالته بأن السياسة الانتهازية خطرة على البلاد الحديثة العهد بالاستقلال ، وإنها تؤدي في النهاية إلى الغنم للمستعمرين والغرم على المستضعفين كما يقع في تونس ، وهذه الآراء تطابق وجهة نظر أقطاب (جبهة التحرير الوطني الجزائري) . .

أما في (ليبيا) فقد نشرت صحيفة (شريناكا ـ ويكلي) التي تصدر أسبوعياً باللغة الانكليزية ، مقالاً أعلنت فيه رفضها التام لمشروع (جايار) لما يرمي إليه من إقرار الأوضاع القائمة حالياً في شمال أفريقيا ، وإنه لا جدوى من مثل هذه الأحلاف والمواثيق ما دامت الجزائر لم تحصل على استقلالها التام ، ولم تنزح جميع القوات الأجنبية عن شمال ـ أفريقيا . ومضت الصحيفة ـ الليبية ـ في قولها إن (جايار) يتجاهل أن حل مسألة الجزائر مرهون بأيدي الشعب الجزائري وحده ؛ فلا القوات المسلحة ، ولا الأحلاف والمواثيق ، تستطيع أن تضمن لفرنسا دوام النظام الاستعماري القائم حالياً في الجزائر ، بل إن الحكومات المغربية التي يسعى (جايار) إلى إشراكها في ميثاقه المزعوم ، تدرك تماماً أن استدامة الاستعمار الفرنسي في شمالي أفريقيا يعد تهديداً خطيراً لمصالحها .

إن الاحلاف والمواثيق لن تقوم إلّا بين بلاد ذات سياسة مشتركة ، سعياً إلى دفاع مشترك ، ضد خطر مشترك ، فإن كان ذلك كذلك ، فما هي يا ترى الأغراض المشتركة التي تصل فرنسا بمراكش ، وتونس ، وليبيا ؟ وما هي الأخطار المشتركة التي تهدد هذه الأقطار جمعاء ؟ . . .

حسب المرء نظرة واحدة ، ليدرك لأول وهلة أن الخطر الوحيد على المغرب العربي متجسم كله في السياسة الإجرامية العدوانية المنظمة ضد تونس والجزائر ومراكش ؛ وما مشروع ميثاق البحر الابيض المتوسط إلّا مرحلة من المراحل التي تدبرها فرنسا في مختلف ميادين السياسة العالمية ، ولتتأكد فرنسا وغيرها من الدول الغربية أن ليبيا ، وتونس ، ومراكش ، لن تشترك على الإطلاق في مثل هذا الميثاق قبل أن تحقق الجزائر مطامحها القومية من حرية ،

ومن استقلال كامل غير منقوص ، ويبقى السبيل الوحيد لكسب صداقة شعب شمال أفريقيا وتعاونه ، هو في الاعتراف بهذه الحقيقة الواقعة ، وبها وحدها يستقر السلام لا في المغرب وحده ، بل وفي جميع القسم الغربي من حوض البحر الأبيض المتوسط » .

طنجه ـ موندار

* * *

يظهر العرض السابق مجموعة من النقاط التي تدخل في صلب السياسة الاستراتيجية الفرنسية منها :

١ - التفريق بين مسلمي الجزائر ـ خاصة ـ والمغرب العربي ـ عامة ـ من خلال التمييز بين (العرب المسلمين) و(مسلمي البربر) وفقاً للنظرية الاستعمارية التي رافقت الاستعمار منذ بدايته[١] .

٢ - إن من لا يمكن تحويلهم عن طريق الدين يمكن تحويلهم عن طريق (الاشتراكية) وفقاً لمخطط (لاكوست) الشهير ، والذي

---

(١) لقد بقي سراب تحويل المسلمين إلى مسيحيين ، والتفريق بين المسلمين العرب والبربر ، حلماً من أحلام (عباقرة الاستعماريين) ؛ وقد كتب (جان وسيمون لاكوتور) في كتابهما (مراكش على المحك) إصدار باريس ـ ١٩٥٨ ـ ص ٨٥ ما يلي : « تألفت في سنة ١٩٢٨ مجموعة أحاطت بالسيد ـ لوسيان سان ـ خليفة (ليوتي) وهي تضم رجال القضاء وعلماء الاجتماع العلمانيين الذين اكتشفوا بكثير من الغبطة ما أطلق عليه صفة (لادينية البربر) وقد دعمت هذه المجموعة من قبل (نائب الرباط البابوي) وقد ظهر في النشرة التي يشرف عليها النائب البابوي مقالات غريبة عجيبة يمكن تلخيصها بما يأتي : ان البربر بما أنهم أقل تعلقاً من العرب بالإسلام ، فإنهم يستطيعون ، ويجب أن ينصروا . إن البعض وقد أسكرهم على الأرجح اعتناق أحد مثقفي الإسلام اللامعين الكاثوليكية عام ١٩٢٨ في (فاس) يريدون أن يجتذبوا إلى المسيحية ـ سلالة القديس أوغسطينوس البربر ـ والبعض الآخر رأى في هؤلاء القرويين الراديكاليين ـ الاشتراكيين المقبلين ، فأراد تجنيبهم المرور بالإسلام والثيوقراطية العربية ـ الإسلامية » .

يمكن التعرض لبعض ملامحه عما قريب .

٣ً ـ الوقوف موقف العداء من (الوحدة العربية) و(الجامعة الإسلامية) وتخويف الدول الإسلامية من الوحدة العربية وفصل الوحدة العربية عن الجامعة الإسلامية .

٤ً ـ طرح المشاريع المختلفة لربط المغرب العربي ـ الإسلامي بالسيادة الفرنسية ، والتأكيد على مفهوم (الجزائر الحديثة) و(جزائر المستقبل) لخلق كيان مميز عن الدولتين العربيتين الاسلاميتين المجاورتين (المغرب ـ مراكش) و(تونس) ، والزعم بأن هذا التمايز إنما هو ناجم عن الارتباط (التاريخي) بين الجزائر وفرنسا ، وكذلك الزعم بأن (للمغرب) و(تونس) تكوناً خاصاً يختلف عن الجزائر .

٥ً ـ محاولة ربط الجزائر بحلف شمال الأطلسي ، حتى تستفيد فرنسا الاستعمار من إمكانات الحلف وموارده للقضاء على ثورة أحرار الجزائر ؛ (الأمر الذي دفع الحكومة المؤقتة فيما بعد لإعلان انسحاب الجزائر ـ رسمياً ـ من حلف شمال الأطلسي الذي قيدت به دون أخذ رأيها) .

* * *

هنا يمكن التوقف قليلاً عند قراءة (لكاتب جـزائري)[1] في التعليق على الموقف الفرنسي ، حيث ذكر الكاتب ما يلي : « لم يكن في وسع رسول الإنسانية الملحد ـ البير كامو ـ شأنه شأن جبهة التحرير الوطني الجزائري ، أن يتجاهل الصليبية السياسية التي يمثلها مشروع لاكوست للإبادة ، حتى ولو كان هذا المشروع مموهاً

---

(١) الجهاد الأفضل (عمار أوزيغان) دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٦٤ ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢ .

(بالطلاء الاشتراكي) . لقد كانت البهلوانية اللفظية الاشتراكية ـ الفاشستية تلجم أفواه الشهود الخطرين ، وتلغي حق انتقاد البربرية الفرنسية ، بحذفها من القاموس (كلمة استعمار) وهي موضوع الخلاف . وفي الواقع ، فحين أعطى مجرم الحرب رقم واحد (روبير لاكوست) الصلاحيات الكاملة لمجرم الحرب رقم اثنين (الجنرال سالان) حرض النقابي الفرنسي السابق على التصريح بقوله (**لا وجود للاستعمار في اللغة الفرنسية**) .

لقد تم انتخاب (روبير لاكوست) ليحمل السلام إلى الجزائر ، فإذا به يلح على إرسال إمدادات من الجيش لحرب عمياء وبلا رحمة . إن أصدقاءه السياسيين ، ومعاونيه الأوثق علاقة به ، قد عادوا الواحد تلو الآخر إلى باريس حتى لا يلحقوا العار بأنفسهم ، وحتى يحتفظوا بإنسانيتهم سالمة غير ملوثة .

معروف أن الجنرال (دوبولارديير) لم يتردد ، وقد حشر بين واجب الطاعة من جهة وكرامته كجندي من جهة أخرى ، في أن يسفه علانية أوامر (الجنرال ماسو) . لكن ما لا يعرفه إلاّ القلائل هو أن القمع الوحشي قد أمر به (روبير لاكوست) ذاته ، ولذلك ، لم يبق (الجنرال لوريو) قائداً أعلى إلا لفترة سبعة عشر يوماً فقط ؛ لقد آثر الاستقالة على تنفيذ خطة الشيطان الفرنسي ـ الماركسي : (**الخطة القاضية بإبادة الشبيبة الجزائرية إبادة تامة لاستئصال المقاومة الوطنية المناوئة لحركة فرنسة العرب المسلمين ، والقاضية كذلك باستغلال حقبة سنوات الهدوء العشرين من أجل تكوين الأجيال الجديدة وفقاً لروح** (**روبير لاكوست ـ الاشتراكي الديموقراطي**) .

ماذا يمكن أن نسمي ذلك؟ إنه ـ للأسف ـ دوار عجيب، دوار

جنوني ، إنه طموح الضفدع الذي يظن نفسه بطة طائرة ، ويجب ألا نتعجب كثيراً من خطة ـ لاكوست ـ فمن السهل جداً وشم الأذهان عندما تكون في بدء تفتحها ، وذلك أنجع من محاولة (غسل عقول) البالغين ، ولقد حققت العملية في الجزائر ـ من قبل ـ على نطاق صغير .

لقد رأى (لافيجوري) الذي كان في يوم من الأيام مطراناً لمدينة (الجزائر) بوضوح ، عندما ادعى ، وعبثاً ادعى ، أنه وريث (نابليون الثالث) في حق تحويل الجزائريين إلى (المسيحية) . كان التصميم على تمدين المسلمين (نصف تمدين) الذين ما كانوا يستطيعون أن يصبحوا (فرنسيين) قبل أن يتحولوا إلى (مسيحيين) ، وكان ذلك ضرباً من ضروب العبث . ولمناسبة التأسيس الرمزي لقرى الاستعمار (العربي ـ الكاثوليكي) في (سان سيبريان ـ دي زاتاف) حيث اضطر الكاردينال الاستعماري العتيد أن يكتفي بالأيتام الذين نجوا من الموت إبان (عام المجاعة ـ أو عام الشر سنة ١٨٦٨) ، وكان (التحويل الديني) عملية جراحية روحية خيبت الأمل بقدر ما يمكن أن تخيبه عملية تلقيح بعنصر غريب . غير أن **التحويل الديني ، لم يلبث أن أبدل بالإلحاق السياسي** . **إن الوزير مؤهل ، ومجهز ، أكثر من رجل الدين (لتمدين الشبان الجزائريين وتطويرهم) أولئك الشبان الذين لم يكن باستطاعتهم أن يصبحوا ـ فرنسيين ـ إلاّ إذا صاروا (اشتراكيين ـ ديموقراطيين !)** .

أما فيما يتعلق بالقمع ، وإعادة السلام ، فقد كان باستطاعة (الاشتراكي لاكوست) أن يستلهم التكنيك الهتلري إبان حملة روسيا : كان التوجه ـ الكوميسياري ـ يأمر بإبادة جميع المدنيين الذين ارتكبوا جريمة المقاومة ، دون أي اعتبار للقوانين الدولية .



سالان وجه استعماري لا ينسى

عندما قبل (الجنرال سالان) أن يتولى مهمة (إبادة الجسم القومي للجزائر) بأسره عن طريق الإبادة الفعلية ، وقتل كل جزائري مشتبه بتأييد (جبهة التحرير الوطني الجزائري) أصبح من المحال عليه ألاّ يلطخ كرامته كقائد أعلى ، وأصبح محتماً عليه أن يتصرف تصرف (مجرم الحرب رقم اثنين) .

هذا ما تنبغي معرفته لتقدير جبهة التحرير الوطني حق قدرها ، ولأخذ فكرة عن البطولة الروحية التي اجترحها المجاهدون حتى (يدوسوا على قلوبهم) وحتى (ينتصروا على نزواتهم وعواطفهم العمياء) وحتى (يحتفظوا برؤوسهم باردة) في مواجهة الحرب (العقائدية) .

لم يهرق عبثاً دم الشهداء الكريم ، لقد تمسك المجاهدون بأهدافهم : الاستقلال والسيادة والحرية ، وما أبعد ذلك عن الفكرة المضحكة التي اقترحها الاشتراكي (غي موليه) والتي كانت تريد أن تجعل من الجزائريين عبيداً (أحراراً) في (وطن أسير) . لقد كانت خرافة (الدمج الاستعماري) المموه تتنكر بوحشية لجوهر الجغرافية الطبيعية والإنسانية والسياسية والتاريخية ـ للجزائر ـ . لكن تلك الخرافة ـ خرافة إعطاء الاغتصاب صفة شرعية ـ لم تلبث أن ماتت على أيدي المجاهدين ، وأصبحت جيفة . لقد بقي المجاهدون ـ وهم في ساعات العسرة الأليمة ـ يرددون بثقة وإيمان :

سيصير حراً ترابنا .
سيصير أحراراً مواطنونا .
وستنعتق رقابنا من نير العبودية .
الحمد لله ! هللو يا ! .

تلك هي النهاية لعرق أسياد الغرب (الأوروبي) وتلك هي نهاية حكم الأقلية (الأوليفارشية) التي انتحلت (الحق الإلهي) لغير المسلمين. لقد قضى المجاهدون على آخر سلطان لأسياد العبيد البيض . وفضحوا (الرسالة التمدينية) التي حاول الاستعمار الفرنسي التظاهر بها .

إن ديمواقراطية (الاشتراكي غي موليه) الاستعمارية ، ظالمة هي أيضاً ، كالديموقراطية الارستقراطية القديمة في (أثينا) ؛ إنها تمارس عدم المساواة ، سياسياً ، بادعائها الكاذب أنها تحقق المساواة الأخلاقية أو شبه الحقوقية ، إنها تمنح الفرنسيين الجدد هيمنة سياسية ـ اقتصادية تتعدى بكثير أهميتهم العدديه : يخضع لكل مواطن اوروبي واحد ، اثنا عشر جزائرياً مسلماً .

٣ ـ سياسة ديغول

كان للثورة الجزائرية تأثيرها العميق على الحياة الفرنسية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، وقد حمل المجاهد الجزائري سلاحه ليهز دعائم الاستعمار ويقوض بنيانه ، فكان من أبرز ثمار تضحياته ذلك الاضطراب الذي انعكس على الصفحة السياسية لفرنسا طوال سبع سنوات ونيف من الصراع المستمر ، **والذي أدى إلى تغيير نظامين هما : (الجمهورية الرابعة) و(الجمهورية الخامسة) إلى جانب تبديل أربعة من القادة، وتغيير (سبع حكومات فرنسية). غير أن أكبر تحول حدث في** مسيرة الصراع هو **(إنقلاب ١٣ أيار ـ مايو ـ ١٩٥٨) والذي حمل (ديغول) إلى سدة الحكم ، وحمل معه (جمهوريته الخامسة)** ؛ وذلك بعد سلسلة من الأزمات الحادة التي تركت فرنسا في حالة من الفراغ السياسي المرعب ـ للفرنسيين طبعاً ـ وجاء (**ديغول**) على أمل (وضع حد لمأساة فرنسا) و(إخراجها من الوحل) .

* * *

لم يكد ديغول يجمع في يديه سلطات الحكم في فرنسا بعد أن وافقت الجمعية الوطنية على منحه هذه السلطات لمدة ستة شهور

حتى قرر مواجهة المشكلة الأولى التي تعانيها فرنسا - مشكلة الجزائر - فقرر القيام بزيارة ميدانية للجزائر ، ومن هناك يعلن موقفه من هذه المشكلة وطريقة معالجته لها . وتطلع العالم كله إلى الكلمات التي سينطق بها (ديغول) ، وكان هناك أمل لدى الكثيرين أن (ديغول) لن يخضع للمستوطنين ، بعد أن تمكن من كل شيء ، وأنه سيغلِّب مصلحة الشعب الفرنسي على (مصلحة المائتي عائلة) .

ولكن ، لم يكد (ديغول) يصل إلى الجزائر يوم ٤ حزيران - يونيو - ١٩٥٨ ، حتى أعلن أن إنقلاب (١٣ أيار - مايو -) قد بعث فرنسا من جديد ، وأنه يوافق على كل ما فعله زعماء هذا الإنقلاب ، ثم عقد اجتماعاً ضخماً حضره آلاف الفرنسيين المستوطنين بالجزائر . وقال : « **إن كل المواطنين في الجزائر سيصبحون فرنسيين ، ولم يعد في الجزائر مسلمون وفرنسيون كما كان الحال في الماضي** » وأعلن بعد ذلك أنه سيجري انتخابات عامة تشترك فيها الجزائر ، مسلموها وفرنسيوها على السواء ؛ وطلب إلى المجاهدين (إلقاء السلاح والدخول في هذه الجزائر الجديدة ، الجزائر الفرنسية ، وقال إنهم أبطال شجعان ، اضطروا لحمل السلاح لأن السياسة الفرنسية فيما مضى هي التي كانت تفرق في المعاملة بينهم وبين الأوروبيين ، ولكن عهد المساواة قد بدأ الآن ، ليفتح المجال أمام الصلح) .

وسافر (ديغول) في اليوم التالي إلى قسنطينة ، ثاني مدينة في الجزائر ، حيث ردد نفس المصطلحات مع مزيد من الإيضاح : « **فقال إنه سيحقق المساوة بين المسلمين والفرنسيين فيما يتعلق بالاشتراك في الاستفتاء على الدستور الفرنسي الجديد ، وانتخابات الجمعية الوطنية ، وعاد فناشد المجاهدين الكف عن القتال ، وبدء**

عهد جديد من العلاقات الودية مع فرنسا » .

وصل (ديغول) في رحلته إلى (وهران) يوم ٦ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٥٨ . وقال فيها :

« إن فرنسا موجودة في الجزائر ، وستبقى بها ممثلة في رجال الجزائر ونسائها ، وإنني سأعمل على إزالة الخلافات السياسية بين فرنسا والجزائر » . وفي يوم ٨ حزيران ـ يونيو ـ ألقى خطاباً في (مستغانم) **قال فيه « تحيا الجزائر الفرنسية »** .

أسرعت جبهة التحرير ، فردت على (ديغول) وأعلنت رفضها لمشروع (دمج الجزائر بفرنسا) .

وعقد بعد ذلك مؤتمر في تونس ضم ممثلين عن أقطار المغرب العربي ـ الإسلامي في الفترة من ١٧ الى ٢٠ حزيران ـ يونيو ـ وقرر المؤتمر استنكار السياسة التي أعلنها (ديغول) وقد تضمن البيان الختامي للمؤتمر ما يلي : « يرى المؤتمر أن هذه السياسة لن تؤدي إلّا إلى توسيع نطاق حرب الإبادة التي تشنها فرنسا ضد شعب عقد العزم على المقاومة والكفاح حتى لا تكون له جنسية غير الجنسية الجزائرية ، وصمم ألّا يحيا إلّا حياة شعب مسالم حر ، **وهو لذلك يرفض كل برنامج يهدف إلى الإدماج** ، ذلك النظام الذي استنكرته شعوب أفريقيا التي تعلن تمسكها بالمبادىء التي تم الاتفاق عليها في ـ طنجه ـ ويعلن المؤتمر حق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال . وإن هذا الحق هو الشرط الوحيد لحل النزاع . . . » .

وعلقت صحيفة (الأومانيتيه) الفرنسية[1] على جولة (ديغول) في الجزائر ـ بما يلي :

---

(١) سقوط ديغول (كتب سياسية ـ ١٤٢) لدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة . =

« كان أول عمل حكومي قام به ـ ديغول ـ هو تبني رأي المتطرفين في إدماج الجزائر بفرنسا ، رغم أن هذا الرأي يصطدم بالحقيقة التاريخية ، ألا وهي الأماني القومية للشعب الجزائري . إن تصرفات ـ ديغول ـ هذه تتعارض مع شعور الفرنسيين الذين حنكتهم التجارب ، والذين يريدون الوصول إلى حل سلمي لتسوية النزاع الجزائري ـ الفرنسي على أساس المفاوضات . وإن الاعتراف بحق الجزائر في نيل استقلالها هو السبيل الوحيد الذي يمهد لمثل هذه المفاوضات ، ولإنشاء علاقات جديدة بين فرنسا والجزائر ، تقوم على تجاوب المصالح وصداقة الشعبين . . . » .

وهاجمت صحيفة (كورييري دي لاسيرا) الإيطالية سياسة (الدمج) التي تبناها (ديغول) في مقال لها تضمن ما يلي : « إن أكثر الأشياء بروزاً في فرنسا هو خلو صحافتها من أي درس عميق وجدي للمشكلة الجزائرية ، ومع ذلك فإن كل فرنسي يعلم أن هذه المشكلة هي السبب في إغراق الجمهورية الرابعة ، وأنها بصورة خاصة السبب في المناداة بالجنرال ـ ديغول ـ . لقد مضى على فرنسا إثنا عشر عاماً وهي تغرق نفسها ، وتنزف دماءها من أجل الدفاع عن امبراطورية استعمارية تخجل من تسميتها باسمها الحقيقي ، فهي تمدد في عمر مشاكلها لأنها عجزت عن النظر فيها نظرة صريحة إيجابية ، وإن المستعمرات لم تكتف باستنفاذ أموال فرنسا ، بل أنهكت أعصاب الفرنسيين ، وعجلت بقلب نظام الحكم . إننا لسنا في حاجة للدخول في الجزئيات ، بل نكتفي بالملاحظة التالية وهي أن فرنسا ، في سبيل الدفاع عن مستعمراتها ، اندفعت إلى تأسيس

= (١٧ ـ يناير ـ كانون الثاني ـ ١٩٦٠) ص ٦ ـ ١٤ .

جيش يفوق بكثير إمكاناتها وقواها البشرية والاقتصادية والمالية ، وبعد ذلك ، وجدت نفسها سجينة ذلك الجيش ، وكلما استمرت الحرب الجزائرية ، فإن فرنسا ـ وليست الجزائر ـ هي التي ستعيش في أغلال جيشها ، وحتى ديغول ، فإنه يجب عليه أن يحسب ألف حساب لهذا الجيش ، ورغم ذلك فإنه سيعجز عن السيطرة عليه ، **ثم إن الجنرال (ديغول) الذي اختار اليوم سياسة الإدماج ، قد نسي على ما يظهر أنها عرضت على الجزائر منذ سنة ١٩٤٦ ولكن من غير جدوى ، كما نسي الجنرال أن شمال أفريقيا هو موطن الإسلام واللغة العربية وتاريخها وحضارتها** . ولقد رفضت الهند الصينية والمغرب وتونس البقاء داخل تلك ـ الوحدة الفرنسية ـ التي يقال أنها حرة ، والتي كلفت فرنسا نصيباً وافراً من الدماء ، والمليارات من الفرنكات ، وعلى الرغم من ذلك ، فما زال الفرنسيون متشبثين (بإدماج المائة مليون فرنسي) الذين لا يرغبون في الجنسية الفرنسية » .

وعلى الرغم من ذلك أيضاً فقد مضى ديغول بعناد لتنفيذ مخطط الدمج ، فأعلن مشروعه الجديد للدستور ، ودعا الفرنسيين والجزائريين وكل سكان المستعمرات الفرنسية في أفريقيا للاستفتاء على هذا الدستور ، وقد يكون من المناسب التوقف قليلاً عند استعدادات فرنسا لهذا الاستفتاء .

لقد ذكرت (صحيفه فرنسية)[١] ما يلي : « لقد وقع العزم على أن تكون عملية الاستفتاء في أرض الجزائر للاقتراع على الدستور الفرنسي الجديد ممتدة إلى عدة أيام بحيث تتفرغ كل جهة من

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٩٥٨/٨/٢ .

الجهات في وقت مخصص لها وتقول السلطات العسكرية الفرنسية إن إجراء الاستفتاء على هذه الطريقة ، يسمح بإرسال أكبر عدد من الجند لها قصد عملية الاقتراع وحمايتها » .

وهذا نص رسالة رسمية عسكرية صادرة عن أركان الجيش الفرنسي بجنوب الجزائر تحت رقم (١٢٤٧/ر ـ ز ـ ١/ ٥) بتاريخ **٢٧** تموز ـ يوليو ـ **١٩٥٨** ـ تحمل عنوان (كيف يجب أن تبدأ عملية الاستفتاء)[١] وتضمنت ما يلي :

« نرى من العبث أن نؤكد لكم من جديد مصلحة فرنسا الحيوية في نجاح هذا الاستفتاء . إن إخفاق العملية معناه الفشل النهائي الذريع للسياسة التي أعلنا عنها منذ يوم **١٣** أيـار ـ مايو ـ وبناء على هذا فإنه يجب على الجيش الفرنسي الذي يملك الآن بين يديه زمام السلطتين المدنية والعسكرية ، يجب عليه أن يقوم بحملة من أجل :

أولاً : الإحراز على أغلبية عظيمة جداً حول كلمة ـ نعم ـ .

ثانياً : المبادرة بالقيام بحملة نفسانية ـ بسيكولوجية ـ عظيمة ، تكون أولى نتائجها تهيئة السكان وإعدادهم للمشاركة لقول كلمة ـ نعم ـ .

ويجب من أجل حمل السكان المسلمين على هذا العمل أن نخلق بين جمعهم ـ خيال ـ ديغول » .

وتضمنت التعليمات الشفهية التي تلقاها الضباط الفرنسيون من قيادة المصلحة السيكولوجية الفرنسية بالجزائر ما يلي ـ :

« **يجب أن تكون نتيجة الاستفتاء في الجزائر وبصفة جماعية :**

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٣/٨/١٩٥٨

نعم يا ديغول ، والهدف الذي نريده من هذا هو سد النقص الذي سيحصل في فرنسا من الذين يقولون ـ لا ـ . أما السكان المسلمون فيجب أن تحملهم عربات عسكرية إلى مكاتب الاستفتاء ، ويجب إلقاء القبض بكل سرعة على الذين يمتنعون منهم عن المشاركة في عملية الاقتراع ، أما المسلمون الذين يختفون يوم الاستفتاء فمن السهل اعتبارهم قد شاركوا فعلاً في الاقتراع . هذا وقد تم تخصيص مبالغ طائلة لإنفاقها في سبيل نجاح الاستفتاء ، من ذلك القيام بجولات دعائية واسعة توزع خلالها الأقمشة على النساء والحلوى على الصبيان ، على شرط أن يسبق هذه العملية مظاهرة تحية الجيش والجنرال ديغول ؟! »[٢] .

ولم يبق بعد ذلك على سلطات (ديغول) إلاّ أن تعلن عن النتائج كما تريدها ، وقد أعلنتها فعلاً فكانت نتائج الاستفتاء هي : (٩٦,٥) في المائة أجابوا (نعم) و(٣,٥) في المائة أجابوا (لا) وهذه النسبة تشير إلى تقسيم الأصوات إلى صالحة ، وغير صالحة ، ولكنها لا تتحدث عن القصة كلها . فقد تم تسجيل (٤,٣٣٥,٠٠٩) من الناخبين ، اقترع منهم (٣,٤٤٥,٠٦٠) وكان بينهم (٣,٤١٦,٠٨٨) أصوات صالحة ، اقترع منهم (٣,٢٩٩,٩٠٨) بنعم ، و(١١٥,٧٩١) بلا . وإذا ما تم التدقيق في أرقام التسجيل التي تضم طبعاً جميع المستوطنين الصالحين للاقتراع والجنود الفرنسيين ، فسيظهر بأن هناك عدداً كبيراً من الجزائريين لم يسجلوا في القوائم الانتخابية قد يبلغون المليون ، لأنهم تمكنوا من تجنب التسجيل على الرغم من جميع المحاولات التي قام بها الفرنسيون ،

---

(١) صحيفة (اومانيتيه) ١٩٥٨/٨/١٩ .

وكذلك الجولات التي قام بها الضباط ـ بصورة شخصية ـ على القرى ـ لتسجيل المقترعين ، وهؤلاء الذين لم يسجلوا ، لم يكونوا جميعاً من أعضاء جيش التحرير الوطني ، بل جزائريين يعارضون الحكم الفرنسي . وهكذا تظهر هذه الأرقام أيضاً أن أكثر من مليون شخص من الذين سجلوا لم يقترعوا أيضاً ، وجميع هؤلاء طبعاً من الذين لو اقترعوا لقالوا (لا) إذ أنهم كلهم من الجزائريين المسلمين ، وتكون نتيجة أرقام الفرنسيين أنفسهم ، أن أكثر من مليوني جزائري ، أي أكثر من نصف عدد الذكور البالغين قد تمكنوا من إظهار معارضتهم للنظام الاستعماري الفرنسي ، بشكل أو بآخر . ولم تحاول جبهة التحرير أن تهتم (بلعبة الأرقام) هذه منذ البداية ، بل أعلنت استنكارها للاستفتاء على أنه تزييف للنظم الديموقراطية . وكما وقع في معركة الجزائر ذاتها ، لم تكن كفتا الميزان في معركة الاستفتاء متعادلتين ، ذلك لأن وطأة ضغط الجيش الفرنسي ، وقعت على المدنيين من الجزائريين ، وهم أقل قدرة على المقاومة والاحتمال . وكان على الجيش الجزائري أن يختار بين أحد أمرين : أما أن يستخدم القوة لمنع الشعب الجزائري من الاشتراك في الاستفتاء ، أو أن يسمح لهم باتخاذ موقف (عمل ما يمكن عمله) ليجنبهم عنف الجيش الفرنسي وإرهابه ، وقد ترك الجيش الجزائري اتخاذ القرار النهائي للقادة المحليين ، وبالطبع ، آثر الكثيرون منهم عدم اتخاذ أي اجراء عسكري فجاءت نتيجة الاستفتاء الظاهرة ، بانتصار الفرنسيين شيئاً مؤلماً[1] .

---

(١) الجزائر الثائرة (جوان غيلسبي) تعريب خيري حماد ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٦١ ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ .

آ ـ قضية تمثيل الشعب الجزائري :

لقد أراد (ديغول) من محاولة (الدمج) و(الاستفتاء) إلغاء دور القيادات الوطنية ـ وبصورة خاصة في الجزائر ـ لاختيار ممثلين لديهم الاستعداد لتنفيذ المشاريع الاستعمارية الديغولية . وفي الواقع ، فإن قضية التمثيل الجزائري أصبحت محلولة ، ومنتهية ، بالنسبة لجبهة التحرير الوطني الجزائري ؛ إذ أكدت جماهير الشعب الجزائري ، في مناسبات كثيرة ، التفافها حول (جبهة التحرير الوطني) واعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لها ، وكان أكبر استفتاء شعبي يؤكد هذا الواقع ؛ هو إضراب الثمانية أيام الذي امتد من ٢٨ كانون الثاني ـ يناير ـ وحتى ٤ شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٧ والذي يتطلب في الواقع التوقف قليلاً عند بعض التقارير التي وردت عنه ؛ وقد جاء في أحد هذه التقارير ما يلي :

« الجزائر ـ يوم ٢٨ كانون الثاني ـ يناير ـ : سكون مؤثر على مدينة شبه مقفرة ، لقد بدأت تجربة من تجارب القوة في الجزائر ، تحت أكثر الشموس إشراقاً وضياء ، وهذه التجربة هي الإضراب الذي سيستمر ثمانية أيام ، والذي أوعزت به جبهة التحرير الوطني إلى المواطنين المسلمين . يظهر أن المدينة لا زالت نائمة حتى الآن ، ولا زال الهدوء مهيمناً حتى على الأحياء المركزية ، حيث المخازن الأوروبية مفتوحة كعادتها ، ولا يعكر صفو السكون في القصبة والأحياء المتطرفة ، إلاّ الضجة الصماء المنبعثة عن المطارق والمعاول التي يستخدمها الجند ، لتدمير أبواب المخازن والحوانيت المغلقة .

لقد لبى التجار المسلمون بكثرتهم الساحقة أمر الإضراب ، وكانت السيارات المجهزة بمكبرات الصوت قد أعلنت في الساعة

الثامنة من صباح اليوم ـ فيما كانت قطعات عسكرية قد رابطت على مداخل الأحياء العربية ـ أنه بقي للتجار مهلة ربع ساعة لفتح حوانيتهم ، ولكن هذه النداءات اصطدمت بصمم مؤثر واجهها به المسلمون القابعون في منازلهم . وفي الساعة الثامنة والنصف كانت ضربات المطارق تخرق السكون . . . لا شيء أوقع في النفس ، في هذه المدينة التي غلبها النوم ، من مشهد الدكاكين التي فتحت بالقوة ، وتركت هكذا تحت رحمة المارة »[1] .

وورد في (صحيفة فرنسية)[2] تعليق عن اليوم الثاني من إضراب الثمانية أيام ورد فيه ما يلي :

« الأبواب المغفورة التي فتحها الجيش عنوة تسمح هنا برؤية (الديكور) التقليدي لمقهى عربي خاو ، وهناك ترى أكداس مهملة من الأنسجة ذات الألوان الزاهية ـ برتقالي ووردي ـ . وإذا كان التجار المسلمون قد أضربوا عن العمل ، فقد حذا المشترون حذوهم . . . إن هدف (قادة جبهة التحرير الوطني) هو أبسط من ذلك وأكثر خطراً : البرهان على أنهم يمارسون بلا منازع تأثيراً حاسماً على المسلمين بالجزائر .

لقد تم استدعاء العسكريين مرة أخرى ، إنهم يقرعون الابواب القديمة المزينة بالورود ، في حي القصبة ، ويدعون الأهالي للالتحاق بأماكن عملهم ، أو لمغادرة منازلهم على الأقل . وإذن ، كان بالمستطاع في هذا الصباح أن تقع العين على عدد لا بأس به من المسلمين ، يتجولون في شوارع منتصف المدينة ، معيدين إليها

---

(١) صحيفة (لوموند) ٢٩ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٧ و ٣٠ منه .
(٢) صحيفة (لوموند) ١٩٥٧/١/٣١ .

نشاطها العادي ، ولعل حضورهم كاف لإعطاء صورة ، وهمية بلا شك ، ولكنها مدعاة لإثارة الطمأنينة في المدينة ، وبأنه لن يحدث فيها شيء استثنائي ، على أن سائر المطلوبين لا يلتحقون بأعمالهم : فنفر يضطربون تحت الشمس ، وهم يتعرضون لرحمة نقاط المراقبة والتأكد من بطاقات تحقيق الشخصية ـ الهويات ـ وآخرون على الأرصفة : عمال محترفون ، يمشون مثنى مثنى وراء جنود الشرطة العسكرية بخوذهم البيضاء . أما الموظفون والمستخدمون ، فما زال معظمهم متغيبون عن الإدارات والمصالح ، ولم يفت في عزمهم التهديد بعقوبات تبلغ حد العزل ، باستثناء قلة منهم » .

وعادت (الصحيفة الفرنسية)[1] لتكتب عن إضراب اليوم الثالث ، ما يلي :

« مرة أخرى يستيقظ النهار على أصواب المطارق التي تبتر الأبواب ، ومرة أخرى يذعن سكان حي القصبة لأوامر العسكريين الفرنسيين . ولا ريب في أن أوامر الدوريات ، وعقوبات السجن التي فرضت على العمال والمعلمين والموظفين الذين أضربوا عن العمل ، والإجراءات القاسية التي كان يتهامس بها هذا الصباح شباب بلكورت ، إذ يساقون إلى المرافىء ، كل هذا يبرهن على أن هذا النشاط العارض والجزئي ، لم يكن عفوياً ، وما زال عدد المضربين ، رغم التدابير المتخذة ، ظاهر التفوق على الذين استأنفوا العمل من المسلمين ؛ لقد كانت الجزائر يوم الإثنين مدينة صامتة اختفى منها المسلمون » .

وجاء بعد ذلك ما يلي : يلاحظ هذا الصباح ، بلا ريب ، أن

---

(١) صحيفة (لوموند) ٢ شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٧

المسلمين الذين يضطرهم العسكريون لمغادرة منازلهم ، يعمدون إلى نوع من المقاومة السلبية ؛ لقد أكرهوا على الخروج ، ولكنهم يتنقلون هنا وهناك ، بلا هدف ، في الشوارع المضيئة ، وكثيرون منهم يرفضون العودة إلى المناجم أو المشاريع »[1] . **وورد بعد ذلك أيضاً ما يلي :**

«إن الإضراب الذي أطلقته (جبهة التحرير الوطني) يوم الإثنين - ينتهي اليوم ، ودللت السلطات على أنها تعتبره منتهياً منذ أمس ، حيث رفعت الحصار العسكري الذي كانت فرضته على حي القصبة ، بعد ظهر الأمس . وعلى الرغم من أن ظواهر الأمور لا تنم عن شيء من هذا ، فإن الإضراب ما زال مستمراً في عدد من المصالح الإدارية ، حيث بلغت نسبة المتخلفين (٩٨) بالمائة . وأخيراً ، فإن تغيب معظم التجار المسلمين عن مخازنهم وحوانيتهم التي ما تزال مفتوحة وخاوية ، يؤكد أن الإيعاز قد روعي تنفيذه حتى يومه الأخير من قبل الكثيرين . . .» .

ووصفت (وكالة رويتر)[2] البريطانية الإضراب بقولها : « بدأ الجزائريون إضرابهم العام عن العمل لمدة ثمانية أيام تنفيذاً لإيعاز (جبهة التحرير الوطني)، وفي صباح الإثنين كانت سائر المخازن بمدينة الجزائر مغلقة ، إلّا ما يديره الأوروبيون ، وقبيل الضحى ، أجبرت القوات الفرنسية التجار المضربين على فتح مخازنهم . وتدل الأنباء التي وردتنا على أن المخازن المغلقة في مدن الجزائر الرئيسية كانت بنسبة تسعين بالمائة ، كما أن (٧٥) بالمائة من الموظفين غير

---

(١) صحيفة (لوموند) ٣و٤ شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٧ .

(٢) الثورة الجزائرية والقانون ـ البجاوي محمد ـ ص ١٠٩ ـ ١١٢ .

صورة من صور إضراب الجزائر ـ شكل من اشكال المقاومة

الأوروبيين لم يلتحقوا بمراكز عملهم ، ويقوم ألوف من الجند الفرنسيين بدورياتهم في شوارع العاصمة والمدن الجزائرية الهامة ، وعزل حي القصبة ، وتقوم المصفحات بمراقبة كافة الطرق المؤدية إلى الجزائر ، وألقت الطائرات العمودية ـ الهيليكوبتر ـ مناشير تدعو الجزائريين إلى مقاطعة الإضراب وتتوعد ، بأنه سيجري اعتقال المحرضين وإدانتهم فوراً ، ولكن الإضراب مستمر في مختلف القطاعات وعلى امتداد التراب الجزائري ، ابتداء من (مارني) على الحدود المغربية ، إلى (تبيب) على الحدود التونسية » .

وكتبت صحيفة (فرانس أوبسرفاتور) في الموضوع ذاته :
« . . . لم يثن الشعب الجزائري ركبتيه ـ ولم يركع ـ على الرغم من طوفان الحديد والنار الذي يغمره منذ سنتين ، وإن الاضراب الذي أوعزت به ـ جبهة التحرير الوطني ـ لهو البرهان الساطع على ذلك ، وإنه لمن غير المتوقع أن يركع هذا الشعب الآن ، حتى لو أضفنا مائة أو مائتي ألف إلى عدد ضحايانا » .

وكتبت صحيفة (ليبيراسيون) الباريسية : « الجزائريون يمضون في الامتثال الأمر بالإضراب الذي أصدرته ـ جبهة التحرير الوطني ـ ؛ ففي العاصمة يعد المسلمون الذين غادروا منازلهم على الأصابع ، وما تزال كافة المخازن مغلقة ، والقطعات الفرنسية ماضية في تنفيذ أوامر (الجنرال ماسو) بتحطيم الأبواب الحديدية ـ للمتاجر ـ ، ولقد استدعت السلطات عدداً من العمال الأوروبيين لتسيير حافلات النقل (الباصات) والحافلات الكهربائية ، ولكنها ، كما قال مراسل وكالة الأنباء الأمريكية ـ الأسوشيتد برس ـ جهدت في أن تخلع على عملهم صفة الحملة النفسانية . هكذا وهنالك عسكريون فرنسيون تجولوا في شوارع القصبة ، وحاولوا توزيع

السكاكر على الأطفال المسلمين ، وتطلب سيارات مجهزة بمكبرات الصوت إلى المسلمين أن يثقوا بقوات الأمن ، قائلة : إن الجيش والشرطة سيحميانكم ، وبين كل نداءين للانضباط تذيع السيارات المذكورة بعض الموسيقى الخفيفة ـ لبعث الطرب في النفوس ـ . وقد شوهدت موسيقى الفرقة التاسعة وهي تطوف شوارع حي القصبة ،وهي بكامل لباس المراسم (السترة البيضاء مع صدارة من الجلد فوق البنطال الأحمر ، وهي عزلاء من السلاح ، إنما يقودها عقيد ، كولونيل) ، وكانت تعزف ألحاناً مما يستخدم في التدريب العسكري ، وذلك لاجتذاب الأهالي إلى الشارع ، ولكن النتائج على ما يبدو كانت تستدعي الرثاء ، ويظهر أن حركة الاضراب لم تعارض حتى الآن بصورة حاسمة . وفي القصبة ، اقتيد آلاف العمال ، تحت حراسة القوى العسكرية إلى مراكز عملهم ، بينما كانت سائر الأزقة تحت الحراسة ، وطائرات الهيليكوبتر تطير على ارتفاع منخفض لتطارد المنهزمين ، وتلافي الاغتيالات التي قد تدبر من فوق الأسطحة . . . » .

أما في ولايتي الجزائر ووهران ، فقد نجح الإضراب يقيناً ، بالرغم من التأكيدات الرسمية التي تحاول الانتقاص من نجاحه . وكان شموله بنسبة (٩٠) بالمائة ، سواء في الإدارات أو في المصالح الكبرى : النقل والمواصلات والبرق والهاتف ، أو حتى في المجالات التجارية وأسواق بيع الماشية ، وحتى الأوروبيين الذين روعتهم الاغتيالات الصارخة التي حدثت يوم السبت ، شرعوا يهجرون شوارع المدينة التي زايلها نشاطها العادي . وثمة نفر من التجار المسيحيين من أصل اسباني الذين اضطروا إلى فتح مخازنهم ، كانوا ينتظرون ، تحت حماية الجيش ، زبائن شاردين ،

ولكن في معظم الحالات ظل أصحاب المخازن مختفين ، وتركوا للسلطات أن تخلع الباب والواجهة ، ولم تسلم بعض هذه المخازن من النهب . . . وفي الأحياء القريبة من المدينة العربية ، والمأهولة بالأوروبيين اكتفت السلطات بدك الواجهات وتخريب المبيعات . . . أما في وهران وتلمسان وسيدي ابن العباس ومستغانم ، فقد أغلقت معظم المخازن ، وشمل الإضراب قسنطينة ، حيث خلت سائر الأسواق والمخازن من أهلها . وكذلك بالنسبة للمناطق المجاورة لها حيث كانت نسبة المضربين عالية جداً ، حتى في أوساط الموظفين ، رغم العقوبات الشديدة التي توعدتهم بها السلطات .

وفي فرنسا ذاتها ، سجلت حركة الإضراب ، في بداية الأسبوع ، انتصارات واضحة جداً ، وقد اضطرت المصالح الرسمية ذاتها للاعتراف بأن نفوذ الجبهة في أوساط العمال الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا أخذ في التعاظم . وأياً كانت النتيجة التي سيؤول إليها الموقف ، في الأيام القادمة ، سواء في الجزائر أو في فرنسا ، فثمة حقيقة باتت مقررة ، وليس لأحد أن ينتقص من أهميتها ، ولو لم نستتبع آثارها المباشرة : تلك أن نفوذ الجبهة يتعزز باستمرار وانتظام سواء في أوساط العمال المهاجرين ، أو بين جماهير الحضر بالجزائر » .

* * *

يظهر العرض السابق أن جبهة التحرير باتت بعد المراحل الأولى من الصراع المرير وهي واثقة من قدراتها ، عارفة لإمكاناتها ، مؤمنة بالتفاف الشعب الجزائري حول أهدافها . ولهذا فلم يكن هناك ما تخشاه من محاولات (ديغول) للعزف على إسطوانة (الدمج) المهترئة ، غير أنه لم يكن باستطاعتها في الوقت ذاته ترك المبادءات

السياسية للخصم ، بعد أن أمسكت بحزم في قبضتها بالمبادءات العسكرية ، ولهذا ، فقد أقدمت على إجراء حاسم قبل عملية الاقتراع المزعوم ـ والمزيف ـ . **ففي يوم ١٩ ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ ، تم الإعلان في كل من (القاهرة) و(الرباط) و(تونس) عن تشكيل (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس ، واختيار احمد بن بللا الزعيم السجين نائباً أول لرئيس الوزراء)** .

كان هذا الإجراء من قبل جبهة التحرير الوطني استجابة طبيعية للتحدي الذي حاول (ديغول) فرضه على الجزائر ، وتلقى ديغول اللطمة ، فعمل على تصعيد التحدي ، وأعلن يوم **٢٣** تشرين الأول أكتوبر ـ **١٩٥٨** : « **أنه على استعداد للتفاوض مع ـ مندوبين ـ يأتون لتسوية قضية إنهاء القتال مع السلطة الفرنسية في باريس ، وعلى هؤلاء المندوبين اذا أرادوا ذلك أن يتقدموا أولاً إلى السفارة الفرنسية بتونس أو المغرب أو غيرها . . . ثم دعا المجاهدين إلى الاستسلام وإلقاء السلاح بقوله : أما الذين يقاتلون فعليهم أن يوقفوا إطلاق النار ، ويعودوا إلى ديارهم وأعمالهم** » .

لقد كان عرض (ديغول) شاذاً في شكله ، غريباً في مضمونه ، منطوياً على كل أسباب الرفض والاحتقار ، فهو يدعو المجاهدين للاستسلام وإلقاء السلاح ، و(ديغول) لا يمانع في استقبال مندوبين ـ أو ممثلين ـ للتفاوض في مسألة (إنهاء القتال) من الناحية العسكرية فقط ، وذلك بصفته صاحب السلطة العليا . وقد أعلن بعد ذلك أنه لا يقبل التفاوض مع هؤلاء المندوبين في (المشكلة السياسية) لأنه يعتبر بأنه لم يعد هناك وجود لهذه المشكلة بعد أن أعلن سياسة (الدمج) ، وبعد أن وافق عليها الشعب الجزائري ـ

بحسب زعمه ووهمه ـ وهذا هو ما عبر عنه ديغول بقوله : « هناك **٢٥** مليون نسمة في أفريقيا السوداء من مدغشقر إلى جيبوتي ، أعلنوا باختيارهم عن مشاركتهم لفرنسا في نوع الحكم الذي يرتضونه ، وفي الوقت ذاته ، فقد أعلن **٥٥** مليون من المواطنين ، في الوطن الأم ـ فرنسا ـ وفي الجزائر ، وفي الاتحاد ـ ريئينيون ـ وليزا نتيل ـ إلى آخره قد عبروا عن إرادة مماثلة » . وكان بدهياً أن ترفض الجزائر هذا المنطق الملتوي .

ب ـ العصا والجزرة ـ محاولة القضاء على الثورة

حاول (ديغول) تنفيذ سياسة الدمج ، بسياسة ملتوية يمكن وصفها وصفاً دقيقاً بأنها سياسة (العصا والجزرة) وذلك بهدف القضاء على الثورة المسلحة . وهكذا ، وبينما كانت القوات الفرنسية تتلقى الدعم الهائل لتنفيذ مجموعة من مخططات العمليات العسكرية (للتهدئة) ، كان ديغول يمضي قدماً في محاولاته المرفوضة لتطبيق سياسة الدمج عملياً ، مع الإعلان عن إصلاحات اقتصادية وسياسية (لترقيع ثوب الاستعمار المهترىء) ، وأخذ يسير ببطء لتحقيق (مشروعه الكبير) للجزائر ، الذي ينص على أن تكون جزءاً خاصاً من مجموعة فرنسية يعاد تنظيمها لتضم كافة المستعمرات الأفريقية . وقام (ديغول) بعد انتهاء الاستفتاء بزيارة (قسنطينة) في مطلع شهر تشرين الأول ـ أكتوبر ـ وأعلن مشروعاً شاملاً وواسع التكاليف للسنوات الخمس للتطور الاقتصادي في الجزائر . **وقد تضمن (برنامج قسنطينة) إحداث أربعمائة ألف مركز جديد للعمل للجزائريين ، وإعداد مساكن جديدة لنحو من مليون شخص ، كما تضمن إيواء ثلثي الأطفال الجزائريين قبل انتهاء مدة السنوات**

الخمس في المدارس ، وإعادة نحو من (٦٢٥) ألف فدان من الأراضي إلى الفلاحين الجزائريين ويقضي البرنامج بتصنيع الجزائر على أساس النفط والغاز الطبيعي اللذين اكتشفا حديثاً في الصحراء ، وبإقامة مصانع للفولاذ والمنتجات الكيماوية في المناطق الساحلية . وأكد البرنامج أيضاً أن الفروق الكبيرة بين الرواتب ، في فرنسا والجزائر ، ستزول ، وأن مراكز خاصة في الإدارات العسكرية والمدنية في فرنسا ستخصص للجزائريين ، وقدرت التكاليف الإجمالية للمشروع مبلغاً أضخم من تكاليف الحرب التي تربو على البليون دولار أمريكي في السنة .

وكانت خطة (ديغول) لإعادة بعث فرنسا ، واستعادة قوتها ، وقيام أسرة افريقية ـ فرنسية ، تعتمد إلى حد كبير على مدى نجاحه في تحقيق السلام في الجزائر . ولكن مفهوم (سلام الاستسلام) الذي أعلنه ديغول يوم ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٨ كان سلاماً مرفوضاً من قبل مجاهدي جيش التحرير وقيادة منظمة التحرير ، حيث ذكر (ديغول) في خطابه المشار إليه ، ما يلي : « . . . **أقول دون التواء ، إن معظم رجال الثورة قاتلوا بشجاعة . . . فليأت صلح البواسل ! كيف العمل لوضع حد للمعارك ؟ حيث يحتم تنظيمهم أن يقاتلوا في أمكنتهم ، يجدر برؤسائهم أن يتصلوا بالقيادة ، وفي هذه الحالة ، سيستقبل المقاتلون ويعاملون بشرف. إن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب، في هذه الأحوال، استخدام راية البرلمانيين البيضاء . . . ، وفيما يختص بالمنظمة الخارجية التي تبذل الجهد في إدارة القتال من بعيد ، فاني أردد عالياً ما سبق أن قلت : إذا سمي مندوبون للاشتراك مع السلطة في تنظيم إنهاء أعمال الحرب ، فما عليهم إلا أن يقصدوا السفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط ، فهذه أو تلك ستؤمن**

انتقالهم إلى فرنسا ، وهناك تكون سلامتهم التامة مضمونة ، وإني أكفل لهم حرية العودة . . . » .

أثارت خطب (ديغول) وتصريحاته غضب أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، لأسباب كثيرة ، منها فضح الاتصالات السرية لاجراء مفاوضات تمهيدية من أجل تسوية الصراع ، ومنها طرح (سلاح الاستسلام) ومنها تجاهل (المشكلة السياسية) . وكان هدف ديغول هو الحصول من جبهة التحرير على اعتراف بشرعية الانتخابات التي كان قد أعلن عنها ، وخلق انقسام في صفوف قادة الثورة .

وجاء تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٥٨ ، فشهد معركة أخرى من معارك الزيف والتزوير ، وكانت المعركة هذه المرة لانتخاب (أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية) . وبما أن الجزائر قد ادمجت في فرنسا ـ من وجهة نظر ديغول فقط ـ واعتبرت جزءاً منها . . . فقد تقرر أن يكون لها عدد من كراسي الجمعية الوطنية ، وعلى هذا الأساس بدأت معركة الانتخابات في الجزائر ، ولم يكن الهدف من (معركة الانتخاب) واحداً على كل حال في مفهومي (الوطنيين الجزائريين) من جهة ، وأعدائهم (الفرنسيين) من جهة ثانية ؛ فقد كانت المعركة من جانب الجزائريين مرفوضة باعتبار أن (الجزائر ليست جزءاً من فرنسا) وأنه لا شأن لها بها ولا (بالجمعية الوطنية الفرنسية) . ولهذا فقد كان هدف (جبهة التحرير الوطني) هو إحباط هذه الانتخابات ، واسقاط تطبيقات نظرية الدمج التي أعلنها (ديغول) ، وتدمير سياسته . أما هدف الفرنسيين من هذه الانتخابات ، فهو جعل الشعب الجزائري شريكاً في هذه الانتخابات بأي ثمن ، وكان لا بد لهم من إرغام بعض المنحرفين الجزائريين على ترشيح أنفسهم للانتخابات ،

حتى يخرجوا على العالم بعد ذلك بقولهم أن (الدمج) قد أصبح حقيقة واقعة ، وأن الجزائر باتت ممثلة في (البرلمان الفرنسي) كأي إقليم من الأقاليم الفرنسية ، وأن النواب الجزائريين يمثلون الشعب الجزائري بالانتخاب ، فتزول بذلك الصفة التمثيلية الشرعية (للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) و(جبهة التحرير الوطني) . وكان لا بد ـ تبعاً لأهداف المعركة الانتخابية ـ من أن تأخذ هذه المعركة صفتها الدموية الضارية .

لقد قاطع الجزائريون الانتخابات ، حتى أنه عندما حان موعد إغلاق جدول المرشحين ، لم يكن قد تقدم للترشيح من الجزائريين أي فرد ـ لاشغال ٤٥ منصباً نيابياً من أصل ٦٦ كرسياً خصصت للجزائر ـ . وأمام هذا الموقف ، اضطرت الإدارة الفرنسية في الجزائر إلى تحديد أسماء المرشحين المقبولين من فرنسا على أنهم من أنيصار ال مج ، ووضعت القوائم الانتخابية ، وجاءت بالذين وقع عليهم الاخنيار ، وأرغموا على توقيع طلبات الترشيح للانتخابات ، أو القتل . ثم بدأت المرحلة الثانية من الصراع ، وهي إرغام الجزائريين على انتخاب الذين رشحتهم الإدارة الفرنسية للانتخابات . غير أن جماهير الشعب الجزائري قاطعت الانتخابات بصورة إجماعية ، وظلت حوادث النسف والتدمير والتخريب تتوالى على مراكز الانتخابات طوال اليوم ، وخسر الجيش الفرنسي في هذا اليوم مئات القتلى والجرحى وعشرات السيارات المصفحة والأسلحة والطائرات . وجاءت اللحظة التي تنتهي فيها عمليات الاقتراع ، والصناديق خاوية فارغة ، وأعلن حاكم مدينة الجزائر عن تمديد عملية الاقتراع ثلاث ساعات (حتى يتمكن الجزائريون من الإدلاء بأصواتهم) ، وأذاع (الجنرال ماسو) من راديو الجزائر ، بأن

(مقاطعة الانتخابات هي خيانة للجيش الفرنسي) . وانطلقت على الأثر القوات الفرنسية ، في جميع أنحاء الجزائر ، لحشد المدنيين العزل من بيوتهم وقراهم ومتاجرهم بالقوة المسلحة ، وتقتل على الفور كل من يمتنع أو يبدي مقاومة ، ثم ساقت هؤلاء جميعاً إلى صناديق الانتخابات للإدلاء بأصواتهم . وقد وصفت (وكالة الأسوشيتد برس) معركة الانتخابات في الجزائر بقولها : « **قضى الجزائريون نهائياً على كل أمل - لديغول - في الاعتماد على نتيجة الانتخابات لإقرار أي وضع للجزائر ، فلا زال الجزائريون يقاطعون هذه الانتخابات مما سيفقد نتيجتها أي شرعية ، إذ أنها لن تكون ممثلة تمثيلاً حقيقياً للرأي العام الجزائري** » .

وتعرضت (صحيفة فرنسية)[1] للانتخابات الجزائريه بقولها :

« ندد العضو السابق في البرلمان الفرنسي - السيد فونلوب اسيرايير - بتدخل السلطات الفرنسية في الانتخابات الجزائرية ، فقال : إن المساعي التي يبذلها أولئك الذين يشرفون على الانتخابات التي ستجري في الثلاثين من تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٥٨ ، ماهي إلاّ محاولة فاشلة لإيهام العالم بأن الجزائريين يحبذون الاندماج ، وأنهم اختاروا رجالاً للدفاع عن هذه الأكذوبة الكبرى ، ومما لا شك فيه هو أن السلطات العسكرية الفرنسية في الجزائر سوف تسيطر على الانتخابات ، و ،ف توجهها نحو تحقيق فكرة الاندماج ، ومن المحقق أن تسفر الانتخابات في الجزائر على نتائج سوف لا تكون أكثر حظاً وتوفيقاً من الانتخابات السابقة » .

---

(١) صحيفة (لوموند) ١٦ و١٧ تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٥٨

وذكرت (صحيفة فرنسية)[1] أخرى ما يلي : « لقد بدأ الصراع ، وكان هناك خوف في الجزائر من أن يتراجع في أية لحظة المسلمون الذين سجلت أسماؤهم في القوائم الفرنسية ، ومع ذلك ، فالجيش الفرنسي ذاته هو الذي انتقاهم واختارهم من جملة الموظفين ورؤساء العصابات في الجزائر ، وقبيل إقفال باب الترشيح بساعات قليلة ، عرفت أسماء أربعين من الثلاث والخمسين مسلماً الذين رشحوا للانتخابات ، لكنه ينقصهم الشرط الأساسي ، وهو أهلية التمثيل ، فلا يوجد واحد منهم تتوافر فيه شروط تلك الأهلية ، ومعنى هذا أن خطة الجنرال ديغول قد خابت تماماً ، وفشلت في الوصول إلى أهدافها . . . » .

وتعرض الوزير السابق (آلان سافاري)[2] في مقال له تحت عنوان (لماذا انسحبت من معركة الانتخابات) فقال ما يلي : « لقد بات من المحال إنشاء قوة ثالثة بين القوتين المتصارعتين في الجزائر ، أو زج أي نظام ديموقراطي بينهما ، وما من قوة في الجزائر تستطيع التدخل بين الجيش الفرنسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية ، لأنه من المسلم به أن النخبة الجزائرية كلها اليوم في الجبال أو مهاجرة أو معتقلة في السجون والمحتشدات الفرنسية » .

تناقلت وكالات الأنباء العالمية أخبار (هذه المهزلة الانتخابية) وانتظمت مجموعة الصحف في معظم دول العالم في ما يشبه الجوقة الواحدة للتنديد بهذه الظاهرة (الديموقراطية) المريضة . واشتركت الصحافة الفرنسية في فضح (لعبة التمثيل الانتخابي) و(سياسة

---

(١) صحيفة (الأكسبريس) الفرنسية ١٣/١١/١٩٥٨ .

(٢) صحيفة (الأوبسرفاتور) ١٣/١١/١٩٥٨ .

الدمج الفاشلة)،غير أن ذلك كله لم يقنع الجنرال ديغول بخطأ سياسته ، فسافر من جديد إلى الجزائر في كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٩ ، ليتحدث إلى النواب الجزائريين الذين انتخبوا حديثاً ، على الرغم من أنهم لم يكونوا الممثلين الحقيقيين الذين كان يأمل في أن يبحث معهم المستقبل السياسي للجزائر وتوغل بعد ذلك في الصحراء ليطلع على أعمال التنقيب عن الزيت والغاز الطبيعي التي يعتمد عليها في تنفيذ برنامجه الاقتصادي ، وقد أعلن في (واحة توغورت) [1] ما يلي :

« **يجب أن تكون الصحراء منطقة عظيمة من مناطق المستقبل بين عالمين ،عالم البحر الأبيض المتوسط ،وعالم أفريقيا السوداء ، وبين عالم المحيط الأطلسي، وعالم حوض النيل والبحر الأحمر . ولا ريب في أن فرنسا مهتمة كل الاهتمام بهذا العمل العظيم . . . أما بالنسبة إلى هؤلاء القادمين حديثاً إلى ميدان الحرب الأهلية ، فعليهم أن يفهموا أن صفحة النضال قد طويت ، وقد غدت أمامنا الآن صفحة من التقدم ومن الحضارة ومن الأخوة التي كانت مفقودة ؛ إنها صفحة رجالنا ، فلتعش الصحراء ! ولتحيا فرنسا !** » . **وقد أطلق ديغول في رحلة عودته الى الجزائر على زعماء الثورة صفة المتعصبين ، وكان قد وصفهم من قبل بالشجعان** . وظهر واضحاً أن (ديغول) قد أقفل عن عمد الطريق لإيجاد تسوية سياسية ، وانصرف لتنفيذ مشروعه للإصلاح الاقتصادي ، في الوقت الذي تابع الجيش عملياته للقضاء على الثورة بالقوة العسكرية .

---

(١) الجزائر الثائرة ـ جوان غيلسبي ـ تعريب خيري حماد ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٦١ ص ٢٠٤ .

أدرك (ديغول) أن اصطلاح (الدمج) قد تجاوزه الزمن، ولهذا فقد مضى لتطبيق سياسة الدمج من غير الإعلان عنها، ومن غير تسميتها باسمها، وتحت اصطلاح جديد. وقد امتنع عن ذكر لفظة الدمج، وقال: «**ان جزائر الأجداد قد ماتت، وإننا يجب أن نعترف بأن للجزائر الجديدة شخصيتها المتميزة**».

وقد قالها هو نفسه، وقالها الساسة الذين يعملون معه:

«**إننا لا نذكر لفظ الدمج، ولكن هذا الهدف سيتحقق في المدى البعيد، بنتيجة السياسة التي نعمل لها**».

وهذا ما دفع عضو مجلس الدولةِ الفرنسي (جيلني) للقول:

لقد صفقت كغيري من الناس للكلمات الفخمة، الرنانة، التي قالها (الجنرال ديغول) في ندوته الصحافية عن الجزائر، ذلك أنه من المهم جداً أن يتم الاعتراف بالشخصية الجزائرية، وأن يعبر الجنرال ديغول عن أمله في مشاركتها مشاركة متينة مع فرنسا. ولكن قبل هذه الكلمات توجد الحقائق والوقائع، وعندما أمعن النظر، لا أجد مناصاً من أن ألاحظ أن الإجراءات الإيجابية الواقعية الوحيدة التي اتخذت حتى الآن هي (إجراءات دمج) وهي كما يلي:

١ ـ تقسيم الجزائر إلى مقاطعات فرنسية.

٢ ـ تنظيم البلديات الفرنسية في الجزائر.

٣ ـ توحيد طوابع البريد في البلدين.

٤ ـ حذف كل تمثيل (شخصي) للشخصية الجزائرية.

٥ ـ انتخاب نواب عن الجزائر في البرلمان الفرنسي.

٦ ـ إدماج الموظفين المسلين في إطارات ـ كادرات ـ الموظفين الفرنسيين بفرنسا.

٧ - إدماج مؤسسة الخطوط الحديدية الجزائرية بمثيلتها في فرنسا .

وأمام وضع كهذا لا أعجب أبداً من رد الفعل الذي قام به الوطنيون الجزائريون رداً على ندوة الجنرال ديغول ، لأنهم وطنيون (شجعان) كما وصفهم ديغول ذاته ، معترفاً بحقيقة لم يعد بالمستطاع إنكارها » .

وكذلك ما قاله مندوب ديغول - دولوفرييه - في الجزائر يوم ١٠ - آذار - مارس - ١٩٥٩ . حيث أعلن ما يلي :

« . . . **هناك ثورتان تجريان اليوم في الجزائر : أولهما هي ثورة البترول والغاز في الصحراء ، والثانية هي هذا المجهود الذي لم يسبق له مثيل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، والتي تريد فرنسا أن تقضي بها على المشاكل التي أوجدت حركة الثورة الجزائرية حتى تصبح هذه الثورة غير ذات موضوع** »[1] .

لقد كان هدف سياسة (ديغول) هو (استيعاب الثورة) وتطوير عملية (النهب الاستعماري) ، ولم يكن هذا الهدف بعيداً عن أنظار قادة الثورة ، فقد أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، فور ظهور نتائج الانتخابات المزيفة عن موقفها ببيان رسمي نشرته على العالم، وتضمن ما يلي :

« **إن نتائج الانتخابات التي أعلنتها السلطات الفرنسية في الجزائر ، لا يلتزم بها الشعب الجزائري بأي حال من الأحوال . إن هذه الانتخابات لا تعبر إلاّ عن رأي جيش الاحتلال الفرنسي في**

---

(١) سقوط ديغول (السيد الشوريجي) كتب سياسية - ١٤٢ - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٠ ص ٢٦ و٣١ - ٣٢ و٣٤ - ٣٥ و٣٦ .

الجزائر ، ولقد قامت حكومة الجنرال ديغول بعملية الانتخاب في الجزائر لتؤكد استمرارها في التنكر لإرادة الشعب الجزائري ، وإن عمل حكومة الجنرال ديغول هذا بدلاً من أن يساعد على إعادة السلم في الجزائر ، أكد أنه المناصر الوفي للنظام الاستعماري الذي يعتمد على القوة والخداع » .

وعالجت مجلة (المجاهد) الجزائرية ، موقف (ديغول) وسياستة بقولها :

« إن المشكلة في حقيقة الأمر ، ليست في القمع ، ولا في الانتخابات ، وليست في البترول ولا في الخبز ، وإنما في شيء يرمز إلى كل ذلك ، وإلى ما هو أوسع وأعظم ، وهو أن ثورتنا تسير اليوم تحت ظل علم وطني ، وبقيادة حكومة وطنية ، وتحت رائد الاستقلال الوطني .

هذه هي الأهداف الأساسية ، والبقية فروع ، وفرنسا الآن مهتمة بالفروع ظناً منها أننا سننسى الأصل . **إن الجزائر أيضاً يتحداها التاريخ ، وليس انتصارها من باب الممكن ، بل إنه عندنا يقين وعمل يتجدد بتجدد طلوع الشمس** » .

وعادت مجلة (المجاهد) لترد على مشاريع (ديغول) الإصلاحية ، بقولها :

« تستطيع فرنسا إعطاء الشعب الجزائري ـ نواباً ـ بلديين أو برلمانيين، ولكن الثورة تبقى إلى جانب ذلك مستمرة ، ولا تستطيع فرنسا أن تفعل شيئاً بنوابها لإيقاف الثورة ، ولا تستطيع حتى أن تخدع بتلك الصنائع الرأي العام العالمي .

وتستطيع فرنسا أن تقيم المشاريع الاقتصادية في بلادنا ، وتحمل

طبقاتنا الشعبية على العمل في تلك المصانع ، ولكن الثورة تبقى مستمرة إلى جانب تلك المصانع وإلى جانب ما سماه ـ دي لوفريـي ـ ثوره البترول والإصلاح . ومن الممكن جداً أن تستفيد بعض الطبقات الشعبية من هذه المشاريع ، ولكن استفادتها ستكون عنصر قوه لثورتنا ولن تكون عنصر ضعف .

وباستطاعة فرنسا تحسين ما شاءت أو ما تمكنت من تحسينه على أوضاعنا الإدارية والاجتماعية والاقتصادية ، ولكن لتثق فرنسا أن ذلك كله سيزيد من قوة ثورتنا ، مثلما كانت ، وما تزال ، المجازر وأعمال التدمير والاعتداء على الحرمات قد زادت من قوة ثورتنا .

الثورة دائما مستمرة ، لأن هدفها الأول والأخير هو أن يزول هذا الوجه الاستعماري من على أرضها إلى الأبد ، وبعد ذلك ، سيكون النواب أعضاء في البرلمان الجزائري لا الجمعية الوطنية الفرنسية ، وستصبح هذه المصانع ملكاً للشعب الجزائري وليست ملكاً للفرنسيين ، وهذا هو الفرق الشاسع بين أهداف الثورة ، وبين محاولات المستعمر . . . » .

لقد اصطدمت سياسة (ديغول) بمجموعة من العقبات والمقاومات ، لا على مستوى الجزائر أو على مستوى الصراع المسلح ، أو حتى على مستوى الصراع السياسي ، وإنما على مستوى فرنسا ذاتها وعلى المستوى العالمي : فقد أصيب الاقتصاد الفرنسي بالتدهور ، وظهر بوضوح أن مشاريع ديغول للإصلاح الاقتصادي في الجزائر (مشروع قسنطينة) لن تتمكن من النهوض بسبب ما تتطلبه من قدرات وإمكانات تزيد على ما تمتلكه فرنسا من القدرات والإمكانات ، الأمر الذي أرغم فرنسا على الخضوع لألمانيا ـ الغربية ـ وقبول هيمنتها التقنية والاقتصادية وحتى

السياسية ، وهذا هو بدقة ما أثار الرأي العام الفرنسي الذي كان محتفظاً برواسب العداء التقليدية (الفرنسية ـ الألمانية) . وبالرغم من كل هذه العقبات (وغيرها) فقد استمر (ديغول) في ممارسة لعبة الانتخابات، فأجرى الانتخابات الجزائرية (الثالثة) للمجالس البلدية ، ثم الرابعة (لمجلس الشيوخ) ، ولكن ذلك كله لم يحل له (مشكلة الجزائر) كما قصرت قواته العسكرية عن الوصول إلى ما يريده منها (التهدئة الشاملة) ، وبات لزاماً على ديغول أن يتعلم من تجاربه الذاتية ، وقد تعلم فعلاً ، وهذا ما تؤكده مقولاته المتتالية ـ عبر سنوات الصراع ـ والتي يمكن استعراضها بسرعة ، والوقوف عند أبرزها ، وأكثرها أهمية .

ج ـ مقولات ديغولية :

لقد صدرت عن ديغول تصريحات كثيرة ، وهي تظهر التطور في موقف ديغول من الحرب الجزائرية ـ الفرنسية . وما يهم البحث هنا هو نوعان محددان ، أولهما التصريحات المتعلقة بالصراع المسلح ، وثانيهما التصريحات المتعلقة بالصراع السياسي .

ومن **المقولات المتعلقة بالحرب** ، يمكن الوقوف عند ما يلي : « أولئك الذين يحاربوننا في الجانب الآخر ، تعالوا ، فمن المؤكد أننا سننهي القتال . . . يجب أن تنتهي المعارك »[1]. « لا بد وأن ينقضي بعض الوقت قبل أن تتوقف المعارك »[2]. « هذه الثورة بحصر المعنى ، أعني المعارك ، فإذا لم تتوقف كانت البلية العظمى »[3].

---

(1) ١٩٥٩/١١/٢١ .

(2) ١٩٥٩/١١/٢٠ .

(3) ١٩٦٠/١٠/٢٢ .

« إنني اعترف بشجاعة المقاتلين الذين قضوا في ساحة الشرف . . . وحينئذ أقول لجميع الجزائريين : إن الحرب التي تخوضونها ، الحرب المظلمة التي تخوضونها لم يبق لها معنى صحيح »[1] . « إن الجزائريين يشنون الحرب منذ ستة أعوام »[2] . « نحن الآن قانعون بإنهائها ، إننا ننهي الحرب التي وقعت في الجزائر »[3] « وإن شروط إنهاء القتال ، سوف تحترم البسالة التي بدت تحت السلاح ، وعلينا أن نعمل كثيراً من أجل حماسكم ، من أجل بسالتكم ، من أجل حبكم لمسقط رأسكم »[4] . « وإني لأعترف أيضاً بالشجاعة التي أبداها كثير من المحاربين »[5] . « يجب علينا مناقشة الوسائل لإيجاد نهاية مشرفة للمعارك الدائرة ، وتقرير المصير للأسلحة ومستقبل المقاتلين ، لقد خدم طوال سنوات الصراع الخمس الأولى ، في القوات النظامية العاملة في الجزائر مليون وأربعمائة ألف جندي ، مات منهم ثلاثة عشر ألفاً في ساحة الشرف ، أما الثوار الجزائريون فقد قتل منهم (١٤٥) ألف رجل »[6] . « لقد بدأت المفاوضات حول وقف إطلاق النار »[7] . « لا يمكن تحقيق النصر في الميدان ، ولا خطر من انعكاس الآية ، بفضل طاقة جنودنا في الميدان ، ولكن ، يكفي الكسب في الميدان »[8] .

* * *

أما في مجال المقولات المتعلقة بالصراع السياسي ، فقد

---

(١) باريس ١٠/١١/١٩٥٩ .

(٢) البرتفيل ٩/١٠/١٩٦٠ .

(٣) دينيه ٢١/١٠/١٩٦٠ .

(٤) باريس ١٠/١١/١٩٥٩ .

(٥) باريس ٥/٩/١٩٦٠ .

(٦) باريس ١٠/١١/١٩٥٩ .

(٧) باريس ١٤/٦/١٩٦٠ .

(٨) غاب ٢١/١٠/١٩٦٠ .

صرح ـ ديغول ـ بما يلي :

« . . . ستبقى هناك مكانة مفضلة مخصصة للجزائر ، ضمن المجموعة المشكلة بهذه الكيفية ، وذلك بعد تهدئة الجزائر وتحويلها ، بحيث تنمي بنفسها شخصيتها ، وتكون مشتركة اشتراكاً متيناً مع فرنسا »[1] « اعتباراً لكل المعطيات الجزائرية ، الوطنية منها والدولية ، أعتبر أنه من الضروري أن يتم الإعلان منذ اليوم عن اللجوء إلى تقرير المصير ، وأتعهد بأن أطلب من الجزائريين في عمالاتهم (ولاياتهم) الاثنتي عشر ما يريدون أن يكونوا في النهاية . أما بالنسبة لتاريخ الانتخاب فسأحدده عندما يحين الوقت ، ومع أكثر تقدير بعد أربع سنوات ، بعد العودة النهائية للسلام »[2] . «هناك جزائر ، هناك كيان جزائري ، هناك شخصية جزائرية ، فإلى الجزائريين يعود تقرير مصيرهم ، فما هو الحل الذي سيصل إليه الجزائريون إذن ؟ أعتقد أنهم سيريدون في جميع الحالات أن تكون الجزائر جزائرية »[3] « . . . وقف القتال ، تقرير المصير ، تلك هي الشروط المسبقة ليفتح للجزائر طريقها ، إننا سنستخلص النتائج من إرادة الانتماء إلى فرنسا التي من المحتمل جداً أن يعبر عنها بعض السكان ، الذين نعرف مسبقاً أماكن تواجدهم ، هؤلاء السكان ، يجب علينا إذن تجمعيهم مع ضمان حمايتهم ، وبعد ذلك ؟ وبعد ذلك سنرى . . »[4] . « تنحصر المسألة الجزائرية بالنسبة إلينا ـ نحن الفرنسيين ـ في ثلاثة اعتبارت أساسية : إقامة دولة جزائرية ، علاقة فرنسا مع هذه الدولة ، مستقبل الصحراء . . . وفيما يخص

---

(١) ١٩٥٩/١/٨ .

(٢) ١٦/ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٩ .

(٣) ٥/ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦٠ .

(٤) ١١ ـ نيسان ـ ابريل ـ ١٩٦١

الصحراء ، فإن خط سيرنا هو خط حرية مصالحنا ، وهو كذلك الخط الذي يأخذ الواقع بعين الاعتبار »[١] . « تريد فرنسا أن تنتهي من الجزائر ، بطريقة أو بأخرى ، وأن تعمل على تصفية الظروف الحالية ، بما فيها من التزامات سياسية واقتصادية ومالية وإدارية وعسكرية تربطها بهذا البلد ، والذي إن بقي على ما هو عليه ، فإنه لا يعني لفرنسا إلّا تجنيداً للرجال وهدراً للأموال والامكانات من غير فائدة ، بينما هناك العديد من المهمات التي تتطلب مجهودنا في جهات أخرى »[٢] . « . . . ومع ذلك فإننا نقترب من الهدف، الذي هو هدفنا ، وبالنسبة لنا ، فالأمر يعني أن نحقق السلام بأسرع ما يمكن ، وأن نساعد الجزائر على أن تمسك زمام أمرها بأيديها ، وسيكون ذلك بإنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة ، وأن نكون مستعدين للاعتراف ، دون أي تحديد ، الشيء الذي سيخرج من تقرير المصير ، أي دولة مستقلة ذات سيادة »[٣] .

« إن رئيس الجمهورية الفرنسية ، يعلن أن فرنسا تعترف رسمياً باستقلال الجزائر »[٤] .

* * *

كيف حدث هذا التحول ؟ وكيف اعترفت فرنسا أخيراً باستقلال الجزائر ؟ وبأي ثمن ؟ . . . لقد سارت الجزائر المجاهدة قدماً ، بعزم وثبات ، على طريق التضحيات والآلام ، على درب الدموع والدماء . وحدثت التحولات بصورة بطيئة ، فكان كل نصر يحرزه المجاهدون في ميادين القتال يدعم الجهد السياسي ، وكان كل نصر

---

(١) ٥ ـ ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦١ .

(٢) ١٩٦١/١٢/٢٩ .

(٣) ٥ شباط ـ فبراير ـ ١٩٦٢ .

(٤) ٣ تموز ـ يوليو ـ ١٩٦٢ .

سياسي يدعم الجهد الحربي . وعبر هذه العلاقة الجدلية الثابتة مضت الجزائر المجاهدة بقيادة جبهة التحرير وجيش التحرير .

لقد حاولت فرنسا ، عبر هذا الصراع المرير ، استخدام كل وسائل الصراع المشروعة منها وغير المشروعة للابقاء على عملية (النهب الاستعماري)، وكانت القرصنة و (البلطجة بحسب تعبير تشرشل) هي أبرز أساليب الاستعمار ، وليس ذلك بالأمر الغريب ، فهل الاستعمار في حد ذاته أكثر من عملية (قرصنة متقدمة تحت اسم حضاري) ؟ . ولقد كان من أبرز أساليب هذه القرصنة :

١ ـ اختطاف الطائرات والقرصنة البحرية .

٢ ـ التنكر للقيادة الثورية (جبهة التحرير والحكومة المؤقتة) .

٣ ـ محاولة تقسيم الجزائر .

٤ ـ إثارة قضية الصحراء .

٥ ـ التذرع بذريعة (الأقليات الأوروبية) .

وسقطت الذرائعية الاستعمارية تحت ضربات المجاهدين الصادقين .

وحق في الاستعماريين قوله تعالى : ﴿وَمَكَروا ، وَمَكَرَ اللَّهُ واللَّهُ خَيْرُ المَاكِرينْ﴾ .



مسجد فارس (جامع اليهود) بالقصبة

الفصل الثاني

١ ـ القرصنة الجوية الفرنسية .

آ ـ اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين .

ب ـ أحمد بن بللا ورفاقه في سجون فرنسا .

ج ـ والقرصنة البحرية .

٢ ـ على المسرح الدولي .

آ ـ قضية الصحراء .

ب ـ قضية الأقلية الأوروبية .

ج ـ قضية (تقسيم الجزائر) .

٣ ـ الاستفتاء العملي والبيعة الشعبية .

٤ ـ الحرب الجزائرية تدمر فرنسا .

٥ ـ ديكتاتورية ديغول في الجمهورية الخامسة .

٦ ـ التحولات الحاسمة ـ التمرد في الجزائر .

٧ ـ وأخيراً ، انتصرت الثورة .

١ ـ القرصنة الجوية الفرنسية

آ ـ اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين .

تناقلت وكالات الأنباء العالمية ، في يوم ٢٢ تشرين الاول ـ اكتوبر ـ ١٩٥٦ ، بما يشبه الذهول ، خبر اختطاف طائرة مغربية كانت تقل خمسة من الزعماء الجزائريين هم : أحمد بن بللا ، ومحمد خيضر ، وأحمد آيت حسين ، ومصطفى الأشرف ، ومحمد بو ضياف . وجرت قصة القرصنة كالتالي :

كانت فرنسا قبيل عملية القرصنة بأيام قليلة ، قد أبدت رغبتها في عقد اجتماع بين الملك محمد الخامس والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والزعماء الجزائريين، على أن تنظر بعين الاعتبار في مطالب الجزائريين بعد الاجتماع . واعتقد الملك محمد بن يوسف والرئيس التونسي بأن فرنسا قد قبلت بوساطتهما لحل المشكلة الجزائرية ، ولم يكونا يعلمان ـ يقيناً ـ أن هناك مؤامرة تدبر في الخفاء ، وأن السياسة الافرنسية قد انحدرت، بسبب الحرب الجزائرية، إلى مستوى القرصنة ، ولم تكن موافقة فرنسا على الوساطة إلاّ فخاً هدفه استدراج الزعماء الجزائريين ، الذين سيحضرون إلى مراكش لمفاوضة

السلطان ، لإلقاء القبض عليهم ، وذلك على أمل أن تساعدهم هذه العملية على إضعاف الثورة والقضاء عليها . كانت دوائر الجاسوسية الفرنسية في العاصمة المراكشية - المغربية - تتابع تحركات الزعماء الجزائريين وقد أمكن لها إعلام السلطات الفرنسية - في الجزائر - العسكرية منها والمدنية ، بما كان يتوافر لها من المعلومات . وفي الوقت ذاته ، كان الجنرال لوريلو - القائد الأعلى للقوات الجوية في الجزائر قد حصل على موافقة الأمين العام لوزارة الحربية (ماكس لوجين) على تنفيذ العملية .

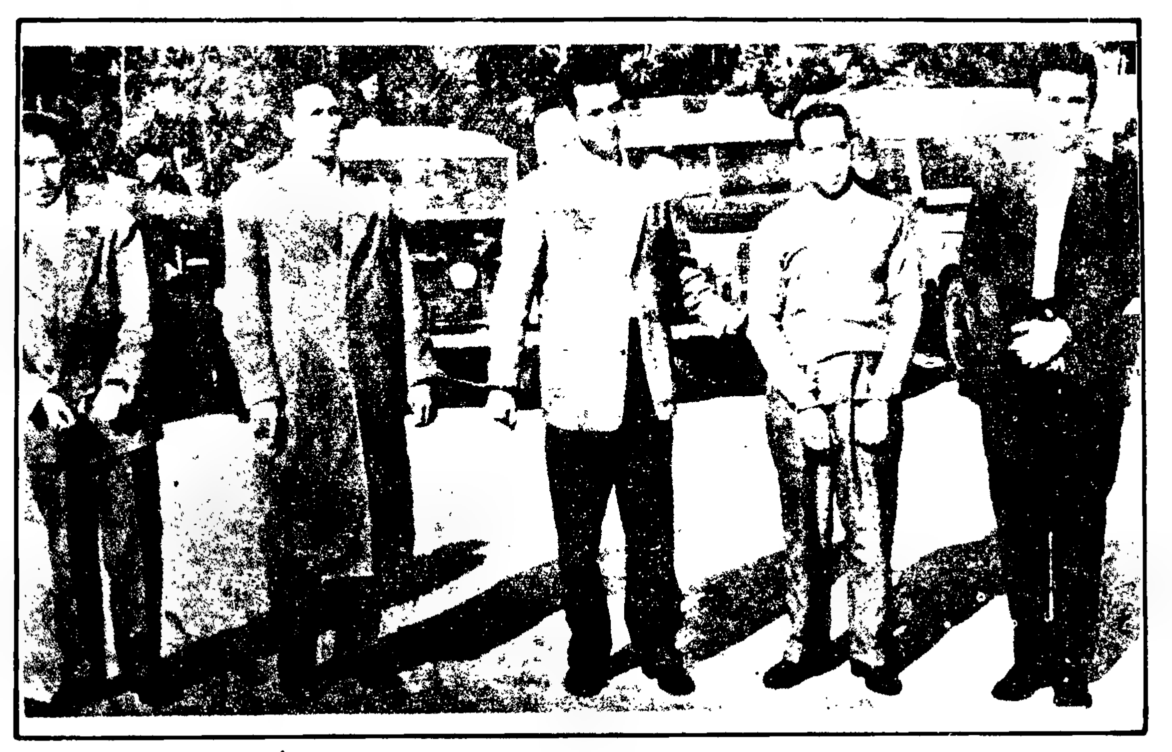
أقلع الزعماء الجزائريون من مطار (رباط صالح) على متن طائرة مغربية وضعتها الحكومة الشريفية التي كانوا في ضيافتها تحت تصرفهم للانتقال بهم إلى تونس، وذلك في الساعة (١٢،٠٠) من يوم ١٩٥٦/١٠/٢٢ . وكان الخط المحدد لطيران الطائرة هو (الرباط - بالما ، في جزر الباليئار ، حيث ينبغي لها أن تهبط للتزود بالوقود - تونس) . وكان هذا الخط بعيداً عن المجال الجوي الخاضع لرقابة السلطات الفرنسية ، كما أنه لا يمر في منطقة الاستعلامات التي تراقبها أجهزة راديو الجزائر . وكان على الطائرة أن تتحول عن قطاعات الإصغاء (التنصت) في المملكة المغربية ، للدخول في قطاع أشبيليا قبل أن تهبط في (بالما) ، غير أن مراكز مدينتي الجزائر ووهران أصغت إلى تردد قطاع أشبيليا ، وفي الساعة (١٥٠٠) - الثالثة بعد الظهر - بتوقيت غرينيتش ، دخلت (وهران) في اتصال لاسلكي مع ملاحي الطائرة ، وأمرتهم بالهبوط في وهران ، فرد قائد الطائرة معلناً أن مخطط طيرانه يحتم عليه أن يهبط في (بالما) . وما إن أزفت الساعة (٢٥ ، ١٦) - الرابعة وخمسة وعشرين دقيقة من بعد الظهر ،حتى هبطت في (بالما) بعد أن أبلغ

قائد الطائرة شركته في الدار البيضاء بأن السلطات الفرنسية قد طلبت إليه الانحراف عن خط سيره .

بادرت شركة الطيران الشريفية بإحالة هذا النبأ إلى وزير الأشغال العامة المغربي ، وحينئذ أرسلت عدة رسائل من (الرباط) إلى ملاحي الطائرة في الساعة (٥٨، ١٦) وفي الساعة (٥٠، ١٧) تأمرها بعدم مغادرة (بالما) حتى إشعار آخر . ولكن الطائرة كانت على أرض المطار ، فلا يمكن نقل الرسائل إليها إلاّ عن طريق المطار الذي يستخدم في اتصالاته خط (الرباط ـ مدينة الجزائر ـ باريس ـ مدريد ـ بالما) . وفي الساعة (١٥، ١٧) غادرت الطائرة المغربية مطار (بالما) قاصدة تونس .

وهنا ينتهي دور (وهران) فيتسلم الرقابة برج (ميزون بلانش) .

تلقت الطائرة في الساعة (١٧,٣٥) أمراً من السلطات العسكرية الفرنسية بالاتجاه نحو مدينة الجزائر ، وقد أعلمت السلطات المغربية بهذه الرسالة الأخيرة في الساعة(١٧،٥٠) لإجراء ما يلزم ، وعلى الفور اتصل وزير الأشغال العامة المغربي بالشركة ، فأمرت الطائرة بالعودة الى (بالما) . وفي تلك البرهة ، وصلت رسالة من الطائرة تنبىء أنها تلقت أمراً جديداً بالتوجه إلى مدينة الجزائر ، وطلبت في الرسالة موافاتها بالتعليمات في أقصى السرعة . وتدخلت الشركة بحزم لدى مطار (رباط ـ صالح) مستوضحة عن سبب عدم وصول رسائلها إلى الطائرة ، فردت عليها مصلحة مخابرات المطار في الساعة (٣٦، ١٨) تعلمها بأن السلطات العسكرية الفرنسية قد احتجزت تلك الرسائل . ولم يمض وقت طويل ، حتى تراءى لمحطات الرادار في الجزائر أن الطائرة تحاول العودة إلى المملكة المغربية ، فانطلقت من (وهران)



القادة الذين اعتقلتهم السلطات الفرنسية وتظهر القيود الحديدية في أيديهم

و(بليدا) بعض الطائرات الفرنسية المطاردة من طراز (ميسترال) وطائرة (ب ـ٢٦) واتجهت جميعاً شطر الطائرة المغربية مزودة بأوامر إطلاق النار على محركها الأيمن إذا هي همت بالفرار .

تحولت الطائرة نحو مدينة (الجزائر) واقتربت في بطء من المجال الجوي الجزائري . وبينما كانت تحلق فوق (تنس) غربي مدينة الجزائر ، ظهرت في الأفق طائرتان ، إحداهما ليلية من طراز (ميتيور) والثانية طائرة اتصال ذات محركين (مارسيل داسولت ـ ٣١٥) وكانت مهمة هاتين الطائرتين تنظيم هبوط الطائرة في (ميزون بلانش) . ولم تعلم شركة طيران أطلس ـ المغربية ـ بهبوط طائرتها في مدينة الجزائر إلاّ في الساعة (٢٠، ٢١) .

* * *

ألفت الحكومتان المغربية والفرنسية لجنة عرفت بلجنة التحقيق والتوفيق ، فعقدت دورتها الأولى في (جنيف) في تموز ـ يوليو ـ ١٩٥٧ وخصصتها لتنظيم أعمالها . وفي كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٨ ، انتهت مرحلة تبادل المذكرات ثم بدأت المرافعات الشفوية في شباط ـ فبراير ـ وظلت جنيف مسرح هذا النشاط . غير أن الممثل المغربي ، والعضو اللبناني المحايد ، كلاهما اضطرا إلى الانسحاب من اللجنة لامتناعها عن سماع أقوال جميع الشهود . وكان جديراً بالشهادات التي استبعدت أن تجلو حقيقة الظروف التي رافقت عملية احتجاز رسائل الشركة المغربية للنقل الجوي ؛ تلك الرسائل التي كانت تأمر قائد الطائرة بعدم مبارحة (بالما) . كما أن الشهادات المذكورة من شأنها أن تحدد الظروف التي تلقت فيها الطائرة أوامر السلطات العسكرية الفرنسية بوجوب الاتجاه نحو مدينة الجزائر ، وما

كان من أمر اقتناص الطيران العسكري الفرنسي لها .

وأمام اللجنة المشار إليها ، لم يختلف فريقا النزاع في أن اعتراض الطائرة و إجبارها على تحويل خط سيرها قد وقعا في الفضاء الجوي فوق المياه الدولية .

ولقد أعلنت الحكومة المغربية أنها هي التي استأجرت الطائرة ، وأن المطارد الفرنسي قد اعترض سبيلها وأرغمها على الهبوط ، وأن ممارسة سلطة الأمن في الفضاء الجوي فوق البحر لا يعدو أن يكون عملاً غير مشروع . **أما الحكومة الفرنسية فحجتها أن ملاحي الطائرة ينتمون إلى الجنسية الفرنسية ، وأن القادة الجزائريين كانوا ـ كما ادعت ـ حاملين هويات مزورة وأسلحة ومحكوماً عليهم (بجرائم عادية ؟)** . وعلى كل حال ، فليس المجال هنا هو مجال الجدل القانوني[1] الذي رافق العملية وتبعها ، فالأمر الواضح والذي لا يقبل الجدل أو النقاش هو أن هذه العملية هي عملية قرصنة كاملة المواصفات ، تم تنفيذها عن سابق تصميم وتخطيط على أرفع المستويات الاستعمارية (وخاصة العسكرية منها والتي باتت تشكل سلطة لها فوق السلطة الرسمية الحكومية) . ولقد أحدثت عملية القرصنة انشقاقاً في الحكومة الفرنسية ، حيث استقال الوزير (آلان سافاري)[2] ـ وزير الدولة لشؤون مراكش وتونس ، احتجاجاً

---

(١) يمكن الرجوع في المناقشة القانونية لقضية القرصنة هذه إلى : (الثورة الجزائرية والقانون ـ محمد البجاوي ـ دار اليقظة العربية ـ دمشق ـ ص ٢٤٤ ـ ٢٧٦) كما يمكن الرجوع في عرض عملية القرصنة إلى : « الثورة الجزائرية ـ أحمد الخطيب ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ١٩٥٨ ـ ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ » .

(٢) آلان سافاري ـ ولد في الجزائر عام ١٩١٨ ، وأنهى دراسته في مدرسة العلوم السياسية عام ١٩٣٨ حائزاً على الدرجة الأولى بين رفاقه وزملائه ، انتخب نائباً عام =

على عملية القرصنة ، واحتجاز (بن بللا وإخوانه) .

عل كـل حال ، لـم تكن عملية القرصنة الجوية هذه هي أول عملية قرصنة أو آخر عملية نفذتها فرنسا في إطار (حرب الجزائر) . ففي ٤/١١/١٩٦٠ قامت الطائرات المطاردة الفرنسية بإرغام إحدى الطائرات البريطانية على الهبوط في الجزائر ، في ظروف بقيت غامضة ومحجوبة عن الرأي العام، لأن الحكومتين الفرنسية والانكليزية اتفقتا على تسوية القضية في جو من الكتمان .

وفي كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٦٠ ، اعترضت الطائرات المقاتلة الفرنسية ، إحدى الطائرات اللبنانية التابعة لشركة طيران الشرق الأوسط ، وأرغمتها على الهبوط في الجزائر .

وأخيراً هاجمت الطائرات المقاتلة الفرنسية يوم ٩/٢/١٩٦١ ـ في الفضاء الجوي الحر ، طائرة روسية كانت تقل رئيس مجلس السوفييت الأعلى ـ السيد بريجينيف ـ أثناء توجهه لزيارة الرباط . وقد صرح وزير الخارجية السوفييتية السيد (غروميكو) يوم ١٠/٢/١٩٦١ بما يلي : « . . . لقد وقع الهجوم بين الساعة (١٤،٢٣) والساعة (١٤،٣٠) بتوقيت غرينيتش ، في الفضاء الجوي

= (١٩٥١) ولما شكل (غي موليه) حكومته الاشتراكية عينه أميناً عاماً لوزارة الخارجية ، ثم وزيراً لشؤون مراكش وتونس ، غير أنه استقال سنة ١٩٥٦ احتجاجاً على عملية القرصنة التي تم فيها اختطاف (بن بللا ورفاقه) من غير استشارته أو إعلامه ، وانصرف إلى العمل ضد سياسة حكومته في الجزائر (من داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي) ، وسافر إلى الجزائر عام ١٩٥٨ ، يحمل قائمة انتخابية (جزائرية ـ فرنسية) غير أنه رجع إلى فرنسا عندما رأى الممارسات الخاطئة للانتخابات . وما يتم فيها من تزوير ، وانصرف لتأليف كتابه (ثورة الجزائر) الذي ترجمه الى العربية ـ نخلة كلاس ـ سلسلة الثقافة العسكرية ـ دمشق ١٩٦١ .

فوق مياه البحر المتوسط الدولية ، وعلى بعد (١٣٠) كيلو متراً تقريباً شمالي مدينة الجزائر ، بينما كانت الطائرة تتجه إلى الرباط ، وتتبع خط سير أعلمت به السلطات الفرنسية مقدماً ، وبرزت لها فجأة طائرة مطاردة فرنسية دنت منها دنواً خطيراً ثلاث مرات ! وفتحت نيرانها مرتين متتاليتين على الطائرة السوفييتية ، ثم اعترضت طريقها ، إن هذه التصرفات لا يمكن اعتبارها سوى عمل من أعمال القرصنة الدولية ارتكبته قوات فرنسا المسلحة . . . » .

لم تكن عملية القرصنة القذرة ضد الزعماء الجزائريين لتمر كحدث عارض ، فقد هب الرأي العام العالمي مستنكراً العملية ودامغاً فرنسا بالخزي والعار ، وسارت في عواصم ومدن العالم العربي تظاهرات ضخمة تعلن صاخبة احتجاجها الشديد ضد أعمال الخطف والقرصنة التي أصبحت تمتهنها فرنسا بعد إخفاقها في الصمود أمام مجاهدي الجزائر وجهاً لوجه ؛ وسحبت تونس سفيرها من باريس واحتجت الحكومتان التونسية والمغربية ـ المراكشية ـ رسمياً على عملية الغدر الشنيع ، واعتبرت مراكش أن عمل فرنسا موجاً ضد سيادتها وكرامتها ، وشكلت لجنة دولية من إيطاليا وبلجيكا ولبنان ومراكش وفرنسا للنظر في (شرعية الخطف) غير أن تضامن الدول الاستعمارية أحبط التحقيق .

ب ـ أحمد بن بللا ورفاقه في سجون فرنسا :

ظنت فرنسا أن نجاحها في أعمال القرصنة سيمهد لها السبيل لإخماد جذوة الثورة المتقدة، غير أن أملها قد خاب، إذ لم تعدم الثورة العظمى توافر عدد كبير من القادة القادرين على متابعة العمل الثوري وتطويره . وبينما كان القادة (أحمد بن بللا ، ومحمد خيضر ،

وأحمد آيت حسين ، ومصطفى الأشرف ، ومحمد بوضياف) ينقلون الى سجون فرنسا ، كانت الثورة تعيد تنظيم صفوفها لسد الفراغ ، وعندما أعلن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (يوم ١٩ ايلول - سبتمبر - ١٩٥٨) برئاسة (فرحات [illegible]) ، تم تعيين أحمد بن بللا نائباً أول لرئيس الوزراء ؛ وكان [illegible] تحدياً موجهاً لفرنسا التي اعتقلته واحتفظت به في سجونها ، [illegible] [illegible]ين أحمد آيت حسين ومحمد خيضر ومحمد بوضياف وزراء [illegible] وعندما طلب (ديغول) فتح باب المفاوضات مع الحكومة الم[illegible]قتة للجمهورية الجزائرية ، أصدرت هذه بياناً (في ٢٢ تشر[illegible] الثاني - نوفمبر - ١٩٥٩) تضمن تحديد الشروط المناسبة للم[illegible]س ، وحدد أن المفاوضات يجب أن تتم مع وفد أحمد بن بللا ورفاقه المسجونين ، وبذلك فشلت المحاولة الأولى للت[illegible]ض . وعلى إثر ذلك « صرح متحدث باسم الحكومة الجزائرية المؤقتة بأن فرنسا تعرقل إجراء أية مفاوضات جديدة بين الجانبين الفرنسي والجزائري بسبب تشديدها للقيود التي تفرضها على الزعيم الوطني الجزائري أحمد بن بللا ، نائب رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ، والذي لا زال معتقلاً في فرنسا . وصرحت مصادر مطلعة [illegible] الوزارة الفرنسية للشؤون الجزائرية ، فرضت قيوداً على المواع[illegible] [illegible] يسمح فيها للزعيم بن بللا باستخدام الهاتف واستقبال الز[illegible] [illegible] حكومة باريس تبحث في نقله إلى مكان آخر »[1]. هذا وقد [illegible] الوطنيون الجزائريون والوطنيات الجزائريات بمظاهرات صخ[illegible] في أنحاء

---

(١) صحيفة (الوحدة الكبرى) دمشق - العدد (٨٨٣) [illegible] ١٢ جمادي الأولى - ١٣٨١ هـ الموافق ٢٢ تشرين الأول - أكتوبر - ١٩٦١ ص ٢ [illegible]

متفرقة من فرنسا احتجاجاً على ما يلقاه الجزائريون من اضطهاد في فرنسا ، واحتجاجاً على الأعمال الوحشية التي تقوم بها السلطات الفرنسية ضد الوطنيين في الجزائر . وعلى الأثر شنت سلطات الشرطة الفرنسية ـ البوليس ـ حملة اعتقالات واسعة النطاق في المدن الفرنسية ، لكن هذه السلطات لم تلبث أن اضطرت لاطلاق سراح المعتقلين من النساء والاطفال والذين بلغ عددهم (١٠٠٠) ألف امرأة و (٥٥٠) وخمسمائة وخمسون طفلاً . وقام عدد كبير من سيارات الركاب الكبيرة بنقل هؤلاء النسوة وأطفالهن إلى نقاط قريبة من منازلهن ، وقد جاء معظمهن من ضواحي العاصمة ، وأعلن مدير الشرطة الفرنسية بأن النساء اللواتي اعتقلن في المدن الإقليمية أثناء تظاهرات يوم ٢١ تشرين الاول ـ أكتوبر ـ أثناء تظاهرات مماثلة قد أطلق سراحهن أيضاً . وفي الوقت ذاته ، بقي (١١) ألف رجل من رجال الشرطة على استعداد في باريس للتدخل ضد المظاهرات التي يحتمل للجزائريين القيام بها في اليوم التالي ، بمناسبة مرور خمس سنوات على اعتقال أحمد بن بللا ورفاقه الأربعة .

وفي الواقع ، فقد قام أساتذة جامعة (السوربون) وطلابها بمظاهرة يوم السبت ٢١ تشرين الاول ـ اكتوبر ـ ١٩٦١ ؛ احتجاجاً على الإجراءات المتخذة ضد الجزائريين ، ولا سيما اعتقال النساء الجزائريات وأولادهن ـ أمس ـ .

وكان المجاهدون الجزائريون قد وجهوا ـ في اليوم ذاته ـ نداءً إلى الشعب الفرنسي ، دعوه فيه إلى التضامن مع المتظاهرين ، ومنع السلطات من تنفيذ حظر التجول العنصري في باريس .

وكانت سلطات الشرطة في باريس قد قيدت تنقلات الجزائريين خلال الليل ، وناشد النداء الذي أعده الفرع الفرنسي لجبهة التحرير

الوطني الجزائرية ، ونشرته وزارة الاستعلامات في حكومة الجزائر المؤقتة في تونس جميع الفرنسيين أن يتضامنوا في المصانع والجامعات ، وفي كل مكان مع الجزائريين الذين يعملون في فرنسا . وطلب البيان منهم أن يدافعوا في الشارع وفي الخطوط الحديدية التي تسير تحت الأرض (المترو) وفي المباني والأماكن العامة عن جميع الجزائريين الذين يقعون فريسة التدابير الجائرة للشرطة . وناشدهم النداء كذلك مطالبة الحكومة الفرنسية بإلغاء جميع الإجراءات التي تؤثر في المهاجرين الجزائريين ، والمطالبة باستئناف المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وقال النداء إن التدابير المطبقة في باريس قد بلغت في الفظاعة ما بلغته تلك التي اتخذت في وقت من الأوقات ضد اليهود . هذا وقد ذكر بأن ثلاث قنابل بلاستيكية قد انفجرت في فرنسا في ساعة مبكرة من صباح يوم الأحد ٢٢ / ١٠ / ١٩٦١ فارتفع بذلك عدد القنابل التي فجرت إلى (١٢) قنبلة ، وقد لوحظ أن هذه القنابل قد وضعت من قبل أفراد الجيش السري الفرنسي لإرهاب المتعاونين مع الجزائريين والمتعاطفين معهم . وقد أعلنت الشرطة الفرنسية في وقت متأخر أنها مددت ساعات منع التجول التي كانت ترفع الساعة الخامسة صباحاً إلى الساعة السابعة صباحاً ، ومنعت التجمعات والمباريات التي تحضرها عادة جموع غفيرة يوم الأحد ، تحسباً للطوارىء .

استمرت فرنسا في متابعة ضغطها على الزعماء المعتقلين (بن بللا) ورفاقه ، فقرر هؤلاء الإضراب عن الطعام ، وأثار ذلك موجة جديدة من السخط، لا سيما وأن العالم بات يتوقع انفراجاً في طريق المفاوضات الجزائرية ـ الفرنسية بعد تدهور الموقف الفرنسي عسكرياً وسياسياً ، داخلياً وخارجياً ، وبذلت جهود لإقناع الزعماء

الجـزائريين بـالتـوقف عن الإضـراب . وفي يـوم الثـلاثـاء ٢١/١١/١٩٦١[1] « أعلن محمد يزيد وزير الأنباء في الحكومة الجزائرية المؤقتة ـ من تونس ـ بأن بن بللا ورفاقه قد توقفوا عن إضرابهم عـن الطعام ، كما أعلن إلى أن وقف هذا الإضراب يعود إلى نتائج المفاوضات التي اشترك فيها الوزراء الجزائريون المعتقلون . وقال : إن نتيجة تلك المفاوضات هي نصر كبير للشعب الجزائري ولأبطال جبهة التحرير الوطني الجزائري المعتقلين في فرنسا وعلى رأسهم الوزراء الخمسة ، والحكومة الجزائرية تحيي هؤلاء الذين أجبروا ، بعد إضراب عن الطعام استمر عشرين يوماً ، القوى التي تعارض السلام في الجزائر على التراجع . وكان الزعماء الجزائريون قد قبلوا بإنهاء الإضراب بعد أن تم الاتفاق على أن ينقلوا إلى دار نقاهة خاصة حيث يشرف عليهم أطباء مغاربة ، ويتمتعون بمزيد من الحرية ، ويحق لمندوب مغربي الاتصال بهم ساعة يشاء . هذا وقد صرح الدكتور ـ عبد الكريم الخطيب ـ وزير الدولة المغربي للشؤون الأفريقية بأنه يتوقع أن تطلق السلطات الفرنسية سراح أحمد بن بللا في مطلع شهر كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٦١ » .

انتهت الأزمة أخيراً ، وخرج الشعب الجزائري منتصراً ، وأجري الاستفتاء في الأول من تموز ـ يوليو ـ ١٩٦٢ ، وأعلن استقلال الجزائر . ودخل أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائر يوم ٣/٧/ ١٩٦٢ ، ودخل (أحمد بن بللا) الجزائر يوم ٤ ايـلـول ـ سبتمبر ـ ١٩٦٢ ، وأجريت الانتخابات للمجلس التأسيسي ،

---

(١) صحيفة (النداء البيروتية . العدد (٨٦٥) الأربعاء ٢٢/١٠/١٩٦١ الموافق ١٣ جمادى الثاني ـ ١٣٨١ هـ .

وأعلنت النتيجة يوم ٢٠ أيلول ـ سبتمبر ، ووافق المجلس على تعيين أحمد بن بللا رئيساً للجمهورية الجزائرية . وانتصر السجين على سجانه ، وفشلت القرصنة كعهدها دائماً في الوصول الى هدفها .

ج ـ والقرصنة البحرية :

استخدمت فرنسا ذريعة قيام الجزائر بالقرصنة البحرية ـ على ما هو معروف ـ للعدوان على الجزائر واحتلالها في سنة (١٨٣٠) . واستيقظت الجزائر من كبوتها في ثورتها العملاقة ، وأخذت في توجيه ضرباتها الموجعة لدولة الاستعمار ، دولة القانون والعلم والحضارة ، فنسيت هذه الدولة ذرائعيتها ، وعادت لممارسة القرصنة الاولية في (الجو والبحر والبر) لا في البحر وحده ، ولكن بطرائق حضارية متقدمة . وقد سبقت الإشارة إلى القرصنة الجوية ، ويمكن هنا استقراء بعض ملامح قرصنتها البحرية .

وفي الواقع ، فمنذ أن نشب القتال في الجزائر ، حاولت السلطات الفرنسية جهدها أن تحول دون تزود القوات الجزائرية بالسلاح والعتاد الحربي والمواد الطبية ، وهكذا عمدت إلى مطاردة الكثير من السفن واعتراضها وإيقافها . وتعتبر (المجلة البحرية الفرنسية) مجلة شبه رسمية ـ تصدر بباريس بمساعدة وزارة البحرية الفرنسية ـ وقد تضمن كل عدد من أعدادها الشهرية جدولاً بالعمليات التي تمت في هذا المجال ، ومن ذلك عل سبيل المثال : « خلال شهر تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٥٦ ، تحققت قطعاتنا البحرية وطائراتنا من هوية ستمائة مركب وأوقفت ـ ٢٨٥ مركباً ، وزارت ٦٩ مركباً ، وهزمت ٢١ مركباً »[١] .

---

(١) المجلة البحرية ، كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٥٦ ص ١٦١٦ .

« وفيما بين ٣ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٥٧ و١٠ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٨ ، أمكن التعرف على ٣٠٠ باخرة ، وإيقاف أربعين وزيارة ثلاثين ثم اقتياد عشر منها إلى أحد المرافىء »[١] .

« وأمكن من تاريخ ١٨ تموز ـ يوليو ـ حتى ٣١ آب ـ أغسطس ١٩٥٨ معرفة ٨٨٦ سفينة ، وإيقاف ٢٤٦ ، وزيارة ١١٨ واقتياد واحدة إلى أحد المرافىء للمراقبة . وفي العام ١٩٥٩ ، تعرفت البحرية الفرنسية في البحر المتوسط على (٤١٣٠٠) مركباً ، وفتشت (١٢٥٦٥) واقتادت ٨٣ مركباً »[٢] .

وكانت بعض أحداث القرصنة الفرنسية مثيرة للرأي العام العالمي ، وتركت أصداء قوية ، ومنها حادثة إغراق (اليخت دينا) الذي كانت تملكه امبراطورة إيران السابقة (ثريا) من قبل الأسطول الحربي الفرنسي . وفي ١٦ تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٥٦ ، أوقفت الباخرة (آتوس) التي كانت تحمل العلم البريطاني وهي تسير في عرض البحر ، واقتيدت إلى مرفأ (نمور) الجزائري ، ثم إلى مرفأ (مرسى الكبير)، وفي حين أن الباخرة اليوعوسلافية (سلوفا ينجا) قد أوقفت في ١٨ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٨ في عرض البحر أيضاً واقتيدت إلى وهران ، وحلت الواقعة بالمركب الدانمركي (غرانيتا) في ٢٣ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٥٨ ، وبسفينة الشحن التشيكية (ليديس) في ٧ نيسان ـ أبريل ـ ١٩٥٩ ، وبسفينة الشحن البولونية (مونت كاسينو) في تموز ـ يوليو ـ ١٩٥٩ . وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٥٩ ، أوقف المركب الألماني (بيلباو) ؛ وفي

---

(١) المجلة البحرية ، شباط ـ فبراير ـ ١٩٥٨ ص ٢٤٣ .

(٢) المجلة البحرية ، تشرين الأول ـ اكتوبر ـ ١٩٥٨ ص ١٣٣١ .

١٢ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٥٩ مركب هولاندي ، وفي ٢ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٠ ، أوقفت الباخرة (سلو فانيجا) مرة أخرى ، وكذلك الباخرة (ريجيكا) من الشركة اليوغوسلافية ذاتها (التي أوقفت يوم ٣ نيسان ـ ابريل) ، كما أوقفت سفينة الشحن الألمانية (لاس بالماس) في ٩ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦٠ ، وسفينة الشحن اليوغوسلافية (هربيا=سربيجا) في ١٥ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦٠ . وفي كانون الأول ـ ديسمبر ـ تم توقيف سبعة عشر مركباً ألمانياً في البحر الأبيض المتوسط ، الأمر الذي أثار أزمة جديدة وجدية في العلاقات الفرنسية ـ الجرمانية .

استخدمت الحكومة الفرنسية ذريعة (الدفاع عن النفس) حجة لها لممارسة أعمال القرصنة ، وعلى هذه الأساس أصدرت أمراً إلى الاسطول الفرنسي بكامله في يوم ١٩٥٦/١٠/٢١ نص « **على القيام بدوريات منتظمة للحؤول دون وصول أية شحنة أسلحة ، وذلك استناداً إلى المادة الرابعة من المرسوم والتي تنص على ما يلي : خلافاً لأحكام المادة ٤٤ من قانون الجمارك ، يزداد حد منطقة التفتيش الجمركي على سواحل الجزائر ، بالنسبة للسفن التي تقل حمولتها عن مائة طن ، بحيث يشمل خمسين كيلو متراً بعد أن كان محدداً بعشرين** ». اماالمادة الخامسة من هذا المرسوم فقد نصت على ما يلي : «إن سلطات تفتيش المراكب التي تقل حولتها عن مائة طن ، وهي المخولة بموجب القوانين النافذة إلى ضباط وبحارة السفن الحربية ، تصبح فيما يتعلق بالمنطقة المعينة بالمادة (٤) من صلاحيات ضباط وملاحي طائرات (الهيليكوبتر ـ العمودية) وسواها من الطائرات البرمائية العسكرية ، وكذلك تخول إلى كل جهاز من أجهزة البحرية ـ الحربية يحتمل أن يعين لهذا الغرض » .

إنها قرصنة يحميها قانون صادر عن سلطة لا يحق لها إصدار مثل هذا القانون الذي يتناقض مع الاتفاقات الدولية ، وليس المجال هنا على كل حال الدخول في مناقشات قانونية . ويكفي الإشارة الى أن لجنة القانون الدولي في الأمم المتحدة ، وكذلك مؤتمري جنيف في عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠ ، قد أقروا وأكدوا باجماع الآراء : « أن الحقوق الدولية لا تسمح بأن تتجاوز المياه الإقليمية اثني عشر ميلاً » أي ما يقارب (١٥) كيلو متراً ، في حين جاء القانون ـ أو المرسوم ـ الذي أصدرته فرنسا من جانبها فقط فمددته حتى خمسين كيلو متراً . وبالإضافة إلى ذلك . فإن مقررات لجنة الأمم المتحدة ومؤتمر جنيف قد أكدت المبدأ التالي : « **لما كان عرض البحر مفتوحاً لكافة الأمم ، فإنه ليس من حق أية دولة أن تخضع قسماً منه لسلطانها** » . وأما حق التفتيش والملاحقة ـ أو المطاردة ـ فهما بدورهما مقيدان بنواظم دولية ، فحق التفتيش محدد بأن يظن أن المركب يمارس القرصنة ، أو يتعاطى تجارة الرقيق . أو إذا رفع المركب علماً مزيفاً ، بشرط أن يحمل جنسية السفينة الحربية القادمة للتفتيش . وأما حق الملاحقة ، فلا يمكن ممارسته إلاّ في حالة ما إذا كن المركب الملاحق قد خالف القوانين الجمركية أو المالية أو الصحية السائدة في الدولة المطلة على البحر ، وبشرط أن تبدأ الملاحقة اعتباراً من المياه الإقليمية .

يظهر مما تقدم أن العمليات الفرنسية إنما هي خرق فاضح للتشريع الدولي المتعلق بالبحار في زمن السلم ، وإن مرسوم السابع عشر من آذار ـ مارس ـ ١٩٥٦ الـذي سبقت الإشارة إليه ، والذي مددت به الحكومة الفرنسية حدود المياه الإقليمية للجزائر إلى خمسين كيلو متراً يؤلف هو الآخر انتهاكاً ظاهراً للقاعدة الوضعية التي

سبق عرضها ، والتي لا تسوغ أن تتعدى المياه الإقليمية اثني عشر ميلاً .

وتجدر الإشارة إلى تناقض الاستعمار الفرنسي مع ذاته ، ففي مؤتمر صحفي عقد في (وهران) صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية : أن فرنسا لن تتردد في مصادرة كل شحنة أسلحة تصادفها في حدود المياه الإقليمية للجزائر التي تبعد خمسين كيلو متراً عن الشاطىء . وهنا اعترض أحد الصحفيين فقال : بأن أندونيسيا سبق لها منذ شهر أن رسمت لمياهها الإقليمية مثل هذه الحدود ، فكانت فرنسا هي أول دولة احتجت على ذلك بشدة احتجاجاً مستنداً إلى عدم شرعية هذه المسافة في نظر الحقوق الدولية ، فبهت ممثل وزارة الخارجية ، واكتفى بالإجابة : « إن الموقف في الجزائر مختلف ! . . . » .

على كل حال ! فهناك حادثتان مميزتان قد تجدر الإشارة إليهما ، وهما من أبرز عمليات القرصنة التي مارستها فرنسا ضد ثورة الجزائر ، والأولى عملية احتجاز الباخرة (آتوس) والثانية هي عملية احتجاز الباخرة (سلو فانيجا) ، وقد وقعتا في عرض البحر .

قضية آتوس : صرح مصدر فرنسي رسمي بما يلي : « قامت الطائرة الفرنسية التي تحمل اسم ـ المقدم دوبيمو دان ـ بالهبوط على السفينة ـ آتوس ـ التي كان رادار الطائرات البرمائية قد اكتشفها ، وكانت الطائرة قد انطلقت من المياه الإقليمية » . وأثناء رؤية القضية أمام محكمة القوات المسلحة (بوهران) قال محامي الدفاع، والوثائق في يمينه ، بأن التوقيف جرى في مياه رأس (تروا فورش) ، أي في عرض البحر . وتكلم قبطان (الآتوس) وهو يوناني ، منعت محاكمته ، واستمعت إليه المحكمة بصفته شاهد ، فأوضح الخط

الذي اتبعته الباخـرة بمحاذاة الشاطىء الإسباني ، وفي اتجاه مراكش ـ المغرب ـ مع تجنب الجزائر ، ولقد اضطرب الباخرة إلى الإرساء في (رأس الآغا) أي في المنطقة المراكشية التي كانت في السابق تحت النفوذ الاسباني ، وذلك باعتراف السلطات الفرنسية نفسها . وبعد أن مخرت مياه الشواطىء الإسبانية ، لم يكن في وسعها إلاّ أن تدخل المياه الإقليمية المراكشية للإرساء ، ومن المتعذر أن نتصور كيف يمكنها دخول المياه الجزائرية . وفضلاً عن هذا ، فإن التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء الفرنسي (غي موليه) يوم **١٩٥٦/١٠/٢٥** أمام الجمعية الوطنية ، يؤكد انتهاك فرنسا للحقوق البحرية ، والقيام بالقرصنة ، حيث قال : « فيما يتعلق بالآتوس ، سيرى البعض مجالاً لطرح الأسئلة الحقوقية ، لأني اعترف أنه من المحتمل جداً أن نكون قد تجاوزنا المياه الإقليمية قليلاً »[١] . وهكذا يتضح أن (الآتوس) المسجلة في (لويد) بمدينة (لندن) والتي كانت ترفع العلم البريطاني ، وأبرم العقد بين قائدها وتاجر الأسلحة في القنصلية البريطانية بمدينة (الاسكندرية)[٢] قد أوقفت في عرض البحر خلافاً للشرع الدولي البحري .

قضية سلوفانيجا : كانت الباخرة اليوغوسلافية (سلو فانيجا) قد أبحرت من (ريجيكا) قاصدة (نيويورك) عن طريق (الدار البيضـاء) عندمـا اعتـرضتهـا البحـريـة الحـربيـة الفـرنسيـة (يـوم **١٩٥٨/١/١٨**) على بعد (٤٥) ميلاً من الشواطىء الجزائرية ، أي

---

(١) الجريده الرسمية للجمهورية الفرسية (المناقشات) الجمعية الوطنية (١٩٥٦/١٠/٢٦ ـ ص ٤٣١٧) المجلد الأول .

(٢) صحيفة (لوموند) ٢١ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٥٧ .

في عرض البحر[1] فقامت الملاحة البحرية (يوغولينيجا) التي تملكها بإذاعة بلاغ على الصحف ، أكدت فيه أن السفينة قد أوقفت على بعد (٤٥) ميلاً من الشواطىء الجزائرية ، وأن ضابطاً وأربعة جنود ـ افرنسيين ـ قد صعدوا إلى سطحها ، وحاصروا على الفور جهاز الإرسال اللاسلكي ، رغم احتجاجات ربان السفينة ، وقد أدلى هذا الأخير بمثل هذه المعلومات ، لمحرري الصحف الذين قابلوه في (الدار البيضاء) . وعلقت (صحيفة فرنسية)[2] على الحادث بقولها : « **لم يقل أحد أن العملية تمت في المياه الإقليمية ، كما أن الباخرة ـ سلو فانيجا ـ كانت مبحرة وفق القانون الدولي للبحار ، وأن بيانها الاحتجاجي وارد وصحيح الأساس** » .

وكأنما شاءت الحكومة الفرنسية نفي تنفيذ العملية بروح عدائية ، فاحتجزت البرقية التي أرسلها قائد السفينة في اليوم ذاته إلى السفارة اليوغوسلافية (بباريس) ، وكانت هذه البرقية قد وصلت باريس في الساعة السابعة صباحاً ، ولم تسلم إلى السفارة حتى الساعة (٣٠ ، ١٩) .

---

(١) إن (المجلة البحرية) شبه الرسمية ، والتي مر ذكرها توضح (١٩٥٨ ص ٤٠٢) : « بأنها قد أوقفت على بعد (٤٥) ميلاً من وهران ، عملاً بالحقوق البحرية ، وذلك بعد أن أصبحت مياهنا الإقليمية تمتد إلى مسافة خمسين ميلاً عملاً بالمرسوم الصادر بهذا الشأن » والمجلة تعني المرسوم الذي سبق عرضه . ولكن من الملاحظ أن هذا المرسوم لا يعتبر قانونياً في نظر القانون الدولي للبحار . ويلاحظ ثانياً وعلى الخصوص أن المرسوم المنوه به قد جعل مسافة المياه خمسين كيلو متراً لا خمسين ميلاً مما يعادل (٩٢) كيلومتراً ، فأي خلط بائس هذا الخلط (للمناقشة القانونية ، ومزيد من التفاصيل انظر ـ الثورة الجزائرية والقانون ـ محمد البجاوي ـ دار اليقظة العربية ـ دمشق ـ ص ٢٣٢ ـ ٢٤٣ .

(٢) صحيفة (لوموند) ٢١ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٨ .

وقالت الوكالة السويسرية في برقية لها (يوم ٢٧ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٨) ما يلي : « لقد كانت الشحنة نظامية إطلاقاً ، وهيئت لها كافة الإجازات (الترخيصات) الدولية ، ولولا ذلك لما وافق مكتب (فيلكس ـ في زوريخ) على عقد الصفقة . وبدهي أن الأسلحة والأعتدة قد صرح عنها بالتفصيل ، سواء في بيان الإبحار أو في الإشعارات ، إذ لم يكن ثمة ما يجب إخفاؤه » .

وقالت وكالة الأنباء اليوغوسلافية (في ٢١ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٨) : « إننا حيال خرق فاضح لحرية الملاحة في البحار ، وعرقلة تعسفية للتجارة البحرية . . . ويعتبرون في ـ بلغراد ـ أنه ليس ثمة أي اتفاق دولي يعطي فرنسا أو أية حكومة أخرى ، حق توقيف السفن ، وتفتيشها ، ومصادرة حمولتها ، وعدا عن ذلك فإن تسليم الأسلحة المعروفة ، لم يرد عليه أي نص بمنعه في الظروف الحالية ، وليس هناك من اتفاق خاص بشأن منع تسليم مثل هذا العتاد إلى مراكش»[1] .

ولقد أوقفت هذه الباخرة (اليوغوسلافية) مرة أخرى في ٢٩ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٠ .

وتولت إيقافها سفينة الحرب الفرنسية (سافوايار) على بعد (٢١) ميلاً من الشواطىء الجزائرية ، كما أوضحت ذلك وزارة

---

(١) لقد اعترفت الحكومة الفرنسية ، صراحة ، بأن الأسلحة كانت موردة إلى تاجر في الدار البيضاء ، مما حدا بها أن تدعم مذكرتها الجوابية إلى (يوغوسلافيا) بنصوص اتفاق الجزيرة (وهو افاق اعتراه البطلان بعد استقلال مراكش ـ المغرب) . كما اعتمدت على ظهير (قانون) مراكشي ، صادر في العام ١٩٣٧ ، ولكن الناقل ، كان يحمل ترخيصاً رسمياً من السلطات المراكشية ـ المغربية !

الخارجية اليوغوسلافية . وأضاف هذا المصدر الرسمي أن قبطان الباخرة وافق على تقديم أوراقه بعد أن التزم الضباط الفرنسيون بتنظيم ضبط يشار فيه إلى المكان الذي أوقفت فيه السفينة .

أعمال قرصنة اخرى : أوقفت البحرية الفرنسية بعد ذلك بخمسة أيام (أي في ٣ نيسان ـ ابريل ـ ١٩٤٠) سفينة يوغوسلافية أخرى (ريجيكا) وهي في عرض البحر ، وذلك على بعد (٣٢) ميلاً من الشواطىء الجزائرية . وفي ١٥ حزيران ـ يونيـو ـ ١٩٦٠ ، اعترضت سفينة حرب فرنسية مركباً يوغوسلافياً آخر على بعد (١١) ميلاً من غربي الشواطىء المراكشية ، بعد أن سلطت عليه نيران مدافعها المضادة للطائرات .

ووجهت وزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية إلى الحكومة الفرنسية (في ١٣ نيسان ـ ابريل ـ ومطلع تموز ـ يوليو ـ ١٩٥٩) مذكرتين احتجت بهما على اقتياد السفينة التشيكية (ليديس) الذي حدث في ٧ نيسان ـ ابريل ـ ١٩٥٩ ـ بصورة مخالفة للقانون ، وفي عرض البحر .

وفي ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٥٩ ، أعربت الحكومة الفرنسية إلى حكومة ألمانيا الاتحادية عن أسفها لمصادرة قسم من حمولة السفينة الألمانية (بيلباو) التي أوقفت في عرض البحر يوم ٥ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٥٩ . ولكن في أعقاب سلسلة من عمليات التوقيف التي تناولت شتى السفن الألمانية ، ما بين كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٦٠ وكانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٦١ ، وجهت حكومة (بون) في ٧ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٦١ ، مذكرة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية ، وهددت فيها باتخاذ بعض التدابير العدائية ، ومنها إغلاق المرافىء الألمانية في وجه البواخر الفرنسية .

ومن نافلة القول أن نستمر في تعداد الحوادث المماثلة ، فقد أكدت مجموعة العمليات التي قامت بها السلطات الفرنسية من تعرض وتوقيف ومصادرة أنها كلها تمت في عرض البحر ،وهي لا تتجاوز نطاق (القرصنة البحرية) .

٢ ـ على المسرح الدولي

كانت سنة ١٩٥٧ هي سنة الجزائر في الأمم المتحدة ، فقد عرضت (قضية الجزائر) مرتين على الأمم المتحدة في الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة ، واستمر طرح القضية بعد ذلك في كل دورة من دورات هيئة الأمم المتحدة ، وكان عدد أنصار الجزائر يتزايد في كل مرة ، في حين كان موقف فرنسا يتزايد حرجاً ، الأمر الذي أرغم حلفاء فرنسا في النهاية إلى التخلي عنها ، وكان للعزلة الدولية التي نزلت بفرنسا دورها في التأثير على السياسة الفرنسية التي وجدت نفسها مضطرة لإعادة تقويم مواقفها . وقد لا يتسع المجال هنا لعرض مراحل الصراع السياسي للجزائر على المستوى الدولي ، وعلى هذا فقد يكون من المناسب البدء بالقرار (١٥٧٣) الذي أصدرته الأمم المتحدة يوم ١٩/١٢/١٩٦٠ (الدورة الحادية عشرة) والذي تضمن ما يلي :

أولاً : إن الجمعية العامة قد أحيطت علماً بأن الفريقين قد وافقا على حق تقرير المصير ، كأساس لحل القضية الجزائرية .

ثانياً إن الجمعية العامة « قد اعترفت بحق الشعب الجزائري بتقرير المصير والاستقلال » .

ثالثاً : إن الجمعية العامة « قد أكدت الحاجة القصوى لوضع

الضمانات الفعلية المناسبة التي تكفل تطبيق مبدأ تقرير المصير بنجاح وعدالة ، على أساس الاعتراف بالوحدة والسلامة الإقليمية للجزائر » .

رابعاً: إن الجمعية العامة « تعترف بأن على الأمم المتحدة مسؤولية المساهمة في تنفيذ حق الشعب الجزائري بكل نجاح وعدالة » .

وعلى هذا الأساس ـ بدأت مباحثات ـ إيفيان ـ .

أخذت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المبادأة ـ كعادتها ـ من أجل تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة ، ولما يمضي على صدور هذا القرار أكثر من أربعة عشر يوماً ، وأعلنت عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، على أساس تقرير المصير والاستقلال . وفي الواقع ، فقد كانت الحكومة الجزائرية هي التي تقترح دائماً المفاوضات مع الحكومة الفرنسية لإجراء تسوية سلمية ، وحتى حين كانت الحرب الجزائرية على أشدها تنزل الضربات القاصمة بالقوات الفرنسية ، لم تتردد جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، المرة بعد المرة في الدعوة إلى المفاوضات ، ففي آذار (مارس) ونيسان (أبريل) وآب (أغسطس) وتشرين الأول (أكتوبر) من العام ١٩٥٦ ، بذل الزعماء الجزائريون جهودهم لاقناع فرنسا بالموافقة على مبدأ المفاوضات ، وجدد الزعماء جهودهم في تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) (١٩٥٧)، ثم تابع الزعماء الجزائريون محاولاتهم في أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر) من العام التالي (١٩٥٨). وقد بادرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد إنشائها (وفي العام ١٩٥٩) بأربع محاولات للمفاوضات (في حزيران ـ يونيو ، وأيلول ـ

سبتمبر ،وتشرين الأول ـ اكتوبر ،وتشرين الثاني ـ نوفمبر) . وقد تم اجتماع (ميلون) في العام (١٩٦٠) بمبادرة من الزعماء الجزائريين، وكان الوزراء الجزائريون في هيئة الأمم المتحدة يسعون سعياً حثيثاً مع وفود الدول الأعضاء في المنظمة الدوليةحتى تكون قرارات هيئة الأمم المتحدة متضمنة لمبدأ المفاوضات ، ومقابل ذلك ، كان موقف فرنسا متناقضاً ومتبايناً ، ففي بعض الأوقات كانت فرنسا ترفض المفاوضات رفضاً قاطعاً ، وفي مرات أخرى كانت فرنسا ترفض استخدام لفظ المفاوضات ، وأخيراً فإن الصائغين البارعين في الأمم المتحدة ، وهم ينبشون القواميس الدبلوماسية ، عثروا على تعبير فرنسي يقابل كلمة المحادثات[1] وذلك لإرضاء المشاعر الفرنسية الحساسة . . . وهذا ما دعا الجمعية العامة أن تستخدم هذا التعبير الفرنسي في قرار هيئة الأمم المتحدة . **ولم يكن سراً طوال سنوات الصراع ، كانت تنهال على هيئة الأمم المتحدة النداءات والمناشدات حتى يأخذ الأعضاء بعين الاعتبار مصالح فرنسا ، مع تمجيد عظمتها وإشباع غرورها ، والمبالغة في الثناء عليها ومراعاة عاطفتها الحساسة ورقة مشاعرها . . . وكثيراً ما كان أعضاء هيئة الأمم المتحدة يستجيبون لهذه النداءات .**

لم يقتصر الشعب الجزائري على المطالبة بالمفاوضات ، بل إن حق تقرير المصير للشعب الجزائري ، كما أعلنه الرئيس ديغول في بيان ١٦ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٩ وقبلته الحكومة الجزائرية في ٢٨

---

(١) المحادثات POURPARLER وقد اصرت عليه فرنسا بدلاً من لفظ المفاوضات : NÉGOTIATION . والمرجع : قصة الثورة الجزائرية (أحمد الشقيري) دار العودة ـ بيروت ص ١٢٩ ـ ١٥٩ .

أيلول ـ سبتمبر ـ **١٩٥٩** كان مطلباً جزائرياً على الدوام . لقد كان حق تقرير المصير هو (كلمة السر) في الحرب الجزائرية ، و(الشعار القومي) للشعب الجزائري ، ولولا الحساسية الفرنسية لوجب على هيئة الأمم المتحدة حين الإشارة في قراراتها إلى (**المفاوضات وحق تقرير المصير**) أن توجه نداءها الى فرنسا ، والى فرنسا وحدها . فلقد كانت الجزائر تقف دائماً ، إلى جانب مبدأ المفاوضات ، لتجري بصورة أمينة صادقة ، والى جانب تقرير المصير يطبق بكل جد وعدالة ، ولكن فرنسا هي التي كانت تتخلف مرة ، وتنتحل الأعذار مرة أخرى . ولم يكن موقف الجزائر ناجماً عن ضعف ، فقد كانت تتابع الحرب باستمرار ، وتطور استعدادها ، وهي تعلن في الوقت ذاته استعدادها للسلام ، وكان المجاهدون يحرزون النصر تلو النصر في ميادين الصراع المسلح ، في حين كانوا يرفعون في اليد الأخرى غصن الزيتون ، وكان ذلك سر قوتهم . ومن أجل ذلك ، كان جلياً للعيان ، أنه حينما أعلنت الحكومة الجزائرية في كانون الثاني ـ يناير ـ **١٩٦١** ، أنها على استعداد لأن تقبل بصورة رسمية الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، استجابة لقرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، انما فعلت ذلك رغبة منها في السلام ، وفي الحرية التي تستهدف السلام ، ولقد أخذت الحكومة الجزائرية زمام المبادرة ، وأدى ذلك الى (مؤتمر إيفيان) الذي عقد في أيار ـ مايو ـ **١٩٦١** . وكان سرور المحافل الدولية كبيراً إذ اعتقدت أن فرنسا قد تخلت في النهاية عن أسطورة (الجزائر الفرنسية) ، غير أن هذا السرور ما لبث أن تحول إلى إحباط عندما فشلت المفاوضات بسبب عودة فرنسا إلى عنادها القديم في موضوع (**الصحراء ووحدة التراب الجزائري**) وكان حرياً بالجنرال (ديغول) الذى ارتبط

اسمه (بشمال أفريقيا) أن يكون أكثر معرفة بالتاريخ والجغرافيا ، إن وحدة الجزائر حتمية ـ كالقدر ـ وإن سلامتها الإقليمية ، بشواطئها وجبالها وصحرائها ، حاسمة قاطعة ، لا تقبل النقاش او الجدَل ، وقد رفضت الجزائر أن تطرح هذه الأمور على مائدة المفاوضات حتى لو أدى ذلك الى أن تصبح الحرب الجزائرية ـ الفرنسية (حرب المائة عام)[1] .

المهم في الأمر ، هو أن المفاوضات قد أظهرت بوضوح تام موقف الطرفين (الجزائري والفرنسي) من المفاوضات ، ولقد أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، في عشية (مؤتمر إيفيان) أي في يوم (١٩ ـ أيار ـ مايو ـ ١٩٦١) بياناً سياسياً من مقرها في تونس تضمن ما يلي : « ستبدأ المفاوضات في ـ إيفيان ـ غداً بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية ، وسيحضر وفدنا هذا المؤتمر برغبة أكيدة للوصول إلى حل حاسم للمشكلة التي نشأت منذ ـ ١٣٠ ـ عاماً ، وعلى أمل الوصول الى نهاية للحرب ، وقد بات السلام ممكناً إذا ما توفرت الضمانات التي لا بد منها .

إن هدف الاجتماع في (إيفيان) يجب أن يكون تحرير الجزائر تحريراً حقيقياً كاملاً ، وإن معنى هذا ، **هو أن الشعب الجزائري يجب أن يجد نفسه متحرراً من العبودية ، بعد أن أخضع طوال مائة وثلاثين عاماً للقانون الفرنسي ، قانون الأقوى ، وقد قاتل الجزائريون من أجل استقلالهم منذ أن حملوا السلاح في الفاتح من نوفمبر ـ تشرين الثاني ـ ١٩٥٤ ، وحتى يومنا هذا ، ولقد استشهد**

---

(١) حرب المائة عام ، هي الحرب الفرنسية ـ الإنكليزية التي استمرت من سنة ١٣٣٧ حتى ١٤٥٣ .

من استشهد في سبيل هذا الاستقلال ، ولم تبخل الجزائر لتحقيق هذه الغاية بالأرواح والأموال ، وقد أصبح عسيراً أن نحصي عدد شهدائنا . وإن كفاح جيش التحرير الجزائري الذي لا يقهر ، هو الذي جعل مفاوضات الغد ممكنة ، وإن هذه المفاوضات يجب ان تيسر لشعبنا أن يمارس سيادته ممارسة حقيقية ، وأن يحقق استقلاله .

إن سياسة الجزائر الخارجية ، تهدف إلى إقامة علاقات مثمرة وثابتة مع جميع الشعوب ، وبطبيعة الحال مع الشعب الفرنسي ، وإن الجزائر قد أغنتها تجارب حرب السبع سنوات ، لترغب أن تساهم في بناء السلم العالمي ، وأن الجزائر المستقلة مستعدة أن تمد يدها إلى فرنسا، وهي مستعدة كذلك أن تحترم المصالح الإفرنسية التي لا تتعارض مع المصالح الجزائرية . وإنه من طبيعة الأشياء، أن الشعب الجزائري، متحرراً من قيود العبودية، ستكون له أحسن العلاقات بالشعب الفرنسي ، وسرعان ما تنتهي الحرب ، ويتحقق الاستقلال ، فإن العلاقات العادية بين الشعبين ليست ممكنة فحسب ، ولكنها مرغوب فيها . . . وسيكون أمام شعبينا مجال واسع للتعاون الحر. أما بشأن الأقلية الأوروبية، فإننا نأمل أن تفهم هذه الأقلية في الجزائر أننا على أبواب عهد جديد ، وأنه ليس لهم ما ينفعهم من ارتباطهم بالاستعمار ، وسيكون في الجزائر مكانة مرموقة لكل جزائري ، ونحن نتطلع إلى مستقبل مفعم بأمل السلام والتقدم للجزائر . وإذا كانت فرنسا مستعدة بإخلاص أن تقلب صفحة الماضي الاستعماري ، بصورة نهائية قاطعة ، فنحن مستعدون من جانبنا أن نضمد جراحنا ونتغلب على مشاعر المرارة في نفوسنا» .

لقد بدأت مفاوضات (إيفيان) من غير جدول أعمال متفق

عليه ، ولكن الحكومة الجزائرية لم تشأ أن تعلق أهمية على هذا الموضوع البالغ الأهمية ، وتجاوزت كل الجوانب الغامضة التي أحاطت بالمؤتمر وموضوعاته منذ البداية ، والتي لم يكن أقلها البلاغ الرسمي ، المبهم والغامض ، والذي أصدرته الحكومة الفرنسية يوم (٣٠ آذار - مارس - ١٩٦١) وتضمن : « بأن المفاوضات ستدور حول تقرير المصير والأمور المتصلة به » . ولم تشأ الحكومة الجزائرية أن تلفت النظر إلى هذه الصيغة المغلفة بالغموض ، وارتأت أن تسير في هذه الرحلة الى نهايتها ، رغماً عن الألغام التي كانت فرنسا قد زرعتها في الطريق منذ بدايتها . وبهذه الروح البناءة الخيرة ، اتجه وفد الحكومة الجزائرية إلى (إيفيان) ممثلاً لوزارات الخارجية والمالية والتنمية الاقتصادية والإعلام وجيش التحرير الوطني ، وكان الوفد مخولاً ببحث جميع القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية ومفوضاً أن يدخل في مفاوضات حرة مع فرنسا ، من غير شروط مسبقة ، إلّا ما نص عليه قرار هيئة الأمم المتحدة : « **تقرير المصير على أساس وحدة الشعب الجزائري . وسلامة الوطن الجزائري** »»

بدأ الوفد الجزائري محادثاته في (إيفيان) بإلقاء بيانه الذي تضمن فيما تضمنه ما يلي : « إن الموضوع الذي يواجهنا في هذه الدقيقة هو استئصال الاستعمار من جذوره ، وإن هاتين الكلمتين - استئصال الاستعمار - على إيجازهما تحددان المشكلة وتحددان الحل . إن القضية الجزائرية هي قضية استعمار ، ولذلك فإن حلها ، شأنها شأن جميع القضايا الاستعمارية هو باستئصال الاستعمار ، وليس هذا ما يفرضه المنطق البسيط فحسب ، بل إن هذه هي روح العصر ، بل هي روح اليوم الذي نعيشه . . . ان تقرير المصير يجب

أن يمارسه الشعب الجزائري في معزل عن أية شروط ، وإن استقلال الجزائر ليس معناه العداء للأجنبي ، وليس له أن يؤدي الى الكراهية . نحن نفهم الاستقلال في إطار العلاقات النافعة بين شعبين متحررين ، وإن هذه العلاقات يمكن تنميتها ، ويمكن أن تنفع الشعب الفرنسي والشعب الجزائري » .

***

عقد مؤتمر (إيفيان يوم ٢٠ أيار ـ مايو ـ ١٩٦١ ، ولم تمض أكثر من أربعين دقيقة على بدء الجلسة الافتتاحية ، وبينما كان الوفد الفرنسي يلقي بيانه ، أعلنت الحكومة الفرنسية عن (هدنة في الجزائر) . وكانت هذه الخطوة من جانب فرنسا مدعاة الى التقدير في ظاهر الأمر ، فوق أنها تدل على (التقى والورع) . ولكن لم تنقض لحظات بعد ذلك حتى أدرك الرأي العام العالمي حقائق الموقف ، وسقطت الأقنعة والستائر عن المحاولة الفرنسية : فقد انكشف أولاً أن هذه الهدنة هي هدنة فرنسية جاءت من طرف واحد حتى أن الحكومة الجزائرية لم تبلغ بها ، وتتطلب الهدنة الحقيقية على ما هو معروف اتفاقاً مسبقاً يتم الوصول اليه بالتفاوض بين الطرفين المتحاربين ، فإذا أعلنها طرف واحد فإنما هي (خدعة) لا (هدنة) ، ولا تكون إلّا تكتيكاً مفضوحاً ، خالياً من روح التكتيك . . .

لقد ظنت فرنسا انها بهذه الخطوة تستطيع ان تأسر خيال رجل الشارع في فرنسا ، وتربح الرأي العام العالمي ، وتحرج الحكومة الجزائرية ، ولكن فرنسا قد أخفقت في تحقيق هذه الأهداف الثلاثة ، فلقد خاب ظن المواطن الفرنسي في حكومته (الكذابة) وسخر الرأي العام العالمي من عقلية القرصنة الفرنسية ، وكان

الشعب الجزائرية أكثر هزءاً بهذه (اللعبة المكشوفة) التي لم تلبث أن فضحتها التعليمات الخاصة التي وجهها الحاكم العام الفرنسي في الجزائر : « **والتي خولت الجيش الحرية الكاملة للقيام بعمليات هجوم شاملة ، حيثما كان ، وبقدر ما تسمح الظروف** ». أما بالنسبة لموقف الحكومة الجزائرية من (الهدنة) ، فإنها بوغتت بهذا الاجراء، غير أنها لم تصب بالذهول ،فقد تمرست بأساليب اللعب الاستعمارية ؛ ولهذا فقد اعتبرت أن (الهدنة الفرنسية) هي (ضربة تسلل) سارعت بالرد عليها ، فأصدرت من مقرها بتونس يوم (٢١ - أيار - مايو - ١٩٦١) بياناً جاء فيه : « إنها لا تعلم شيئاً عن الهدنة الفرنسية » وبذلك لم يتيسر للخدعة أن تخدع أحداً . **وفيما يتعلق بجوهر المفاوضات في (إيفيان) فقد كان موقف الحكومة الفرنسية أسوأ من (حكاية الهدنة) ؛ فقد قدم الوفد الفرنسي يوم (٨ حزيران - يونيو - ١٩٦١) خطة لما أسماه (إزالة الاستعمار) وهي تتضمن بنوداً من شأنها (تطوير الاستعمار) ومن ابرز نقاطها :**

أ - دعم(الوجود الأوروبي) بضمانات كيانية ودستورية ، بما فيها حق التمثيل في (البرلمان الفرنسي) لهذه الجماعة الأوروبية ، وحقها في كيان منفصل . وبهذا فإن الخطة الفرنسية تقيم في داخل (الدولة الجزائرية) دويلة أوروبية ، أوروبية دائماً، ومفضلة متميزة باستمرار .

ب - اعادة إثارة الأسطورة القديمة (الصحراء الفرنسية) والمطالبة بفصلها عن الجزائر .

ج - المطالبة بإنشاء مناطق عسكرية داخل الدولة الجزائرية تكون تابعة لفرنسا ، وليست هذه قواعد حربية ، وإنما هي مناطق شاسعة بكاملها ، مخصصة لأغراض عسكرية ، ويكون لفرنسا عليها السيادة

الكاملة . وبهذا يكون لفرنسا دويلات عسكرية موزعة في كل مكان فوق التراب الجزائري ، وداخل كيان الدولة الجزائرية .

د ـ الدعوة لإنشاء نظام خاص في مدن معينة ، يعاد فيها تجميع الأوروبيين ، على نحو ما كانت عليه دويلات المدن في عالم اليونان القديمة .

لقد كانت الخطة الفرنسية خطة متكاملة هدفها تدمير مبدأ (تقرير المصير) و(تجزئة الوطن الجزائري) و(القضاء على وحدة الشعب الجزائري)، وفوق هذا وذاك ، فإنها تصنع من الجزائر مزيجاً غريباً وشاذاً من الأنظمة والكيانات : الدولة الأوروبية دولة المدن ، دولة الصحراء ، وأخيراً دولة الجزائر . وعلى الرغم مما تتضمنه هذه الخطة من (فضائح مخزية) و(عيوب فاضحة) فقد مضى الوفد الجزائري في المفاوضات ، مفنداً المزاعم الفرنسية التي بنيت عليها الخطة، ومعارضاً المقولات الفرنسية ومجادلاً بصبر نافذ ، وحماسة دافئة ، ولكن جميع الحجج لم تقنع الوفد الفرنسي بضرورة الالتزام بمبادىء (هيئة الأمم المتحدة وميثاقها) . وفجأة، وبعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات ، قرر الوفد الفرنسي إيقاف أعمال المؤتمر، بدون إبداء الأسباب الداعية لذلك ، وكان هذا الموقف من جانب فرنسا ، بغير علم الوفد الجزائري أو موافقته ، يشابه تماماً موقف فرنسا من (حكاية الهدنة) في بداية أعمال المؤتمر . **واعتصم الوفد الجزائري ـ كعادته ـ بالصبر وبعد النظر ، « فأعرب عن استعداده لاستئناف المفاوضات حينما يحلو للفريق الفرنسي العودة لممارسة لعبة المفاوضات »** . وبدلاً من أن تنصرف فرنسا إلى دراسة الموقف من جديد ، فقد عملت على إلقاء مسؤولية الفشل على عاتق الوفد الجزائري ، وألقى الوزير الفرنسي لشؤون الجزائر ـ مسيو لويس

جوكس ـ بياناً في الإذاعة والتلفزيون جاء فيه مايلي : « . . . نحن لم نتمكن من معرفة موقف جبهة التحرير الوطني الجزائرية بصدد أي موضوع من المواضيع المطروحة على المؤتمر ، حتى أننا وجدنا أنفسنا نلام للقرار الذي اتخذناه بشأن وقف الأعمال الحربية ، ذلك القرار الذي أعتبر مناورة عسكرية . . . وفي المواضيع الأخرى ، كان ممثلو جبهة التحرير الوطني الجزائرية يقيدون أنفسهم بأمور نظرية مجردة ، أو يلتزمون الصمت ، أو أنهم يعربون عن نوايا طيبة ، سرعان ما نجدها تطير في الهواء حينما نحاول أن نمسك بها » .

لم تكن هناك حاجة لدحض المزاعم التي طرحها ـ الوزير الفرنسي ـ ذلك ان الوفد الجزائري كان قد قدم بياناً رسمياً الى (مؤتمر إيفيان) في يوم (١٠ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦١) مرفقاً بمذكرة تضمنت ما يلي : « إن الخطة الجزائرية قد أخذت باعتبارها جميع الحقائق ، وجميع العوامل الإنسانية والنفسية في نطاق خطة صادقة لإزالة الاستعمار والتعاون المثمر » .

ولقد ركز البيان الجزائري على مجموعة النقاط التي أثارها الوفد الفرنسي ، وأبرزها :

١ ـ الموقف من قضية الصحراء .

٢ ـ الموقف من الأقليات الأوروبية .

٣ ـ الموقف من محاولات (تقسيم الجزائر) .

وتميز البيان الجزائري بالوضوح التام ، والصراحة المطلقة ، لا لبس ولا غموض ، ولا مناورات خداعية ، ولم يكن باستطاعة الوفد الفرنسي إغماض عينيه أمام وهج شمس الحق الساطعة ، فلم يكن أمامه إلّا الفرار من (حلبة المفاوضات) وهذا ما فعله . وعرف العالم كله ، موقف الطرفين المتصارعين على حلبة (الصراع السياسي) ،

فزاد موقف فرنسا تدهوراً . وتتطلب فقرات (البيان الجزائري) في الواقع ، وقفة قصيرة عند كل فقرة من الفقرات .

أ ـ قضية الصحراء

الصحراء الجزائرية هي الجزء الجنوبي من الجزائر ، وقد عرفت بأسماء مختلفة مثل (الجنوب القسنطيني) و(جنوب ولاية الجزائر) و(الجنوب الوهراني)، وليس هناك من وصف آخر يطلق على (الجنوب الجزائري) الذي يشغل أرضاً مساحتها مليون ونصف المليون من الكيلومترات المربعة ، تعادل أربعة أضعاف مساحة فرنسا ذاتها ، وقد اكتشف فيها الغاز الطبيعي والبترول غداة الحرب العالمية الثانية .

ويظهر أن تفجر الثروات في الصحراء الجزائرية قد حرك أطماع الاستعمار الفرنسي ، تدعمه السياسة الاستعمارية الدولية، وخشية أن يؤدي استقلال الجزائر إلى القضاء المبرم على أهدافه ، فقد انبرى يحاول اختلاس القسم الصحراوي من الجزائر متذرعاً بمختلف الذرائع الواهية . وفي الوقت الذي كانت تنطلق فيه هتافات مجنونة على غرار (من دنكرك إلى تامانراست) تتغنى بها جماعة تتوهم في غمرة الرقي السحرية أن مجرد ترديد رغبة يكفي لتوليد حقيقة ، في ذلك الوقت ، كانت الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي يقيمان الطقوس ذاتها ، فيتخيلان أن سن قانون ، وإصداره ، يكفيان لإسباع الحياة على وهم خرافي . وعلى هذا النمط ، حاولوا أن يعلنوا أن الصحراء الجزائرية هي (أرض فرنسية) بشكل (نهائي ورسمي وسيادي) ، ومجرد الادعاء يضاهي بقوة السحر برهاناً ساطعاً ، في نظر جماعة (بوجاد) : « إن سيادتنا على الصحراء لا تقبل النزاع . وإذن ، فهي أرض من الوطن ، ويعود إلى

البرلمان - الفرنسي - أن يرسم ذلك بشكل قانوني ، منعاً لكل التباس »[1] . وآخرون من رجال السياسة يرون ان فرنسا قد وضعت يدها على « **مال متروك لا صاحب له** » . طبعاً ، فالمسألة مسألة أرض خالية لا يقطنها أحد ولا يملكها أحد !! وأولئك المليون مخلوق بشري من أبناء صحراء الجزائر ؟ إنهم غير موجودين ، بإرادة القانون ووقاحة الاستعمار !! **لقد أصبحت عادة من العادات تلك الصيحة التي يرددها رجال فرنسا في الجزائر** ، **كلما دخلوا مكاناً ليس فيه سوى المسلمين** : « **لا يوجد أحد** » ، **أما (آل رغيبة) و(الطوارق) و(الهقار) و(العجار) و(سكان الواحات) فليسوا جميعاً سوى ذرات من الرمال** .

ومعلوم أن الأرض تعتبر خالية - بلا صاحب - منذ الوقت الذي لا تمارس عليها أية سلطة ، والصحراء الجزائرية ينطبق عليها هذا التعريف في نظرهم ، لأن القبائل التي تقطنها لا عهد لها بمفهوم السلطة والسيادة على النحو المعروف لدى الأوروبيين في قانونهم الدولي العام . وليس بالإمكان الإنحاء باللوم على (قيصر) لأنه كان يجهل البارود ، ولكن ذلك مثال التعليل الاستعماري القائم على عناصر يعتبرونها في قاموسهم مطلقة على حين أنها ليست إلّا نسبية ، وهم لا يلتفتون ، مع ذلك ، إلى واقع أن هذه القبائل التي يعترفون بأنها (محاربة موهوبة) إنما تقيم لسيادتها واستقلالها مفهوماً يتّسم بالغيرة ، بل حتى بالمغالاة . وتبقى الحقيقة الوحيدة ، وهي أن فرنسا لا تملك سنداً قانونياً صحيحاً يخولها ضم الجزائر اليها ، سواء في ذلك القسم الشمالي منها أو الجنوبي ، وليست فرنسا سوى سلطة

---

(١) الثورة الجزائرية والقانون - محمد البجاوي - ص ٣٤٩ - ٣٨١ .

احتلال في الصحراء الجزائرية ، كما في باقي أنحاء البلاد . ومن مظاهر هذه الحقيقة أن أراضي الجنوب الجزائري ظلت تخضع للإرادة العسكرية الفرنسية ، وتحكم بموجب قوانين خاصة تطورت في ثلاثة مراحل متميزة :

١ ـ الفترة الأولى : وفيها حكمت الصحراء بموجب (القانون الصحراوي) من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٤٧ .

٢ ـ الفترة الثانية : وفيها حكمت الصحراء بموجب قانون ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٧ .

٣ ـ الفترة الأخيرة : وفيها حكمت الصحراء بانشاء (المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية) .

* * *

عندما سنت السلطات الفرنسية عام **١٩٠٢** قانوناً ظل طوال نصف قرن هو النظام الأساسي لأراضي الجنوب الجزائري ، لم تشأ تلك السلطات أن تفصل عن الجزائر جزءاً من أرضها . وعلى هذا فإن القانون لم يحدث قط كياناً سياسياً ، وإنما اكتفى بإقرار تنظيم من النوع الإداري المحض ، بعد أن اعترف بأن أراضي الجنوب تؤلف جزءاً لا يتجزأ من الجزائر . فالأمر الذي حمل البرلمان الفرنسي على إنشاء وحدة إدارية دعيت (بالجنوب الجزائري) لم يكن الرغبة السياسية في تجزئة الجزائر ، وإنما مرده إلى اعتبارات مالية صرف ، وقد قال مشرع القانون :

« أيها السادة ! . لقد أفصح البرلمان عن رغبته في أن يرى نفقات احتلال أراضي الجنوب الجزائري ، مقصورة على ما هو جد ضروري ، ومن بين الوسائل المؤدية إلى هذه النتيجة ، وسيلة أشارت إليها لجنة الميزانية في المجلس لعام **١٩٠٢** ، وهي تقضي

بأن تنتظم أراضي الجنوب في وحدة إدارية متميزة لها ميزانيتها التي تغذيها ضرائب محلية . وقد أقر المجلس على هذا الأسلوب ، فصادق في ١٩٠١/١٢/٢٣ ، مشروع قرار نص على : أن المجلس يدعو الحكومة إلى دراسة مشروع تنظيم إداري ومالي للجنوب الجزائري » .

ومن الملاحظ ، إذن ، أن أراضي الجنوب كان معترفاً بأنها ليست سوى (الجنوب الجزائري) وأن المشروع لم يهدف ، ولا أحكام القانون ذاته قد رمت ، إلى إقامة وحدة سياسية منفصلة عن الجزائر .

ومن الملاحظ أيضاً أن قانون عام ١٩٠٢ ، قد أكد حقيقة وحدة الأرض الجزائرية ، فالضرائب والرسوم التي تجبى في أراضي الجنوب ، شأنها شأن الضرائب والرسوم المفروضة على أي جزء آخر من الجزائر ، كانت فيما مضى ، تغذي ميزانيات الجزائر وولايات وهران والجزائر وقسنطينة ، وكل ما هدف إليه قانون عام ١٩٠٢ هو الاقتصاد والتوفير ، بتخصيص موارد الموازنات المحلية للنفقات المحلية ، أي أن توضع موازنة خاصة لما أسماه المقرر البرلماني (بالصحراء الجزائرية) . وما التقرير الذي رفع من (لجنة الجزائر) إلى (مجلس الشيوخ الفرنسي) إلاّ تـأكيد للعوامل ذاتها والهادفة إلى تخفيض نفقات الميزانية لما كان معترفاً بأنه يؤلف ، دونما ريب ، (القسم الجنوبي للجزائر) أو أيضاً (الجزء الآخر من الجزائر) وفقاً لما تضمنه التقرير المشار إليه : « يبدو أن هذا الجزء من الجزائر يمكن وضعه تحت إدارة خاصة ، دونما محذور ، بحكم تربته ومناخه وعادات أهله ، والدور الذي يضطلع به في مستعمرتنا الأفريقية الجميلة . . . أما الاحتفاظ بهذين الجزئين من الجزائر مدة أطول

تحت إدارة واحدة ، وفي حدود موازنة واحدة ، فإنه ينطوي على عدم الانصاف ، ومن شأن هذه الطريقة أن تلحق الضرر بالجزئين معاً » .
هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن قانون عام **١٩٠٢** قد سبقته استشارة الهيئات الجزائرية المختصة ، ولا سيما العناصر المالية والمجلس الأعلى في شأن المشروع الحكومي ، وقد انتهت هذه الهيئات إلى الموافقة على نص المشروع بعد أن أجيب إلى طلبها الرامي إلى اخضاع كل مشروعات الموازنة الخاصة بأراضي الجنوب لتمحيصها ودراستها .

وعلى هذا فإن التنظيم الإداري المستوحى من دواعٍ مالية معروفة لم يسفر عن شيء ، سوى تعزيز المركزية لا لصالح (حكومة باريس) بل لمصلحة (السلطة الحاكمة في مدينة الجزائر) . ولقد هدف قانون (١٩٠٢) وجميع النصوص اللاحقة إلى تحقيق ما يلي :

أ ـ تقليد الحاكم العام في الجزائر (وليست أية سلطة خارج الجزائر) السلطات اللازمة لإدارة أراضي (الجنوب الجزائري) .

ب ـ الحد من نظام الإدارة الخاصة المقرر لأراضي الجنوب ، عن طريق الإبقاء على الوحدة بين الشمال والجنوب في بعض المجالات الإدارية .

ج ـ المحافظة على مبدأ الوحدة السياسية بين جزئي الجزائر ، وتطبيق هذا المبدأ .

وهكذا كان الحاكم العام للجزائر هو الذي يمارس إدارة اراضي الجنوب الجزائري بصورة مباشرة ، وعن طريق دائرة تدعى (إدارة أراضي الجنوب) ملحقة بمكتب الحاكم العام في مدينة الجزائر .

وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، وفي مجال القضاء الإداري ، كان الاختصاص المعقود لمجالس ولايات وهران والجزائر وقسنطينة يشمل أراضي الجنوب المقابلة ، أي أراضي عين صفرا ، وغرداية ، وتقرت والواحات .

وعلى هذا النحو ، جاء الأمر الصادر في ١٧/٨/١٩٤٥ ، في شأن انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية الذي نص في مادته (الرابعة عشرة) بوضع مرسوم يحدد كيفية تطبيقه في الجزائر ، وقد صدر مرسوم التطبيق في اليوم ذاته ، فمنح الجزائر (٢٦) مقعداً توزع مناصفة بين فرنسيي الجزائر ومسلمي الجزائر : « فكانت ولاية وهران ـ عين الصفرا تنتخب خمسة نواب عن الفرنسيين وثلاثة نواب عن المسلمين ، وكانت ولاية الجزائر ـ غرداية تنتخب خمسة نواب عن الفرنسيين وأربعة عن المسلمين ، وكانت ولاية قسنطينة ـ تقرت تنتخب ثلاثة عن الفرنسيين وستة عن المسلمين » . وواضح أن التمثيل النيابي للجزائر قد شمل الجزائر كلها ، بما فيها مناطق الصحراء[1] .

وعلى كل حال ، فعندما تم إلغاء نظام أراضي الجنوب في العام ١٩٤٧ ، ألحقت هذه الأراضي بجزائر الشمال ؛ وكان ذلك تأكيداً جديداً ، بوحدة التراب الجزائري ، جاء بتوجه القانون الصادر في

(١) تضمنت مواد القانون ٢٣/٩/١٩٤٨ ملحقاً يضم قائمة الدوائر الانتخابية في ثلاث مجموعات :

أ ـ ولاية وهران وأراضي عين صفرا : (توات ، وقرارة ، ومراكز ناغيت ، وبني عباس ، الخ . . .) .

ب ـ ولاية الجزائر وأراضي غرداية : (ملحقات غرداية ، ومركز القليعة الخ . . .) .

ج ـ ولاية قسنطينة وأراضي تقرت : (الواد ، وتيد يكلت ، وهقار ، وعجار الخ . . .) .

١٩٤٧/٩/٢٠ ، الذي تضمن نظام الجزائر الأساسي ، فقد ألغت المادة ـ ٥٠ ـ من هذا القانون أراضي الجنوب في نصها القائل :

« **يلغى النظام الخاص بأراضي الجنوب ، وتعتبر هذه الأراضي ولايات ، وتحدد بقانون ، بعد استطلاع رأي الجمعية الجزائرية ، الشرائط التي بمقتضاها تؤلف هذه الأراضي كلاً أو بعضاً ، ولايات متميزة ، أو ولايات مندمجة في الولايات الموجودة أو التي ستنشأ .**

يلغى المرسوم الصادر في ٣٠/ ٩/ ١٩٠٣ وتدمج ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر اعتباراً من أول كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٤٨ » .

لم ينجم عن صدور هذا القانون أي تغيير ، باستثناء إلغاء موازنة أراضي الجنوب ، وإدخالها في صلب موازنة الجزائر ، وحتى صلاحيات الحاكم العام بقيت كما هي ، وقد مارس (مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر) الذي أنشىء منذ شهر آذار ـ مارس ـ ١٩٤٨ ، نشاطه الرئيسي في المناطق التي أصبحت تؤلف منذ العام ١٩٥٧ مجموعة (ولايات الواحات وسواره) ، وكانت مدينة الجزائر تتحمل في موازنتها قسماً من نفقات هذا المكتب . وجدير بالملاحظة أن المرسوم الصادر في ١٩٥٧/٧/٢٣ ، بتعديل النظام الأساسي للمكتب المذكور ، لم يخرج القسم الصحراوي من دائرة نشاط المكتب في حين أن هذا المرسوم صدر بتاريخ لاحق لإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية . **ويلاحظ أيضاً أن الحاكم العام للجزائر هو الذي منح الرخص الثلاثين الأولى للتنقيب عن الفحوم الهيدروجينية في الصحراء الجزائرية** .

تبع إلغاء قانون (١٩٤٧) طرح مشاريع عديدة ومتنوعة ، لم يكتب لأحدها النجاح ، وكما أن عوامل اقتصادية تتعلق بالموازنة ،

هي التي أدت في العام (١٩٠٢) إلى وضع تنظيم إداري جديد للقسم الجنوبي من الجزائر ، كذلك ، فإن المصالح الاقتصادية الرأسمالية الكبرى تدخلت منذ العام (١٩٥٠)وانتهى بها المطاف إلى تنظيم آخر جديد . وهناك عاملان مارسا دوراً قوياً ؛ فمن جهة ، أثار اكتشاف البترول والغاز بكميات كبيرة مطامع الرأسماليين ، ومن جهة ثانية فإن تصميم الشعب الجزائري على انتزاع استقلاله جعل هؤلاء الرأسماليين يخشون ضياع ثروات الجزائر الصحراوية . ومنذ أن طرح في العام (١٩٥٥) مشروع تأميم الصحراء، برزت إلى الوجود - في باريس - مجموعة من الاقتراحات ومشاريع القوانين.

كان من أخطر المشاريع المقدمة مشروع فصل الصحراء عن الوطن الجزائري ، وقد تصدت الإدارة الاستعمارية في الجزائر لمحاولات التقسيم ، ويمكن في هذا المجال العودة إلى ما أعلنه رئيس الجمعية الجزائرية من على منبر الجمعية ، وبحضور الحاكم العام للجزائر (روجيه ليونار) يوم ١٩٥١/١١/٢٧ .

« . . . لما كنت عالماً بمشاعركم جميعاً ، فقد أعلنت لرئيس الحكومة ووزير الداخلية في باريس ، أن الجنوب الجزائري يؤلف بلا جدال ، جزءاً لا يتجزأ من الجزائر » .

وعندما ازدحمت مكاتب الجمعيات الفرنسية المختلفة بمشروعات واقتراحات القوانين الهادفة إلى تجزئة الجزائر ، ثارت من جديد مناقشة حادة حول الموضوع في (الجمعية الجزائرية) في تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، وكان (السيد لوهورو) في جملة المتحدثين ، باعتباره مندوب أراضي الجنوب في (الجمعية الجزائرية) وباعتباره واضع تقرير ربط هذه الأراضي بالجزائر ، فقال ما يلي :

« . . . إن القول بأن الجزائر تنتهي عند الأطلس الصحراوي ، لا يعدو أن يكون مجرد بدعة ، إن هذا معناه إنكار حقائق الجغرافية البشرية ، بل إنكار أبسط مبادىء الجغرافية . وإذا كانت لجنة الداخلية قد اعتبرت هذا النتوء حداً فاصلاً بين الشمال والجنوب ، فلا ريب أنها لم تقدر خطأها ، فهي إنما تقتطع عامدة أراضي تطواف بعض القبائل البدوية ، وتخضع هذه الأراضي لنظامين إداريين مختلفين ، وبذلك تهيء تعقيدات متعددة ومتنوعة تحمل في ثناياها آثاراً سيئة على النظام العام » .

وقد انتهت المناقشات إلى تبني قرار ، واقتراح ، فالقرار قد نص على ما يلي :

« . . . الجمعية الجزائرية .

تحتج على كل بتر يطرأ على جزء من أرض الجزائر ، ابتغاء دمجه في أرض مستقلة ، ترتبط مباشرة بالحكومة الفرنسية ».أما الاقتراح ، وعنوانه مثير في حد ذاته لأنه : « يتعلق بالمحافظة على وحدة الأرض الجزائرية » ونص على ما يلي : « الجمعية الجزائرية ، مضطربة من جراء مشروع قانون تأميم الصحراء الذي يقتطع من الجزائر أراضيها الجنوبية . نحتج بشدة ضد أي مشروع يفضي إلى مثل هذه النتيجة » . وهكذا ، فحتى المدافعون عن الاستعمار الفرنسي المجنون في الجزائر ، قد انبروا ، بدافع من حب الاستئثار بكل شيء ، يؤيدون بحماسة شديدة الفكرة التاريخية والقانونية القائلة بوحدة الأرض الجزائرية .

استمرت (الجمعية الجزائرية) في صراعها من أجل المحافظة على وحدة الأرض الجزائرية ، حتى توارت عن المسرح بمقتضى المرسوم الصادر في ١٢/٤/١٩٥٦ . وفي كانون الأول (ديسمبر)

من السنة ذاتها ، رفع إلى البرلمان الفرنسي مشروع قانون يقضي بإحداث : « منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية » ، ولم يقو إحداث هذا القانون على المساس بالوحدة السياسية لشمال الجزائر وجنوبها .

لقد قدمت خلال تلك المرحلة ، إلى البرلمان الفرنسي ، مشاريع قوانين كثيرة ، بهدف إخضاع الصحراء ، تعسفاً ، لنظام أساسي فرنسي ، ويمكن من خلال هذه المشاريع ، ملاحظة وجود تيارين فكريين :

١ ـ كانت بعض مشاريع القوانين تهدف إلى إقامة تنظيم إقليمي للصحراء ، ذي طابع سياسي ـ إداري . وبمقتضى هذا التنظيم يفصل عن كل من (الجزائر) و(موريتانيا) و(السودان) و(النيجر) و(تشاد) أقسامها الصحراوية ، ثم يجري تجميع لأراضي المفصولة ، ويوضع لها من طرف واحد نظام أساسي يجعل منها (إقليماً وطنياً فرنسياً) .

٢ ـ وكانت هناك مشاريع قوانين أخرى لا تتجاوز في طموحاتها حدود إجراء : « تنظيم اقتصادي لمجموعة الصحارى الجزائرية والموريتانية . الخ . . . من غير ما مساس بالنظام الأساسي لكل من هذه الأجزاء . ولعل من الأهمية بمكان ، ملاحظة أن أنصار اقامة وحدة إقليمية باسم (أفريقيا الصحراوية الفرنسية) أو (الاقليم الوطني الفرنسي) قد أخفقوا في مساعيهم ، فلم يتخذ أي قرار بالتجميع ، كما استبعدت فكرة التنظيم السياسي ، وتغلبت فكرة التنظيم الوظيفي ، ولا تعدو المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية من أن تكون جهازاً ذا أهلية اقتصادية واجتماعية ، وهي بحكم نوعية اختصاصها عاجزة عن المساس بالسيادات الإقليمية ، واسقلالها . وعلى هذا ، فإن قانون ١٠/١/١٩٥٧ ، لم ينشىء (إقليماً) وإنما

خط (محيطاً) . وهذا التعبير الأخير ورد في المرسوم الصادر في ١٦/١٠/١٩٥٧ بخصوص التركيب الإداري والمالي (للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية) . وقد أقر قانون عام ١٩٥٧ الصفة الجزائرية الخالصة لأراضي الجنوب المجمعة بقصد الاستثمار داخل محيط (المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية) ، حيث نصت (المادة الأولى) من مشروع القانون الحكومي على ما يلي :

« **أحدثت منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية ، غايتها استثمار المناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية ، وتنميتها الاقتصادية ، ورفع مستواها الاجتماعي ، وتشترك فيها الجزائر وموريتانيا والسودان والنيجر وتشاد** » . **والنص الذي رجحت كفته ، وأصبح آخر الأمر قوام (المادة الأولى) من قانون ١٠/١/١٩٥٧ . ليس أقل وضوحاً إذ يقول : « أحدثت منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية ، يشترك في إدارتها كل من الجزائر وموريتانيا والسودان والنيجر والتشاد** » . وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسة الجديدة لم تكن تمتلك في حد ذاتها قاعدة إقليمية ، ذات تنظيم قانوني خاص ، وتلك ظاهرة تتجلى أيضاً في واقع أن هذا الجهاز المنضد ، ذا الاختصاصات الوظيفية من النوع الاقتصادي والاجتماعي البحت ، يقع مركزه في (باريس) وليس داخل المحيط الصحراوي .

وعلى كل حال ، فقد جاءت الثورة الجزائرية لتقلب المخططات الإفرنسية رأساً على عقب ، في شمال الجزائر وجنوبها ، وتبع ذلك نقل المشاكل التي تتعلق بالجزائر - بما فيها قضايا الجنوب - إلى (باريس) ، حيث أصبحت معالجتها من اختصاص رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ، يعاونه وزيران يختص أحدهما (بالقضايا

الجزائرية) ويختص الآخر (بقضايا الصحراء) ، وقد تم ذلك بموجب مرسوم ١٩٥٧/٨/٧ حيث تم إحداث ولايتين في الجزائر الصحراوية : (ولاية الواحات) ومركز إدارتها (الأغواط) ، وولاية (سوارة) ومركز إدارتها (كولومب بيشار) ، وتخضع هاتان الولايتان لنظام إداري وتشريعي مماثل ، من جميع الوجوه ، للنظام المطبق في ولايات شمال الجزائر ، بحيث أن التوزيع الوظيفي بين الوزيرين لا يبدو مخلاً بالوحدة الجزائرية .

* * *

كانت تلك لمحة تاريخية لعلاقة فرنسا بالصحراء ، وعندما عادت فرنسا في محادثات (إيفيان) لطرح قضية الصحراء ، تقدم الوفد المفاوض الجزائري ببيانه (يوم ١٠ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦١) وجاء فيه : « إن الجزائر لن تنسى بأن الصحراء تحت السيادة الجزائرية ، ستكون مفتوحة أمام الانتاج الكامل ، وأن تستغل ثروتها إلى أبعد حد ، وسنأخذ بعين الاعتبار مصالح الأقطار المجاورة ، وكذلك مصالح أفريقيا وفرنسا ذاتها ، وسيكون المجال مفتوحاً كذلك أمام جميع الدول الراغبة في التعاون معنا على قدم المساواة ». ثم صدر عن الحكومة الجزائرية بيان جاء فيه : « إن الحكومة الجزائرية ، تميز بين السيادة على الصحراء ، وموضوع استثمار ثرواتها الطبيعية . إن الثروة الطبيعة يجب أن تنتفع بها أفريقيا عن طريق التعاون المثمر ، وإن هذا التعاون يمكن أن يتحقق مع فرنسا ، خصوصاً وأنها قد بدأت فعلاً في مشروعات الاستثمار » . ولكن فرنسا لم تقتنع بهذا المنطق الحر ، فحاولت استثمار فترة وقف مباحثات (مؤتمر ايفيان) للقيام بمحاولة جديدة ـ على طريقة الأسلوب الاستعماري القديم والمكشوف وهو فرق تسد ـ فاتصلت

بالدول المجاورة للصحراء ، وهمست في آذان المسؤولين بأن : « مطالب الجزائر بشأن الصحراء لن تترك لمصالحهم أي مجال ، وستسد الطريق على جميع ادعاءاتهم » . ولكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تمكنت من إحباط الخطة الفرنسية ، واتصلت بوزارات الخارجية في تلك الدول ، وأوضحت لها موقف الجزائر من (قضية الصحراء) ، وكانت النتيجة نصراً للجزائر وهزيمة لفرنسا . وتجلى ذلك في الموقف الرائع الذي أعلنته الدول الأفريقية ، في أن « موضوع الصحراء يمكن أن يحل بصورة ودية بين الدول الأفريقية ذاتها ، ولكن بعد استقلال الجزائر » .

استؤنفت المباحثات الجزائرية ـ الفرنسية من جديد في (لوغران) يوم ٢٠ تموز ـ يوليو ـ ١٩٦١ .

وفي هذه المرة تم إعداد جدول أعمال دقيق بناء على طلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ولم يترك هذا الجدول أي موضوع يتصل بتطبيق مبدأ (تقرير المصير) أو في الأمور التي يجب أن تقرر بالنسبة لمستقبل الجزائر ، وتولى الوفد الجزائري بسط القضية الجزائرية بصورة كاملة مفصلة . وفي موضوع الصحراء : « أكد الوفد الجزائري أنه يجب استطلاع جميع آفاق التعاون ،وأعلن من جديد استعداد الجزائر للوصول إلى اتفاق بشأن استثمار الصحراء ، ولكن على أساس انها جزء لا يتجزأ من الجزائر المستقلة » . ولكن الوفد الفرنسي بقي متخندقاً في خنادقه ، لا يتراجع خطوة واحدة عن مواقفه السابقة ، وربط مصير المفاوضات والمؤتمر بالصحراء ، كما ربط مصير الصحراء بالمصالح الفرنسية ، واعتبر أن الصحراء كانت لفرنسا ، وهي لذلك تشكل قضية (مستقلة بذاتها) ، متجاهلاً بذلك ، أن الصحراء تؤلف أربعة أخماس

الجزائر ، وأن وحدة الوطن الجزائري تعبير لا معنى له ، اذا كان أربعة أخماس الوطن يؤلف منطقة منفصلة قائمة بذاتها ، وأنه لا يمكن أن يكون هنالك وطن جزائري بدون الصحراء . إن الحديد في (تندوف) والفحم في (جنوب وهران) والمعادن المشعة في (الهقار) والزيت في (حاسي مسعود) و (الدحيبلة) والغاز في (الرمل) ، كل هذه الثروات الطبيعية يجب أن لا تكون سبباً في تجزئة الجزائر بل في وحدتها . إن هذه الثروة الطبيعية يجب أن تكون نعمة ، لا نقمة على الشعب الجزائري ، فإننا لا نعرف خطراً أدهى وأمر من التقسيم . وفضلاً عن ذلك ، فإن الأمم المتحدة ، منذ إنشائها ، وهي مهتمة بالمعاونة الاقتصادية والفنية تقدمها للدول النامية ، وأنها تكون ، بلا شك ، هزيمة منكرة للأمم المتحدة ، إذا كان على أي بلد أن يحرم من سيادته على رقعة من أرضه بسبب الثروة الطبيعية الكامنة فيها . إن الجزائر ، وهذا أقل واجبات الأمم المتحدة ، يجب أن تساعَدْ حتى تساعد ذاتها في استثمار ثرواتها الطبيعية . إن سيادة الجزائر على الصحراء هي أولى المقومات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر ، والجزائر لم ترفض أي اقتراح معقول لاستثمار الصحراء في إطار الدولة الجزائرية المستقلة ، ولكن اقتطاع الصحراء يؤدي إلى تهشيم الوطن الجزائري ، وإلى إفقار الشعب الجزائري . غير أن الوفد الفرنسي لجأ آخر الأمر إلى محاولة أخيرة ، فقد اقترح في محادثات (لوغران) أن تجمد قضية الصحراء وأن توضع في (الثلاجة) . إلاّ أن الوفد الجزائري رفض هذا الاقتراح بكل تصميم، ذلك أن كل شيء يمكن أن يجمد ويوضع في الثلاجة إلاّ الصحراء . إن الصحراء بطبيعتها تأبى أن تحتويها أية ثلاجة !! وبعد هذا راح رئيس الوفد الفرنسي يهزأ

بالوفد الجزائري والموقف الجزائري ، فقال : « أعلن الوفد الجزائري أنه مستعد أن يبحث كل شيء ، وأن يذلل كل الصعوبات ، وأن يقترح صيغاً متعددة وصولاً إلى الاتفاق ، ولكن الوفد الجزائري ، وفي أول جلسة من جلسات المؤتمر وقف جامداً أمام كلمة ـ الصحراء ـ ورفض أن يسير خطوة واحدة قبل أن نعترف له بالسيادة على الصحراء » . وحاول الوفد الفرنسي ، ليبرر موقفه من قضية الصحراء ، تجاهل ما أعلنه الوفد الجزائري : « وهو الاعتراف بالسيادة الجزائرية على الصحراء » واقترح : « أن يكون مصير الصحراء مرهوناً بما تقرره مجموعات السكان في الصحراء ، وأن يقوم ترابط بين الصحراء وفرنسا والجزائر لإنهاء المشكلة » ، وقد جاء الرئيس (ديغول) ليؤكد هذا الاتجاه ذاته ، وذلك في مؤتمره الصحفي الذي عقده في (٥ ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩٦١) في قصر (الإليزيه) حيث أعلن : « إن مجموعات السكان الذين يقطنون في الصحراء ، يجب أن يؤخذ رأيهم بشأن مصيرهم وفق شروط تتلاءم مع تفرقهم في الصحراء وتعدد تجمعاتهم » .

* * *

أكد سكان الصحراء ، تلاحمهم مع شعبهم الجزائري ، وحملوا السلاح مع المجاهدين لمقاومة الاستعمار الفرنسي ، وكان ذلك الاستفتاء الحقيقي (لتقرير مصير وحدة التراب الجزائري) وإحباط المخططات الاستعمارية .

واتحدت الجزائر المجاهدة ، بصحرائها وشواطئها ، بسهولها وجبالها ، بمدنها وقراها ، وحققت أهدافها في الاستقلال . غير أن الجهود الفرنسية استطاعت تحقيق بعض ما تريد عبر (إعلان مبادىء



حواجز مرعبة ـ إلا للمؤمنين المجاهدين

التعاون من اجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء)[1] ، وإن مطالعة المحاولات التي سبق عرضها تلقي بعض الظلال على الوضع الذي أمكن تفجيره في قضية (الصحراء) التي باتت تشغل المغرب بقدر ما تشغل الجزائر وبقدر ما شغلت (موريتانيا) من قبل ، وهو الوضع الذي يستنزف قدرات المغرب العربي ـ الإسلامي ، ويصرفه إلى صراعات دموية مريرة ، لا مصلحة له فيها ، لا على المدى القريب ، ولا على المدى البعيد ، فهل من رشيد ؟ . . .

ب ـ قضية الأقلية الأوروبية .

لقد سبق طرح (قضية الأقلية الأوروبية) في تكونها وحجمها ودورها الاستعماري عبر البحث في الدراسات السابقة ، وفقاً لما كانت تتطلبه طبيعة البحث ذاته ، وما يهم البحث هنا هو التعرض لهذه القضية من خلال الصراع السياسي (الجزائري ـ الفرنسي) . فقد أثار الوفد الفرنسي المفاوض ـ فيما أثاره ـ أثناء مباحثات (إيفيان) قضية الأقلية الأوروبية ، وكان لدى الوفد الجزائري المفاوض كل الحجج الشرعية والقانونية وحتى الإنسانية لمعالجة هذه (القضية) معالجة رائعة . وقد تضمن بيان الوفد الجزائري الذي قدمه يوم (١٠ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦١) ما يلي :

« إن الجزائر لا تمنع الجنسية الجزائرية عن الأقلية الأوروبية ، ولكنها لا تفرضها عليها. إن الحكومة الجزائرية تعرض الجنسية الجزائرية على الأقلية الاوروبية، من شاء منهم أن يرغب فيها، وإن هذا الحل ينطوي على أقصى قدر من الواقعية والإنسانية والديموقراطية، وإن نتائج هذا الحل واضحة كل الوضوح، سيكون

---

(١) انظر (قراءات) في آخر هذا الكتاب النص الكامل لترجمة (الإعلان) المشار إليه .

لجميع الجزائريين من غير تمييز، نفس الحقوق، ونفس الواجبات، وسيشاركون في الحياة السياسية العامة للشعب » . أما فيما يتعلق بالضمانات المحددة الخاصة بالمستوطنين الأوروبيين ، فقد أعلن الوفد الجزائري ما يلي : « نحن حريصون أن نوضح تماماً حقوق الجزائريين الذين هم من أصل أوروبي . نحن على استعداد أن نبحث جميع الضمانات التي تكفل لهم الحقوق الإنسانية والمدنية ، سواء بالنسبة للأحوال الشخصية ، والتعليم ، والحرية الدينية ، أو في سائر المجالات التي تضمن لهم ممارسة جميع نشاطاتهم من غير إكراه ولا إجبار . . . إن الأوروبيين الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين فذلك حقهم ، وبهذا فإنهم يختارون أن يكونوا أجانب ، وبهذه الصفة ، فإنهم يستطيعون أن يتمتعوا بالضمانات المقررة ، أما الفرنسيون الذين يريدون أن يحتفظوا بجنسيتهم فنحن مستعدون أن نبحث موضوعهم بصورة واقعية ، مهما كان عددهم ، ومهما كانت أوضاعهم ، وبإمكاننا أن نحدد الضمانات التي تكفل لهم بصورة مشروعة الاستمرار في الإقامة في الجزائر ، في إطار السيادة الكاملة للدولة الجزائرية » .

أثناء ذلك ، كانت البعثة الجزائرية الدائمة لدى الأمم المتحدة ، تعمل باستمرار على شرح موقف الدولة الجزائرية المقبلة من قضية (المستوطنين الفرنسيين) ، وأكدت باستمرار : « أنها ستضمن لجميع الجزائريين جميع الحقوق ، من غير النظر إلى أصولهم ، غير أن الجزائر ترفض رفضاً قاطعاً أية فكرة من شأنها أن تمنح أية جماعة عنصرية امتيازات خاصة ، وتعتبر هذا العمل منافياً للديموقراطية . إن تصنيف الجزائريين على أسس عنصرية إنما هو تهديد للاستقلال الذي جاهد الشعب الجزائري من أجله زمناً طويلاً ، غير أن الحكومة

الجزائرية لا يغيب عن بالها الخصائص الذاتية للأقلية الأوروبية في النواحي الثقافية واللغوية والدينية ، لقد أعلنت الحكومة الجزائرية . المرة بعد المرة ، أنها على استعداد لأن تمنح الجنسية الجزائرية لجميع الأوروبيين الذين يرغبون أن يصبحوا جزائريين ، ومن ناحية أخرى ، فإن الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين ، وأن يستمروا في العيش في الجزائر ، فلهم الحرية الكاملة في ذلك ، وستتوافر لهم الضمانات اللازمة التي ستتفق مع السيادة الجزائرية ومع القوانين المعمول بها ، ونحن نتطلع إلى حل يستند إلى مفهوم الديموقراطية الصحيح . نحن نعترف بالخصائص الذاتية للأقلية الأوروبية ، نحن مستعدون أن نمنح الجنسية الجزائرية الكاملة والمساواة الشاملة للأقلية الأوروبية وفيها عدواً من أشد أعدائنا » ، **فماذا تطلب فرنسا أكثر من ذلك ، من الحكومة الجزائرية ؟؟ إن هذه الضمانات هي ضمانات مميزة ، تكاد أن تصبح نظاماً مفضلاً ، لم تمنحه أي من الخمسين دولة التي حازت على استقلالها، منذ أن نشأت الأمم المتحدة.**

لفد ذهب الرئيس (ديغول) بعيداً جداً في تمسكه بذريعة (الأقليات الأوروبية) حين قال :

«**يوجد في الجزائر ما يزيد على المليون من السكان من أصل أوروبي ، ومن المحال ترك هؤلاء تحت رحمة الغير** » . وهذه حجة فرنسية باطلة ليس لها ظل من الحقيقة والواقع ، فالحكومة الجزائرية لم يخطر في تفكيرها لدقيقة واحدة أن تضع الجالية الأوروبية تحت رحمة أحد ، وقد أعلنت باستمرار عن استعدادها لمنحهم حق الجنسية ، إذا أرادوا أن يكونوا مواطنين جزائريين ، وأن تمنحهم حق السكنى في الجزائر ،إذا كانوا يريدون أن يصبحوا من سكانها ، ومن غير جنسية جزائرية ، فماذا يطلب من الجزائر أكثر من ذلك حتى لا

تكون الجالية (الأوروبية) تحت رحمة (الغير) ؟؟ . . الأمر المعروف للعالم كله أن الشعب الجزائري قد رزح تحت رحمة الجالية الأوروبية طوال مائة وثلاثين عاماً ، ولعله من نافلة القول أن تتحقق المساواة في الجزائر بعد هذه الحقبة الطويلة من القهر القومي والاضطهاد الديني بين الأوروبيين وغير الأوروبيين ، **وإذا كان الرئيس ديغول لا يريد أن يصبح المليون من الأوروبيين تحت رحمة الغير ، فكيف يريد للعشرة ملايين جزائري أن يبقوا تحت رحمة الأقلية الاوروبية ؟؟** . . لقد عرضت الحكومة الجزائرية حق المساواة التامة بين الجميع ، ومن غير تمييز ، متجاوزة بذلك كل مخلفات الماضي التعيس ، وذكرياته الجارحة المريرة ، في حين كان الجنرال ديغول ينادي بالاستعلاء والتمييز العنصري ، فأكد بذلك حقيقة الديموقراطية الفرنسية ، وأسقط عنها وجهها الزائف .

لقد عملت الثورة الجزائرية وقياداتها السياسية والعسكرية ، على دحض خرافة (الأقليات الاوروبية) وأسقطت ذرائعيتها ، وبرهنت على أن كثيراً من الأوروبيين الموجودين في الجزائر ، يريدون العيش بسلام في الجزائر ، وقد كان تسامحاً كبيراً من الجزائر أن تحاول نسيان الماضي وتجاوزه ، وأن تقفز من فوق أنهار الدماء التي أهرقها هؤلاء الأوروبيون في الجزائر حتى يتمكنوا من استرقاق شعبها واحتكار ثرواته ونهب خيراته ، ويكفي الجزائر كبرياء وتيهاً أنها كانت في كل ما تفعله تتطلع إلى الأمام لا إلى الوارء ، متناسية آلام الماضي ومعاناته ، محاولة إسدال ستار العفو والغفران ، معلنة تصميمها على بناء الدولة الديموقراطية التي تستطيع الأقلية الأوروبية فيها أن تعيش بطمأنينة وسلام . إن (الحركة الأوروبية) التي يعلن عنها كثيراً ـ زوراً وبهتاناً ـ ليست حركة أوروبية في حقيقتها ، إنها من صنع القادة

(الجنرالات) المتقاعدين الباحثين عن السلطة ، المتطلعين إلى الحكم ، إنها أحلام القادة الكبار (المارشالات) يتآمرون ليصنعوا انقلاباً يأتي بالجمهورية السادسة ، ويحملون على رأسهم قائداً مغامراً ليصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية . ولقد كان موقف الجزائر من أمثال هؤلاء هو التالي : « **ليس في الجـزائر حركة أوروبية ـ لا تحت الأرض ولا فوق الأرض ـ وإن الأوروبيين ، حتى المتطرفين منهم، سيتصرفون تصرفاً لائقاً، وسيسلكون سلوكاً سوياً، عندما تقوم قوات الجيش الافرنسي الاستعماري بالجلاء عن أرض الوطن الجزائري . إن بعضهم يمثل في ظل حماية الاستعمار له . دور الطفل الذي أفسده الدلال وسوء التربية ، ولهذا فإنهم يتصرفون تصرف العابث بالقانون والنظام ، وحينما تغادر القوات المسلحة الفرنسية الثرى الجزائري سيخلدون إلى السكينة ، وينصاعون لحكم القانون ، أو إنهم سيحملون على الانصياع لحكم القانون العادل . انتظروا وانظروا** . . . » .

على كل حال ، لقد انكشف الموقف الفرنسي انكشافاً فاضحاً على يد الفرنسيين ذاتهم ، فلقد ألقى رئيس الوفد القرنسي للمفاوضات خطاباً (بالراديو والتلفزيون الفرنسي) في شهر آب ـ أغسطس ـ ١٩٦١ ، هتك فيه أسراراً غير كريمة عن مؤتمري (ايفيان) و(لوغران) ، ولقد أباح رئيس وفد المفاوضات والوزير الفرنسي لشؤون الجزائر ـ المسيو جوكس ـ لنفسه ، أن يتحدث عن الأقلية الإفرنسية واصفاً إياهم بكلمة (**مواطنونا**) ويوضح ذلك بجلاء تام ، ومن غير خفاء أو تستر ، الروح التي تعالج بها فرنسا موضوع (الأقلية الأوروبية) . وقد أمكن الرد على هذا الموقف بالمقولة التالية : « **إذا كان هؤلاء هم ـ مواطنوكم ـ**

فلماذا لا ترحلوا بهم إلى فرنسا ، حيث بإمكانكم أن تسبغوا عليهم كل الامتيازات التي تريدونها ، أما إذا كنتم تريدونهم أن يعيشوا في الجزائر فلا يمكن أن يظلوا مواطنيكم ، يجب أن يصبحوا جزائريين ، ولا حرج في القول أيضاً بأنه يجب عليهم أن يصبحوا أفريقيين . إن الرجل الأبيض في أفريقيا يجب أن يصبح أفريقياً ، ليس ذلك فحسب ، بل يجب على الرجل الأبيض في أفريقيا أن يسود وجهه ويبيض ضميره . . . إنه لا يستطيع أن يظل أفريقياً وأوروبياً في وقت واحد ، إن عليه أن يختار بين الاثنين . وفي كل الأحوال ، فإن الأوروبيين في أفريقيا يلقون من المعاملة ما هو أفضل بكثير من تلك المعاملة التي يلقاها الأفريقيون في أوروبا ، وهذا وحده يكفي أن يكون مفخرة للشرق وعاراً على الغرب » .

لقد زعمت فرنسا أن من حقها (حماية الأقلية الأوروبية) و(الدفاع عنها) وكان رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، حاسماً، ومعتمداً على القوانين الدولية ، قدر اعتماده على المفهوم الصحيح للديموقراطية . وقد تضمن بيان (الحكومة الجزائرية) تجاه هذا الموقف ما يلي :

« . . نحن متشددون فيما يختص بالسيادة الجزائرية في الميدانين الداخلي والخارجي ، وإذا توصلنا إلى فترة انتقال فنحن لا نتصور جلاء جميع القوات الفرنسية في فترة الانتقال . إن فرنسا ، وهي لا تبعد بأكثر من ساعة واحدة عن الجزائر - بالطائرة - لا يمكن أن تجد نفسها وقد عدمت وسائل الدفاع عن مصالحها أو عن الأقلية الفرنسية في الجزائر . ويصبح من واجب الفرنسيين خلال فترة الانتقال أن يكيفوا أنفسهم مع ظروف المستقبل الجديد . يجب أن يقوم تعاون بالنسبة للصحراء ، وفي شمال الجزائر ، يجب أن يكون

هناك تعاون في حقول الثقافة والمواصلات ، ولا مناص من أن يكون هذا التعاون مع فرنسا[1]، وسيرى العالم كله ، أننا سننظم قوة شرطة ـ بوليس ـ لحماية منشآت البترول والغاز ، الذي سيصدر أكثره إلى فرنسا وأوروبا الغربية ، لأننا نحن في أفريقيا لم نبلغ بعد المرحلة الكافية لاستهلاك كميات كبيرة من البترول والغاز . أما موضوع الأقلية الفرنسية فيجب أن نجد له حلاً سليماً ، وكل ما نطلبه أن لا يظل الفرنسيون يعتبرون أنفسهم مواطنين مميزين ، نحن مصممون على أن نمنحهم جميع الحقوق التي تكفل لهم حياة كاملة في الجزائر ، حتى لو لم تتوافر لديهم الرغبة ليكونوا جزائريين » .

* * *

لقد بذلت (الحكومة الجزائرية) ووفدها المفاوض ، كل الجهود الممكنة للوصول بالمباحثات حتى نهايتها ، وكان موقف الاعتدال الجزائري ، مثيراً للذهول ، غير أن جهة واحدة لم يطالها هذا الذهول وهي فرنسا الاستعمار ، لقد كانت تعتقد أنها تمتلك كل شيء ، ولم تتمكن الحجج الدامغة ، والمواقف المعتدلة أن تزحزحها عن اعتقادها (الخاطىء) ، فكان لا بد من الاستمرار في الصراع المسلح حتى نهايته ، غير أن الثورة الجزائرية وهي تمضي قدماً على دروب النصر العسكري لم تتراجع عن اعتدالها ، فأصدرت الحكومة الجزائرية بياناً قالت فيه : « نحن ندرك جيداً أن فرنسا لا تستطيع أن ترحل ثمانمائة ألف إنسان في ليلة واحدة » فأي موقف أكثر اعتدالاً من هذا الموقف المعتدل .

---

(١) انظر (قراءات) في نهاية هذا الكتاب حيث خصص مجال لعرض (الإعلانات) التي ألحقت باتفاقيات (ايفيان) في مواضيع التعاون الاقتصادي والمالي ، والتعاون الثقافي ، والتعاون الفني ، والتعاون العسكري

ج ـ قضية (تقسيم الجزائر)

بينما كان الوفد المفاوض الجزائري ، يمضي قدماً في طرح مواقف (الجزائر وحكومتها) بصراحة ووضوح ، كانت فرنسا تمضي بدورها قدماً في (اختراع المخططات الاستعمارية المتطورة) وكان موضوع (تقسيم الجزائر) في جملة (البدع) التي تفتقت عنها العبقرية الاستعمارية ، مستفيدة في ذلك من تجربة تقسيم فلسطين ، ومتجاهلة كل حقائق الموقف الجزائري ، ولقد كان أول رد فعل للوفد الجزائري على قضية (تقسيم الجزائر) ممثلاً بالمقولة التالية :

« إن الوفد الجزائري لم يعالج هذا الموضوع من الزاوية المعروفة ، لقد جعله الوفد الفرنسي موضوعاً إقليمياً تريد فرنسا من ورائه أن تحتفظ عليه بسيادة كاملة ، وبهذا فإنها تنتقص من وحدتنا الإقليمية ، وسيادتنا الوطنية » . وفي موضوع اقتراح الوفد الفرنسي بإقامة مناطق عسكرية تبقى خاضعة لفرنسا ، ذكرت البعثة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ، في تقرير لها ، ما يلي : « لقد طلبت فرنسا إقامة مناطق عسكرية تابعة لها في الجزائر ، لا مجرد قواعد عسكرية فحسب بل مناطق كاملة تمارس فرنسا عليها السيادة الكاملة ، ويتنافى هذا الطلب مع الوحدة الإقليمية للوطن الجزائري ومع مبدأ تقرير المصير ، لأن هذا المبدأ يجب أن ينطبق على جميع الجزائر وجميع الجزائريين » .

جدير بالذكر أن حملة (تقسيم الجزائر) كانت حملة شاملة ، بقيادة الرئيس الفرنسي ـ ديغول ـ ذاته ؛ ففي حفلة كبرى أقامها في حدائق (قصر الإليزيه) تفجر الرئيس ديغول غضباً على الحكومة الجزائرية لأنها رفضت خطة (الجمعية الجزائرية الفرنسية) ، وقد بدا في ملاحظاته تهديد صريح بتطبيق فكرة التقسيم في الجزائر ،

وتحدث (ديغول) عن (إعادة التجميع)، وهو تعبير ابتدعه وقصد به تجميع الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين في منطقة محددة من الجزائر ، إذا اختار الجزائريون طريق الاستقلال . وتنفيذاً لهذه الفكرة عكفت وزارة الخارجية الفرنسية على إعداد ملف ضخم خاص لتقسيم الجزائر ، وتضمن هذا الملف خطة مفصلة : « يترك بموجبها للجزائريين الصحراء القاحلة والمناطق الجبلية ، أما الفرنسيون فقد تركت لهم هذه الخطة منطقة ـ وهران ـ أوزو ـ مستغانم ـ التي تحتوي (٤٤) في المائة من كروم الجزائر و(٢٧) في المائة من الموالح و(٥٠) في المائة من الإسمنت مع السيطرة على غاز (حاسي الرمل) وتعطيهم كذلك (سهل متيجة ـ متوجة) وشاطىء الجزائر ، بما يحتوي من (٢٠) بالمائة من الكروم و(٢٠) بالمائة من التبغ ، و(٤٢) في المائة من الموالح ، و(٥٠) في المائة من الانتاج الصناعي ، وتعطيهم كذلك منطقة (بوجي) التي تسيطر على نقل مصنوعات الحديد في (حاسي بون) وتحتوي على (٦٥) في المائة من إنتاج القطن ، و(٥٠) في المائة من التبغ و(١٢) في المائة من الموالح و(١٩) في المائة من انتاج الكهرباء . وبموجب هذه الخطة فإن فرنسا تسيطر على ثلاثة أرباع الشاطىء الجزائري ، الذي يضم أجود الأراضي للإنتاج الزراعي ، وكان هذا الإنتاج خلال تلك الفترة ، يقدر بما قيمته اثنين بليون فرنك ـ جديد ـ من أصل اثنين ونصف بليون فرنك تمثل مجموع الإنتاج في البلاد . وقد استمرت فرنسا بتهديد الحكومة الجزائرية بهذه الخطة ، ولا سيما بعد (مؤتمر إيفيان) ، غير أن الجزائر ، حكومة وشعباً ، لم تضعف أو تصاب بالوهن في مواجهة هذه الخطط الاستعمارية ، وبرهنت الجزائر في مجال الصراع السياسي أيضاً أنها أصلب عوداً وأشد مراساً مما كانت

تظنه فرنسا ، وأن كافة التهديدات والمناورات غير قادرة على تليين إرادتها أو حرفها عن هدفها ، لقد قاتل الشعب الجزائري دفاعاً عن حياضه طوال مائة وثلاثين عاماً ، كما خاض الحربين العالميتين الأولى والثانية دفاعاً عن فرنسا ذاتها ، في الوقت الذي كان فيه قادة فرنسا (مارشالاتها وجنرالاتها) يوقعون صكوك الاستسلام ، ويمهرون اتفاقات الذل والعار بتواقيعهم .

لم يقتنع الجنرال (ديغول) بمنطق الأحرار ، فعاد من جديد إلى التهديد (بالتقسيم) في مناورة غير بارعة حيث قال : « إنه إذا لم يتم الاتحاد بين فرنسا والجزائر ، فسيكون من الضروري في النهاية أن تجمع فرنسا في منطقة واحدة ، جميع السكان الذين يرفضون أن يكونوا في دولة مصيرها الفوضى . . . » وكشف (ديغول) بذلك الخطة الجديدة لإثارة التخريب والفوضى في الجزائر ، إذا ما هي صممت على متابعة طريقها الاستقلالي . وكان رد الثورة الجزائرية ممثلاً بالمقولة التالية : « سيكون مصير الجزائر المستقلة هو التقدم والازدهار ، لا الفوضى والخراب ، بل إن هذا التفكير الفرنسي هو الذي سينتهي إلى الفوضى والخراب . إن على السكان الذين يرفضون أن يعيشوا في الجزائر المستقلة أن يخرجوا من الجزائر ، عليهم أن يرحلوا عن الجزائر حالاً ، إننا لا نعرف بلداً يخضع مصيره إلى رغبات جزء من السكان يرفضون أن يتبعوا وطنهم ، تماماً كما ترفض فرنسا أن تربط الوطن برغبات مجنونة ـ هستيرية ، تنادي بها أية جماعة في فرنسا ، ترفض أن تتبع فرنسا » .

لقد حاولت فرنسا ـ بمختلف الوسائل ، وبشتى الأساليب ـ الوصول إلى أهدافها ، لإطالة عمر الاستعمار والعمل على تطويره ، وكان في جملة وسائلها محاولة الالتفاف من حول هذه القيادة العنيدة

الممثلة للشعب الجزائري وثورته العملاقة . ويذكر في هذا المجال ما قاله أحد وزراء فرنسا ، وهو في حالة من الغضب والهياج من أن (المفاوضات معناها الحرب) كما اعتبرت فرنسا أن مطالبة الجزائريين بالاستقلال هو (ضرب من الجنون) ووصفت زعماء الجزائريين : « بأنهم مصابون بالجنون ، ويكفي للدلالة على جنونهم أنهم يطالبون باستقلال الجزائر » . وعلى هذا لم يكن من الغريب بعد إحباط فرنسا (لمؤتمر إيفيان) ، أن يتوجه رئيس وفد المفاوضات الفرنسي ، ووزير الشؤون الجزائرية ، المسيو جوكس ، إلى الجزائر في محاولة جديدة لإنشاء (سلطة تنفيذية) من زعماء الجزائر المسلمين ، وهي السلطة التي طالما حاولت فرنسا إنشاءها مرات عديدة وفشلت في مسعاها . . ولقد اتصل - جوكس ومعاونوه - بجميع الزعماء الجزائريين في جميع المدن والمقاطعات الحزائرية ، ولقد جرت أحاديث تفصيلية بين الجانبين الفرنسي - الجزائري ، ولكن جواب الجزائريين كان حاسماً ، فقد رفض الزعماء الجزائريون أن يتعاونوا مع السلطة الفرنسية ، من غير موافقة الحكومة الجزائرية . لقد واجه - المسيو جوكس - كلمة (لا) حتى من أولئك الذين يعرفون بأنهم جماعة (نعم - أو بني وي - وي) في الجزائر ، وجماعة (نعم) يمكن لها أن توجد في كل شعب ، وعلى هامش كل حركة تحريرية في العالم. وهكذا فقد فشل - المسيو جوكس - وعاد إلى فرنسا ليرفع تقريراً عن فشله الذريع ، وثبت مرة أخرى ، أكثر من أي وقت مضى ، أنه من المحال على فرنسا أن تصل إلى أية نتيجة من غير موافقة الحكومة الجزائرية .

لقد كان ذلك استفتاء لقوة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، واختباراً جديداً لنفوذ جبهة التحرير الوطني ، وبرهاناً

ساطعاً على تلاحم جماهير الشعب الجزائري مع مجاهدي جيش التحرير . وفي الحقيقة ، وكما سبق ذكره ، فقد بات العالم كله على معرفة أكيدة بهذه الحقائق ، ولكن جبهة التحرير (والحكومة المؤقتة) لم تكن لتقف جامدة في مجال التحرك السياسي وهي تشهد الهجوم الاستعماري الشامل ، وكانت الإضرابات الشاملة، في تلك الظروف ، هي أداة التعبير عن (الاستفتاء العملي) وهي وسيلة البرهان على قوة (البيعة الشعبية) التي برهنت على ما تتمتع به (جبهة التحرير وحكومتها) من الدعم والتأييد ، وقد يكون من المناسب هنا التوقف قليلاً عند بعض ظواهر هذه البيعة الشعبية .

٣ ـ الاستفتاء العملي والبيعة الشعبية

عندما كانت فرنسا تتنكر للصفة التمثيلية التي تتمتع بها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب الجزائر المجاهد ، كانت هذه الحكومة قد أصبحت راسخة الجذور ، ثابتة الأركان ، وليس أدل على ذلك من أنها كانت قد اكتسبت الاعتراف الرسمي لأكثر من ثلاثين دولة ، تمثل نحو ثلثي سكان العالم . وعلى هذا فقد كان من الطبيعي أن ترد (الحكومة الجزائرية) على تهديدات الجنرال ديغول ـ بالتقسيم ـ بإعلان الإضراب في الجزائر كلها ، في مدنها وقراها ، في جبالها وسهولها ، الى آخر أكواخها وخيامها . **لقد أعلنت الحكومة الجزائرية اليوم الخامس من شهر تموز ـ يوليو ـ ١٩٦١ ليكون (اليوم الوطني ضد التقسيم)** . ولقد أصبح ذلك اليوم تاريخياً في حياة الجزائر ، وكانت النتيجة فوق ما يتوقع أكثر الناس تفاؤلاً ؛ فلقد أضربت الجزائر لمدة (٢٤) ساعة ، وأخفقت كل وسائل الإرهاب لإحباط الإضراب . وفي الجزائر ـ العاصمة ـ وحدها ، حشدت سلطة الاستعمارية أكثر من (٣٥) ألفاً من رجال الجيش والشرطة ليقمعوا المظاهرات العامة ، ولم تكن هذه مظاهرات عادية ، في

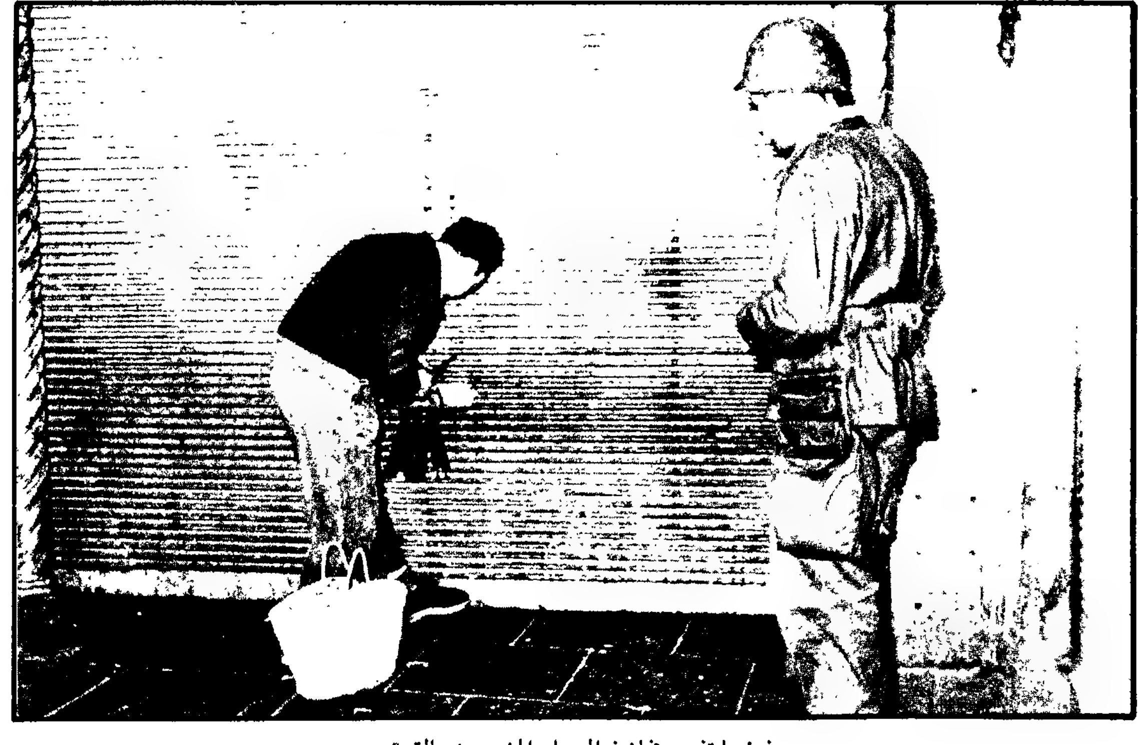
ذلك اليوم ، كان الشعب الجزائري كله في الشوارع ، وفي الساحات وفي الميادين العامة ، احتجاجاً على مشاريع (التقسيم)،واهتزت الجزائر كلها وهي تردد مع آلاف الحناجر المنطلقة من الأعماق وهي تصرخ بصوت واحد (لا تقسيم في الجزائر).وسقط مئات القتلى والجرحى ، وتناقلت وكالات الأنباء تعليقاً واحداً : « من ذا الذي يشك في قوة الحكومة الجزائرية ، بعد هذا الاستفتاء الشعبي الذي سالت فيه الدماء الغزيرة ، على أرض شوارع الجزائر » . وكتبت صحيفة إيطالية ـ معروفة بمناصرتها للسياسة الفرنسية ـ ما يلي : « لقد أثبت اليوم الخامس من تموز ـ يوليو ـ القدرة الفائقة للحكومة الجزائرية التي استطاعت في الوقت المناسب أن تعبىء شعور المسلمين جميعاً في الجزائر ، والواقع أن المسلمين في الجزائر يعتبرون أن الحكومة الجزائرية هي حكومتهم الشرعية . . . وأن اليوم الخامس من تموز ـ يوليو ـ كان انتصاراً مجيداً للثورة ، من الناحيتين السياسية والمعنوية » . وكان مدير دائرة الأنباء في الإدارة الفرنسية في الجزائر ـ السيد كودي فرجيك ـ قد توقع نجاح الإضراب ، من قبل أن يبدأ هذا الإضراب بقوله : « إن مائة في المائة من المسلمين في الجزائر سيلبون نداء الإضراب ، وقد جاء الإضراب ليشل شللاً كاملاً النشاط الاقتصادي في جميع البلاد »(١) .

* * *

لقد أعلنت (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) الإضراب احتجاجاً على (مشاريع التقسيم) في يوم (٥ تموز ـ يوليو ـ

---

(١) قصة الثورة الجزائرية ـ أحمد الشقيري ـ دار العودة ـ بيروت ـ ص ١٤٧ .



فرنسا تفتح مخازن التجار المضربين بالقوة

١٩٦١) وهو اليوم المصادف لذكرى احتلال الجزائر (في سنة ١٨٣٠) ، فكانت مناسبة تضم مناسبتين معاً . وقد تردد صدى دعوة الحكومة الجزائرية على كافة الصعد والمستويات ، وقد يكون من المناسب هنا استقراء نص (النداء التالي) الذي كتب بلغة بسيطة ، غير أنه يظهر المضمون الحقيقي للاستجابة المناسبة[١] :

الجمهورية الجزائرية

ولاية (١) منطقة (٢) ناحية (٤) قسمة (٢)

إلى لجنة رقم (٢) تحية عسكرية وبعد :

دون شك ، إنكم على يقين بأن حكومتنا نادت على شعبها الجزائري الثائر بأن يعمل الإضراب يوم ١٩٦١/٧/٥م ، وعليه ، بكل عزم يجب عليكم إبلاغ هذا الأمر الأكيد إلى كل طبقات الشعب لتعمل الإضراب ، برجالها ونسائها ، وشيوخها وأطفالها ، وتغلق كل الحوانيت والمقاهي والطحونات ، وتحبس تحركات كل السيارات والأعمال مهما كان نوعها . واعلموا بأن هذا الإضراب سيعم كل أرض الجزائر المجاهدة ، وأنه ضد لرغبة الاستعمار في (تقسيم الجزائر) ، وأنه هو الذي سيبين للاستعمار مرة أخرى تضامن الشعب الجزائري مع بعضه بعضاً ، ورغبته في السيادة الكاملة على كل أرض الجزائر .

أيها الأخوان ! إننا لفي انتظار برهانكم لتقدموا عنكم تقريراً إلى القيادة العليا لوطنكم الحر المستقل ، فكونوا عند حسن ظننا بكم وبالشعب العائش الآن تحت مسؤوليتكم الثورية ، واعلموا بأن

---

(١) وثائق الثورة .

العالم أجمع في ترقب إضرابكم وانتظاره ، كما أن الشعوب الشقيقة والصديقة هي الأخرى ستقوم معكم بهذا الإضراب لتعلموا أنكم لستم وحدكم في معركة تحرير الجزائر العظيمة المجيدة .

في ٣/ ٧/ ١٩٦١
الإمضاء ـ عن ـ مجلس القسمة (٢)
المساعد عبد القادر

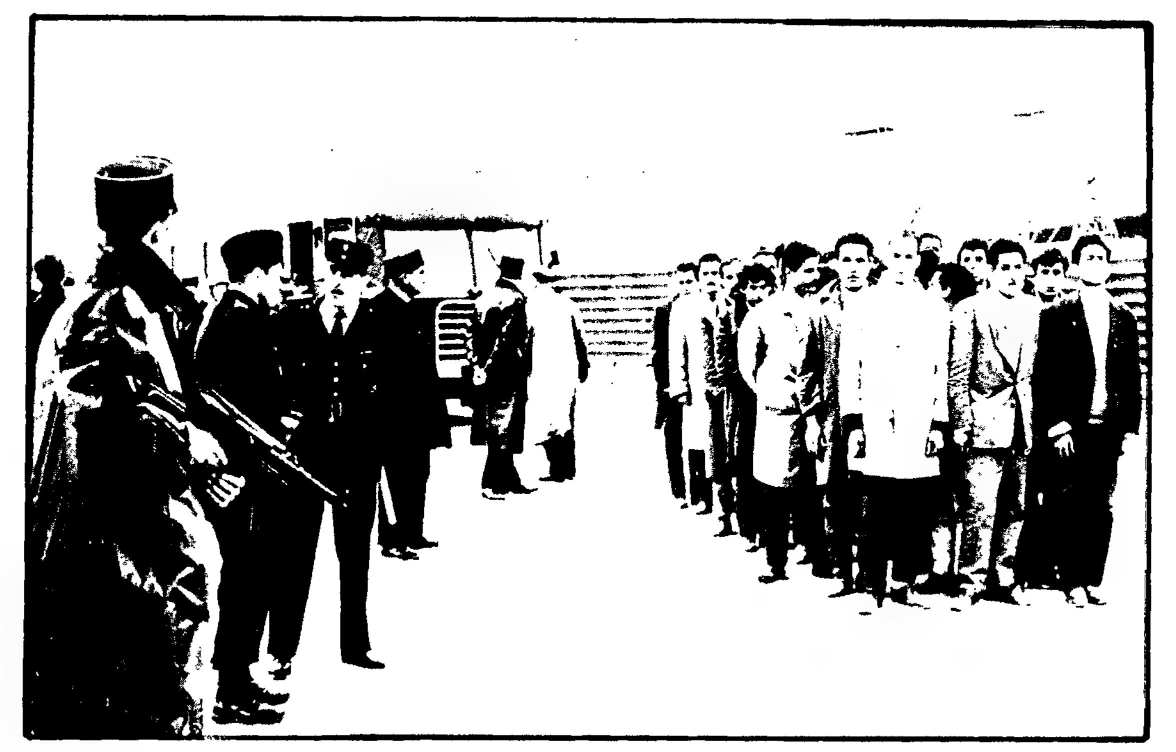
* * *

كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد أجرت استفتاء مماثلاً ، قبل ستة أشهر ، تمثل باضرابات كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٦٠ ، وكانت بيعة الشعب الجزائري لحكومته مماثلة ، وهو ما تبرزه المقولات التالية :

« في رأي معظم زملائنا ، إن هذا الأحد الدامي كان ساعة الحقيقة ، ونهاية للأكاذيب والأوهام »[١] ، « حولي رجال يهتفون (عاشت الجزائر مستقلة) و(حرروا ابن بللا) و(هذا صوت الشعب المتعطش للحرية) . وعلى البعد ، تجلجل أصوات أخرى ، إنهم ينشدون نشيد (الجزائر الحرة) . وفي شارع (بروتمر) مركبة علقت عليها ست لوحات كتب عليها (الجزائر مسلمة) ، ويدنو مني فتى موظف في إحدى الإدارات كما قال ، ويؤذن له بالكلام : نحن نريد أن يشرع ديغول في مفاوضة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، لا استفتاء إلا هذا ، الانتخابات في هذا البلد لم تكن قط حرة ، لسنا أعداء ـ ديغول ـ ولا فرنسا ، بل نحن أعداء الاستعمار ، وقد لقينا منه ما كفانا ، إننا نقولها اليوم ، ونقدم عليها الدليل ، وإننا لن نتوقف

---

(١) صحيفة (لوموند) الفرنسية ١٣/ ١٢/ ١٩٦٠ .



جزائريون في فرنسا تحت حراسة الشرطة

أبداً.وتظهر الحقيقة ، وهي أن سنوات التهدئة لم تحل شيئاً ، لا في العاصمة (حيث كانوا يتباهون بالنجاح) ولا في سواها . الحقيقة هي أن الرغبة التي تضطرب بها أعماق المسلمين ، لا تلبيها (الجزائر الجزائرية) كما يفهمها ديغول ، بل (الجزائر المستقلة) لأنهم حتى وهم يهتفون : (الجزائر جزائرية) فإنما هم (بالجزائر المستقلة) يفكرون » .

وكتبت (صحيفة أمريكية)[1] ما يلي : « إن الرأي القائل بأنه ليس ثمة إلاّ عصابة من المتمردين والمتعصبين تنادي بفكرة استقلال الجزائر ، وأن كثرة المسلمين لا تحفل بهذا ، إن لم تكن ترى خلافه ، هذا الرأي بات من الصعب الدفاع عنه على ضوء النزاع الدامي في شوارع الجزائر » .

وكتبت (صحيفة فرنسية)[2] أيضاً : « الإضراب شامل حي (القصبة) بأسره ، وها هوذا جمهور هائل ، جمهور عربي نموذجي يحدق بي ، بحر بشري ، بحر من البرانس والجلابيات . أرفع طرفي وأرى ثمة علماً خفاقاً في الساحة ، إنه علم جبهة التحرير الوطني ، إنه لشيء مذهل ، إنه لا يصدق ، ولكنني أؤكد أنه حقيقي ، ليست هنا ، أو لم تعد هنا الجزائر ، هنا عالم جديد ، عِالم قائم بذاته . أمس مساء ، أُقيم احتفال لجبهة التحرير الوطني في (ساحة راندون) ، مدينة في المدينة » .

هذا فيما كتبت صحيفة (سويسرية)[3] : « تدخل المسلمين

---

(١) صحيفة (نيويورك هيرالد تريبيون) ١٣/١٢/١٩٦٠

(٢) صحيفة (باريس جور) ١٣/١٢/١٩٦٠ .

(٣) غازيت (دو لوزان) ١٢ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٦٠ .

المأساوي يقلب الموقف في الجزائر ، الرجعيون ينتحرون سياسياً ، المسلمون سيصوتون لجبهة التحرير الوطني ، وتحت هذه العناوين المثيرة ورد ما يلي : في باريس كما في الجزائر ، ينسبون إلى قلة من المحرضين الاضطرابات الإسلامية في العاصمة ووهران ، ولكنهم يوجسون قلقاً من النتائج التي قد تترتب على الدماء المهراقة إبانها ، إن الشعب المسلم قد خرج على لامبالاته الظاهرية ، بل إنه عبر بصورة لم يسبق لها مثيل عن طموحه العميق إلى السلام ، والولاء الذي يكنه لحركة التمرد .

لقد بات لزاماً علينا أن نصرف النظر عن الدعاوة الرسمية التي باتت ترهق حتى الذين يفرزونها (بهمة) بقدر ما ترهق الذين توجه إليهم ، وبات كثير من الفرنسيين يعتقدون بعدم جدوى الأعمال الحربية ، كما يعرفون كذب تلك الدعاوة القائلة بأن (المسلمين لا يؤيدون جبهة التحرير الوطني) ، والذي يبدو أن هذا الاستنتاج الأخير هو ما يذهل الناس هنا ، لقد قصوا عليهم خلال شهور وأعوام : « بأنه يجب عزل مجموعات المسلمين عن الانحرافات والجرائم التي تقوم بارتكابها عصابات من المتمردين لا يمثلون شيئاً » ولكن الصور والشهادات التي التقطها بشجاعة مراسلو الإذاعات ، وتم إرسالها قبل فرض الرقابة ، وكذلك تعليقات رجال الصحافة مجمعة على أنه يوم يستشار المسلمون بحرية ، فإنهم جميعاً سيصوتون للاستقلال ، ولا يقتضي إدراك هذا أن يكون المرء فقيهاً كبيراً ، ولكن ، وكما أسلفنا ، فإن دعاوة جاهلة بالحقيقة عن سوء نية ، أو ميل مرضي للأوهام ، قد كونت على هواها ذهنية الفرنسيين الذين يكتشفون اليوم ، بذهول ، ما له اسم : الحقيقة الوطنية الجزائرية » .

وعادت (صحيفة فرنسية)[1] للقول على لسان مراسلها :

« يقودني جزائري نحو زاوية محصنة ، ويريني علماً أخضراً مخضباً ببقع حمراء كبيرة ويقول لي : انظر إلى هذا العلم ، هذا دم إخواننا . ولقد جرى هـذا اللقاء الصحفي في عرض الشارع ، تحت أنظار رجال القوى الخاصة الذين تجاوزهم وطغى عليهم الحادث الرهيب .

فتى مسلم . . . يقترب منا ، إذ نوجس خيفة أن تطغى بين دقيقة وأخرى الآلاف المحتشدة على قوى المحافظة على النظام ، ويقول لأحد رجال الشرطة : لو أعرتني مكبر الصوت ، هذا ، فإني سأحاول تهدئتهم . وعندها يعطي الشرطي مكبر الصوت السيار الخاص بمصلحة الأمن إلى الفتى المسلم الذي يمسك بالمكبر ، ويستدير نحو الجمهور الهادر الذي ما فتىء يرفع الرايات الخضر ذوات الهلال والأنجم الحمر ، ثم يبدأ بالهتاف : «عباس إلى الحكم ! عاشت جبهة التحرير الوطني ! » .

ومعروف أن مظاهرات وطنية مماثلة قامت في المدن الجزائرية الأخرى وخاصة في وهران وعنابه (بونه) وتيهرت وسعيده وسطيف وبليدا ؛ وهي المظاهرات التي استمرت بعد ذلك طوال شهر رمضان الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٦٠ وشهر كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٦١

---

(١) صحيفة (باريس جور) ١٢ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٦٠ .

٤ ـ الحرب الجزائرية تدمر فرنسا

خاضت فرنسا حرب الجزائر للمحافظة على بقايا امبراطوريتها الممزقة ، ووضعت المخططات العسكرية على أمل تحقيق نصر سريع وحاسم ، وبذل كبار قادة الجيش الفرنسي (المارشالات والجنرالات) قصارى جهودهم من أجل إخماذ لهيب الثورة المتوهج ، فعجزوا عن ذلك . وانعكس ذلك على فرنسا ، فأصيب اقتصادها بالانهيار ، ونزل التمزق بالمجتمع الفرنسي ، وانهارت الجمهورية الرابعة (يوم ١٣ ـ أيار ـ مايو ـ ١٩٥٨) وقامت على أنقاضها الجمهورية الخامسة برئاسة (ديغول) وذلك على أمل إخراج فرنسا من الوحل ـ على حد تعبير ديغول ذاته ـ غير أن (ديغول) مضى على سياسة أسلافه ، فعمل على تصعيد الصراع المسلح، وزاد من شدة الإرهاب ، وسار على دروب ملتوية في مجال الصراع السياسي ضد الجزائر ، وزاد ذلك كله من موقف فرنسا سوءاً وارتباكاً ، وتعاظم غرقها في مستنقع الوحل . وقد يكون من المناسب التوقف عند بعض المقولات التي صدرت في تلك الفترة والى تصور الموقف الفرنسي ، والعلاقات الجدلية بين الحرب الجزائرية وانعكاساتها على فرنسا .

لقد تعرضت صحيفة (أوبسرفاتور) الفرنسية [1] للموقف بقولها :

« وإذن فكل شيء باق على ما كان عليه ، بعد عام من تولي (ديغول) مقاليد الحكم ، ولم يتغير أدنى شيء . . أما مهزلة التآخي فقد افتضحت . . . والعمليات العسكرية ما تزال مستمرة بالعنف ذاته ، والشدة ذاتها ، على نحو ما كانت عليه في الماضي ، ولماذا يحدث إذن أدنى تغيير ؟ . . . فاليوم مثل الأمس . . . إن الجزائر لا تريد أن تكون فرنسية . . . فإما أن نعترف بهذه الجزائر ، وإما أن نتجاهلها ، إما أن نتفاوض معها ، وإما أن نبقى معها في حرب إلى الأبد » .

وهذا ما أكده النائب العمالي البريطاني ـ ريتشارد كروسمان ـ بقوله : « لقد جاء ديغول ومعه خطرين : أولهما أنه حطم أمل الرجوع إلى الديموقراطية ، إذ لو فشلت ديكتاتوريته الشخصية ، أو توفي ، فإن فرنسا ستواجه حرباً أهلية يقف فيها الفاشيستيون والشيوعيون وجهاً لوجه ، أما الخطر الثاني فهو فشل ديغول في إيجاد حل للقضية الجزائرية » . وكذلك أيضاً ما كتبته صحيفة (الأوبسرفاتور) : « . . . إن الحقيقة بسيطة وواضحة لمن يريد أن يراها ، فالسلم لم يكن في وقت من الأوقات أبعد مما هو الآن ، ومحاولة إقناع الناس بوجود السلم تزوير جاءت به حكومة ـ ديغول ـ ولا يغفره لها أحد . إن الحرب لم تنته إلّا في البلاغات الفرنسية ، وحتى في هذه البلاغات ، فقد استؤنفت كأعنف ما تكون حرب ، ونستطيع ان نتبين الواقع المفجع من خلال أكاذيب وصمت البلاغات الفرنسية التي

---

(١) سقوط ديغول (كتب سياسية ـ ١٤٢) السيد الشوربجي ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ ١٩٦٠ ـ ص ٤٠ ـ ٦٧ .

تزعم أن (١١) من الثوار قد قتلوا في هذا اليوم و (١٢٣) قد قتلوا في اليوم الآخر الخ . . . فمن هو الذي يصدق أن معارك في مثل هذا العنف لم يخسر الفرنسيون فيها شيئاً ؟ إنه لا يكفي لتزوير الحقائق أن نسكت عن ذكر الخسائر . إنني عندما رجعت هذه الأيام من الإجازة وجدت رسالة وجهتها لي أرملة جنرال كان يعمل بالجيش الفرنسي في أفريقيا ، وهي نفسها كانت تعمل في المقاومة الفرنسية ، وأحرزت وسام المقاومة ، وقد جاء في رسالتها : أعلن لكم بألم كبير مقتل ابني الوحيد ـ وهو ضابط ـ في كمين (ببلاد القبائل)، إن هذه الحرب الوحشية التي لا فائدة منها تحصد زهرة الشباب الفرنسي ، وقد تكبدت كتيبة ابني خسائر فادحة ، وقد كان ابني نفسه متعباً منهوكاً ، ومع ذلك ، أرسل في مهمة كان الموت ينتظره فيها . إن صعوبة الانتقال واستحالة حمل ابني الى الجزائر ، وانتظار قافلة تذهب إلى (تيزي أوزو) إن كل ذلك قضى على رجل بلغت قواه نهاية ضعفها ، وهكذا تلقيت تابوتاً يحمل ابني الوحيد الذي كان يرغب مثلي في تآخي الشعوب » .

وكتبت (صحيفة أمريكية)[1] ما يلي : « لا أعتقد أن هناك أياً من المسؤولين الأمريكيين يعتقد بأن الثورة الجزائرية يمكن إخمادها بنصر عسكري . إنهم يعتقدون أن الثورة في الجزائر ، مثلها كمثل جميع الثورات المشابهة التي اندلعت في النصف الأول من هذا القرن ،سوف تنتهي فقط عندما تفعل الحكومة الفرنسية ما تعلمت الحكومة البريطانية فعله ، وهو الاعتراف بصدق عزم الثوار على طلب قيام وضع جديد في بلادهم . إننا لا نعتقد بأن فرنسا قادرة على تهدئة

(١) وولتر ليبمان (هيرالد تريبيون) ٢٣/٨/١٩٥٩ .

الجزائر والاحتفاظ بها عن طريق سياسة القوة العسكرية » .

وفي الموضوع ذاته كتبت (صحيفة فرنسية) ما يلي[1] : « **بعد خمس سنوات من الحرب المستمرة في الجزائر ، وبعد سنة من (عمليات التآخي) التي بدأت يوم ١٣ أيار - مايو - ١٩٥٨ ، يسقط الآن كل أسبوع مئات من القتلى ، إذا صدقنا البلاغات العسكرية ، وهناك ربع مليون جزائري بعيدين عن منازلهم ، مما يدل دلالة قاطعة على تعاظم مقاومة المسلمين ، وهذا يعني أنه ليس بالمستطاع إيجاد حل عسكري دائم** . إن الشعب الجزائري لن يبقى مرتبطاً في نهاية الأمر بفرنسا، إلا إذا أراد هو ذلك، مهما بلغت المحاولات الخيالية المبذولة لتنفيذ (سياسة الدمج) وإذن ، فكل شيء متوقف على إرادة الشعب الجزائري .

لقد أصبح من الواضح الجلي بعد خمس سنوات من الحرب ، أنه من المحال إيجاد حل للمشكلة عن طريق إبادة أحد الطرفين المتصارعين ، فلا أعمال الإرهاب ، ولا القمع ، ولا العمليات العسكرية ، استطاعت كلها أن تفتح الطريق نحو الحل الممكن ، ولن تستطيع المكاسب الاقتصادية - هذا إذا ما أمكن تنفيذ بعض المشاريع المدروسة - ولا بعث أسلوب العطف الأبوي الاستعماري القديم ، أن تخنق إرادة الاستقلال الموافقة لتطور العالم الحديث ولتقاليدنا القومية ذاتها . إن الواجب يفرض علينا أن نثق بهذه القوى الجديدة ، وأن نؤمن بمستقبلها الخاص ، وأن نترك الشعب الجزائري ذاته حتى يحل قضيته التي لم تستطع الحرب ، ولا الديبلوماسية، ولا الحوادث، ولا المشاريع الاقتصادية أن تصل أبداً

---

(١) جاك بيرك (لوموند) ١٩٥٩/٥/١٦ .

إلى حلها » . وكانت هذه (الصحيفة الفرنسية)[1] قد عالجت الموقف بقولها : «كنا نعتقد أن عبارة ،الربع الساعة الأخيرة ـ في حياة الثورة الجزائرية ـ قد انتهت واختفت تماماً من مصطلحات المسؤولين ، ولكنها عادت إلى الظهور من جديد ، بعد أن اجتازت السخرية على شفاه الناطق الرسمي لمصلحة الاستعلامات بالمندوبية العامة للحكومة بالجزائر الذي قال : إن جبهة التحرير الوطني قد أصبحت مرة أخرى في ربع ساعتها الأخيرة . وقد كان يقصد بذلك الانتخابات البلدية التي سيقضى بها نهائياً على المنظمة السياسية والعسكرية لجبهة التحرير الوطني . وقد أضيف إلى الذرائع التي كانت سبباً في إطالة أمد الحرب الجزائرية ، أمام الرأي العام المصاب بالذهول ، سبب آخر هو : انتخابات جديدة لم يحدد موعدها . وهذا ما حملته الأخبار في هذه الأيام ، بعد أن كانت تتعلل أحياناً بمناقشات هيئة الأمم المتحدة واقتراحاتها ، وأحياناً أخرى باجتماعات وزراء الحكومة الجزائرية في القاهرة ، أو مؤتمرات تونس أو الرباط .

لقد كان وقع تلك الكمائن التي نصبها المجاهدون الجزائريون ذا أثر بالغ في الرأي العام، مما يكذب التأكيدات المتفائلة المروجة ، فالحال لم تتغير عن كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٧ ، وقد مضى عامان ، فغير صحيح أننا في الربع الساعة الأخيرة . ولنتساءل عن أهمية وقيمة تلك العبارات التي تقال اليوم ، فقد سبق أن أكدها منذ شهرين تقريباً أكبر سلطة عسكرية ، فقال أن هناك أعمالاً إرهابية وخلايا للثوار سيستطيع الجيش الفرنسي قهرها فلديه ما يلزمه للقيام

---

(١) صحيفة (لوموند) ٢٧ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٩ .

بتلك المهمة ، وأن الحرب كادت تنتهي . ولكن النشرة الأسبوعية للمندوبية العامة بالجزائر اعترفت هذا الاسبوع أن عدد الجنود غير كاف في بعض القطاعات، كما أن قادة القطاعات لم تكن لديهم الوسائل الضرورية ، مما أدى إلى عجزهم عن القيام بمهامهم المتعددة ، ولا يكفي إخفاء أرقام الخسائر حتى نحمي جيشنا منها ، وإن الاحصاءات المتوافرة تؤكد للأسف أن الجيش الفرنسي يعاني من تدهور كبير لم يتعرض له من قبل » .

أما صحيفة ـ المجاهد ـ لسان حال الثورة الجزائرية، فقد كتبت ما يلي : « بوغت المراقبون للأعمال العسكرية ، بالحملة الإعلامية الساذجة التي رافقت حركة (١٣ أيار ـ مايو) والتي زعمت أن هذه الحركة قد نجحت في وضع حد نهائي للثورة . ولم يتمكن أولئك المراقبون من أن يفهموا كيف أن مجرد قيام الأوروبيين بمظاهراتهم واحتفالاتهم كافٍ للقضاء على الثورة . والواقع أن جماعة حركة ١٣ أيـار ـ مايو ـ كان أملهم في إنهاء الثورة هو في اتفاق الشعب الجزائري معهم وتنكره لثورته ، ولذلك رفعوا أسطورة (الأخوة الاسلامية ـ الفرنسية) إذ ذاك ، ثم تولى ـ جاك سوستيل ـ وزارة الإعلام في فرنسا فأصدر تعليماته إلى الصحف بأن تصمت نهائياً عن نشر أنباء المعارك التي لم تتوقف ، وتوهم الفرنسيون فعلاً أن الثورة إذا لم تنته فعلاً فقد ضعفت ، وأنها على أبواب التلاشي والاضمحلال. ثم دخل ـ ديغول ـ ذاته في هذه الحملة الدعائية المخجلة فزعم في (قسنطينة) أن صفحة الحرب قد انتهت ، وأننا الآن سنشرع في كتابة صفحة الاقتصاد . ثم تذكر ماريشال فرنسا ـ جوان ـ من ناحيته أن الفرصة قد سنحت له مرة أخرى ليظهر عبقريته العسكرية ، ويؤكد وطنيته في الوقت ذاته ، فزعم بعد ديغول بأيام :

أن الثورة تعتبر منتهية من الناحية العملية . ولكن دهشة المراقبين الجديين ، كانت أعظم من دهشتهم الأولى عندما رأوا الفرنسيين في الأسابيع الأخيرة يتحدثون فجأة عن خطورة الموقف العسكري الفرنسي في الجزائر ، وعن فساد العتاد الفرنسي بجملته وعدم صلاحيته للاستعمال ، وعن قلة الجنود الفرنسيين الأمر الذي تسبب لهم في حدوث خسائر فادحة لهم في المعارك الأخيرة . . . . الخ . . . وجاء وزير القوات المسلحة إلى الجزائر ليبحث (هذا الوضع الخطير) على الطبيعة فوجد كلمة واحدة تتردد على ألسنة جميع الضباط : إننا نريد المزيد من القوات ، ووجد المقيم الفرنسي الجديد ذاته وهو يطالب بإرسال المزيد من القوات ويقول : إن المشروع الاقتصادي الذي كلفني ديغول بتنفيذه في الجزائر ، لا يمكن أن أحققه ، ولو جزئياً ، إلاّ إذا وصلت قوات دعم جديدة » .

وعادت صحيفة (لوموند) المعروفة بتأييدها للجنرال ـ ديغول ـ فقالت : « تعتبر الفترة الواقعة بين ٢٠ و ٢٤ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٥٩ ، من أبرز الفترات التي أصيبت فيها قوات الأمن بخسائر فادحة منذ بداية الثورة وحتى اليوم ، ولهذا فإن القوات الفرنسية ستجد نفسها مرغمة على مواجهة العودة المباغتة لأسلوب من أساليب الصراع هو أشد فتكاً وقتلاً ، وتدل جميع الظواهر على أن قادة الوحدات الفرنسية قد اطلعوا (السيد جيوم) على النقص الموجود في عتادهم الحربي ، وعلى قدم ذلك العتاد وعدم صلاحيته للحرب (؟) . وفعلاً فالأسلحة والسيارات وأجهزة الراديو وجميع الأعتدة الحربية قد استنفذت المدة التي كانت مقررة لاستعمالها العادي ، خصوصاً وأن قسماً من هذا العتاد قد استعمل في الهند الصينية من قبل ـ فييتنام ـ ولا يمكن ترقيعه إلى ما لا نهاية . . . هذا وإن الخسائر

التي تتكبدها قوات الأمن تؤكد أن جبهة التحرير الوطني ما تزال قادرة على القيام بعمليات مباغتة تلحق بالقوات الفرنسية أفدح الخسائر وهذا يناقض ما كانت تأمله أو تقوله القيادة الفرنسية عن قرب انتهاء الحرب » .

٥ ـ ديكتاتورية ديغول
في الجمهورية الخامسة

تولى الجنرال (ديغول) السلطة على أمل (إنقاذ فرنسا) ، وعلى هذا الأساس طلب إلى (الجمعية الوطنية الفرنسية) منحه سلطات استثنائية ، ووافقت الجمعية الوطنية على طلبات (ديغول) بأغلبية ساحقة ، ومضى ديغول لتحقيق المعجزة ، على ما كان يعتقده ، مستثمراً (هيبته الشخصية) ، لكن هيبة الرجل الأبيض ، وتفوق القائد العسكري ، كانت قد انمحت من أذهان الثوار الجزائريين . ومضت الأيام متلاحقة والشعب الفرنسي يتململ ويتذمر تحت أعباء الحرب ، وينتظر في (لهفة) حدوث المعجزة . لكن هذه لم تحدث ، فديغول لم يوقف الحرب ، وإنما على النقيض من ذلك فقد أسهم في زيادة تأججها ، وشباب فرنسا الذي يقضي إجازته على رمال الجزائر الحارة الملتهبة لا زال هناك ، وصار حجم القوات الفرنسية في الجزائر يناهز المليون . واستمرت السفن الفرنسية في حركتها ما بين فرنسا والجزائر وهي تنقل كل يوم المزيد من القوى ووسائط القتال، وتعود حاملة معها دفعات جديدة من القتلى والجرحى الذين أصبحوا ـ نهائياً ـ خارج القتال. وظل المشهد الحزين يتكرر في موانىء فرنسا في عهد الرئيس (ديغول) مع فارق بسيط ، وهو أن

عدد المنتظرين قد زاد كثيراً عما كان عليه في العهود السابقة . كان مشهد الأرامل ، والأمهات الثكالى ، والأطفال الأيتام ، وحاملي النعوش وباقات الورود ، كانوا كلهم ينتظرون جثث الضحايا الذين قتلتهم سياسة (ديغول) فوق أرض الجزائر ، في سبيل قضية ليست هي قضية الشعب الفرنسي ، وإنما هي قضية المائتي عائلة التي استوطنت في الجزائر واستثمرتها . وهكذا مضت سياسة ديغول : إبادة للمسلمين في الجزائر، ومأتم مقابل في فرنسا ، وكل الصور التي شهدها الشعب الفرنسي في عهود (غي موليه) و(مونوري) و(غايار) عاد مرة أخرى ليشهدها في عهد (ديغول) ولكن على نطاق أوسع وعلى شكل أضخم .

وبصرف النظر عن كل شيء ، فقد كان الحال في عهد (غي موليه) وخلفه ، أحسن مما أصبح عليه الحال في عهد (ديغول) من وجهة نظر الفرنسي على الأقل . فقد كان هذا الشعب المنكوب بعقلية الاستعمار ، والمصاب بعقدة (العظمة) يستطيع في الأيام الخوالي أن يعبر عن أزمته ، وأن يفرج عن كربته بالمظاهرات والاضطرابات والاحتجاجات ، وكان يجد عزاءه في صخب النواب بالجمعية الوطنية ، وفي ضجيج الأقلام على أوراق الصحافة ، كما كان يجد سلواه في إسقاط حكومة ورفع غيرها مع ما يرافق ذلك من أمل في الوصول الى حل منشود ، ولكن في عهد (ديغول) لا عزاء ، ولا سلوى ، ولا أمل . . .

لقد وضع الرئيس ديغول الشعب الفرنسي في سجن كبير حتى يصبح عاجزاً عن مقاومة مخططاته ومشاريعه ، وذلك عن طريق مجموعة من القوانين التي أصدرها لمجابهة الموقف المتدهور يوماً بعد يوم . وكان من أول القوانين ، وأكثرها خطورة (قانون الدفاع

المدني) الذي ينص على اعتبار فرنسا في حالة حرب دائمة ، ولا فرق في هذا بين حالة الحرب العدوانية والحرب الدفاعية ، وبات من حق ـ ديغول ـ وفقاً لهذا القانون ؛ أن يمارس جميع السلطات وأن يستخدم جميع الصلاحيات التي تمنحه إياها حالة الحرب، وأول تلك الصلاحيات هي حق الاعتقال والمصادره وقمع المعارضة . ثم أصدر ـ ديغول ـ (قانون الصحافة) فأخضعها لرقابة السلطة الجديدة ـ سلطة الحرب ـ وبذلك قضى على حريتها التي اشتهرت بها ، وتبع ذلك إصدار (قانون الاصلاح القضائي أو العدلي) الذي منع بموجبه المحاكم من النظر في القضايا المتعلقة بممارسة الحكومة لصلاحياتها وسلطاتها الاستثنائية ، فحد بذلك من رقابة (السلطة القضائية) ، وحرم الشعب الفرنسي بذلك من الملجأ الاحير له ضد تعسف السلطة الجائرة التي فرضها ـ ديغول ـ عليه . ليس هذا فحسب ، بل إنه عمل على تمديد أجل الخدمة الإلزامية للمجندين العاملين في حرب الجزائر ، فجعل مدتها (٢٤) شهراً ، بموجب (قانون الدفاع المدني). وظن ديغول أنه بهذه الإجراءات سيتمكن من مجابهة ظروف (حرب الجزائر) ومتطلباتها ، على نحو أفضل، غير أنه ما لبث أن وجد نفسه أمام موقف معقد، إذ باتت نفقات الحرب شديدة الوطأة حتى أنها وصلت إلى مبلغ ثلاثة ملايين دولار يومياً . وعلاوة على ذلك ، فإن زج نصف مليون مجند فرنسي جديد ـ في حرب الجزائر ـ قد حرم فرنسا من القدرة الإنتاجية لهؤلاء المجندين ، وأضعف من قوة (الدخل القومي) ، وظهر لفرنسا أن الأزمة هي بالدرجة الأولى (أزمة اقتصادية) وبات على ديغول إيجاد مخرج مناسب لها .

لقد انصرف رجال المال والاقتصاد في فرنسا خاصة ، وفي

أوروبا عامة ، وأجمع رأيهم على حقيقة واحدة وهي أن (حرب الجزائر) هي سبب الأزمة الاقتصادية التي أغرقت فرنسا ، وأنه من المحال إجراء أي اصلاح حقيقي إلاّ بإيقاف الحرب ، إذ أن مصير كل محاولة للإصلاح الاقتصادي أو السياسي هو الفشل طالما أن هناك جيش فرنسي يضم نصف مليون جندي ، يتابع محاولاته للاحتفاظ بالجزائر جزءاً من فرنسا . وتجدر الاشارة هنا إلى ما أوردته صحيفة ألمانية تعرضت لمعالجة الموقف بقولها : « **تكلف الحرب الجزائرية مبلغاً قدره سبعة مليارات مارك على الأقل في العام ، ويشكل ذلك خطراً كبيراً على البرامج الاقتصادية التي تسعى فرنسا لتحقيقها بمساعدة حلفائها ، الذين يضيقون الخناق عليها** » .

وكان لا بد لديغول وهو يحاول إيجاد مخرج للأزمة الاقتصادية من اللجوء إلى الحلفاء الأوروبيين ، وكان عليه مقابل ذلك أن يقدم تنازلات لهؤلاء الحلفاء ، وأن يتخلى عن كثير من المواقف التقليدية لسياسة فرنسا تجاه أوروبا ، وبصورة خاصة تجاه ألمانيا الغربية ، حيث كانت فرنسا تقف باستمرار ضد كل محاولة لبعث ألمانيا أو زيادة قدرتها أو توحيدها متأثرة بذلك بالجراح العميقة التي خلفتها المانيا في الجسم الفرنسي في الحربين العالميتين الأولى والثانية . وقد وصف اقتصادي فرنسي ، هذا الموقف بقوله :

« . . . **لقد اضطررنا إلى طلب المساعدة الأولية ، ومن أجل ذلك دخلنا في مفاوضات وتوسلات طويلة نالت من كرامتنا إلى حد أننا قبلنا الشروط المفروضة ، ووعدنا بالامتثال للنصائح المقدمة من طرف الدول التي أقرضتنا ، فكانت نتيجة الخضوع لتلك الشروط والنصائح أن انخفض مستوى معيشة الجمهور الفرنسي ، وانخفضت قيمة الأجور ، لا بالنسبة بمستوى الأجور التي يتقاضاها**

العامل ، أو الموظف ، وإنما بالنسبة للقيمة الشرائية بالمقارنة مع ارتفاع الأسعار . كما انخفضت في الوقت ذاته قدرتنا الانتاجية . وأصبح اقتصادنا متوقفاً من جديد على المساعدات الخارجية التي أصبحت من ناحيتها عسيرة جداً . وأمام هذه الاعتبارات لا يسعنا إلاّ أن نعرب عن مخاوفنا في مواجهة المستقبل الذي ينتظر الجمهورية الخامسة في المجالين الاقتصادي والمالي » .

وهكذا ، قبلت فرنسا أن تشارك في إحياء العسكرية الألمانية ، كما قبلت أن تشترك مع ألمانيا في مجموعة من المحالفات والاتفاقات الأوروبية ، مثل (اتفاقية حلف شمال الأطلسي) و (اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة) و (اتفاقية اليورانيوم) و (اتفاقية الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب) و (اتفاقات باريس التي تسمح لألمانيا بالتسلح وإنشاء جيش قوي في داخل إطار حلف شمال الأطلسي) .

وحينما تولى (ديغول) الحكم ، توقع جميع المراقبين السياسيين منه تغيير هذه السياسة ، وكان يقال : بأن (غي موليه) و (جايار) قد تساهلا كثيراً تجاه ألمانيا ، وخضعا لتغلغلها هذا على حساب فرنسا ، وتحت ضغط الانهيار الاقتصادي ، والحاجة الملحة لقروضها ومساعداتها . وقيل أيضاً : إنه إذا ما قبل أسلاف ـ ديغول ـ الهيمنة الألمانية ، فإن ديغول بالذات لا يمكنه قبول هذا الوضع أو الاستمرار فيه ، وهو القائد الذي حارب ألمانيا ، وذاق مرارة الاعتقال في السجون الألمانية أيام الحرب العالمية الأولى ، على أن (ديغول) لم يكد يتولى الحكم حتى صرح بأنه لا ينوي المساس بالاتفاقات الأوروبية التي باتت فرنسا مرتبطة بها . وذهب ديغول إلى أبعد مما ذهب إليه أسلافه ، فقد قام بزيارة رسمية لألمانيا الغربية في أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٥٨ ، وعقد محادثات رسمية وسرية مع مستشار ألمانيا

في تلك الفترة (أديناور) ، وصدر البيان المشترك لهذه المحادثات يوم ١٤ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ وهو يعلن : « أن التعاون الوثيق بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا يساعد على دعم حلف شمالي الأطلسي وتقويته » . وبعد ذلك بأيام قليلة ، كتب (الجنرال شاسان) وهو أحد زعماء انقلاب ١٣ أيـار ـ مايو ـ ومن أشد أنصار (ديغول) والمقربين إليه ـ ما يلي : « . . . يجب أن تمنح ألمانيا حق إنتاج القنبلة الذرية ، بل واستخدامها عند الضرورة » . **ومقابل هذا التنازل الفرنسي ، وعدت ألمانيا أن تقف إلى جانب فرنسا بكل ثقلها في حرب الجزائر ، وفي مشاريع (استغلال الصحراء الجزائرية) ، كما وعدت أن تمد فرنسا بكل ما تطلب من قروض ومساعدات حتى تستطيع متابعة حربها في الجزائر .**

وأدى ذلك ـ بالضرورة ـ إلى مزيد من الهيمنة الألمانية على فرنسا اقتصادياً وصناعياً ومالياً . غير أن هذه الهيمنة لم تنقذ فرنسا من الانهيار ، ولا أنقذت اقتصادها من الدمار ، فلجأ (ديغول) إلى مجموعة من الإجراءات التي زادت من أعباء الحرب الجزائرية على كاهل المواطن الفرنسي ، وكان في جملة تلك الاجراءات :

١ ـ فرض ضرائب جديدة حصيلتها (٢٥٠) مليار فرنك سنوياً .

٢ ـ إلغاء الإعانـات الاجتماعية التي كانت تمنح للمحاربين القدماء ، ولكثير من الفئات والتنظيمات الشعبية .

٣ ـ رفع أسعار معظم السلع الاستهلاكية ، بزيادة الضرائب المباشرة .

٤ ـ خفض قيمة الفرنك الفرنسي بهدف الإقلال من قوته الشرائية ، وتغطية التضخم ، ولكن دون القضاء عليه .

٥ ـ فتح الأسواق الفرنسية أمام التجارة الخارجية ـ للمرة الأولى ـ .

ويكفي هنا لإبراز نتائج هذه الإجراءات التوقف عند تعليق (صحيفة لوموند)[١] في حديث لها موجه إلى وزير مالية (ديغول) وهو (المسيو بينيه) حيث ورد في التعليق ما يلي :

« . . . مهما تكن نية المسيو بينيه ، فالإجراءات الاقتصادية التي اتخذها تحمل في مضمونها ما هو مخالف تماماً لوجهة نظره المعروفة ، وإن التجربة التي خاضها لا يمكن أن تنجح إلّا بشرطين ضروريين : أحدهما لأمد قريب جداً ، وهو أن تراقب الحكومة مراقبة شديدة الأسعار حتى تمنع الباعة من مضاعفة نتائج التخفيض ، ونتائج قطع المنح التي يجب أن لا تتسع رقعتها كثيراً . والشرط الثاني : لأمد معقول ، وهو أن يخفف العبء الجزائري ، حتى يمكن أن يتماشى مع توسع الاقتصاد الفرنسي ، فانخفض الفرنك في عهد (ديغول) كانخفاضه في عهد (جايار) إذ أنه ليس نتيجة لخطأ ـ النظام ـ وإنما هو ثمن الحرب الدائرة رحاها في الجزائر ، وكلما استمرت هذه الحرب ، استمر انخفاض الفرنك ، وهكذا سيكون انخفاضاً ثالثاً فرابعاً ودواليك ، واذا ما أجبر ـ المسيو بينيه ـ فرنسا على أن تفتح أبوابها لمنافسة التجارة الدولية ، وحظر عليها التقلص والانكماش ، للاحتفاظ بعظمتها منفردة في برجها العاجي ، فإنه بهذه الاصلاحات يتبع سياسة من شأنها أن تقوض أسس تلك الوطنية الاقتصادية التي هي في الحقيقة خطر داهم يتهدد الجمهورية الخامسة ». وعلق اقتصادي فرنسي أيضاً على تلك الإجراءات بقوله :

---

(١) سقوط ديغول (كتب سياسية ـ ١٤٢) ص ٤٥ ـ ٥٢ .

« لم نغير كل هذه الجهود شيئاً من جوهر اقتصادنا ، ولم يؤثر ـ حتى ديغول ذاته ـ على ازدهار أسهمنا وعملتنا في الأسواق العالمية ، وكانت المرة الوحيدة التي ارتفعت فيها مكانتنا المالية ـ النقدية ـ منذ عودة ديغول إلى الحكم ـ هي تلك الفترة القصيرة التي ظن فيها رجال الأعمال أن فرنسا ستدخل في التفاوض مع جبهة التحرير الوطني » .

لقد اضطر (ديغول) تحت تهديد الدول الموقعة على اتفاقية (السوق الأوروبية المشتركة) وألمانيا بالذات إلى وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ الفعلي ، بعد أن كانت الحكومات السابقة تؤجل تنفيذها عاماً بعد عام ، وكان هذا يعني :

أولاً : أن تخفض فرنسا الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة من دول الاتفاقية بواقع (١٠) بالمائة ابتداء من أول كانون الثاني ـ يناير ـ **١٩٥٩** ؛ وكان هذا التخفيض يسبب لها خسارة باهظة تتمثل في مقدار الرسوم التي ستحرم منها نتيجة التخفيض .

ثانياً : أن تضاعف فرنسا من إنتاجها الصناعي بنسبة (**٢٠**) بالمائة على الأقل ، وأن تدخل تحسينات كثيرة على هذا الإنتاج ، لكي تستطيع غزو أسواق الدول الست التي تغزو سوقها ، لأنه لو عجزتَ فرنسا عن تصدير صناعاتها إلى هذه الدول ومنافستها في أسواقها الداخلية والخارجية بمقدار ما ستغزو هذه الدول السوق الفرنسية ، لو عجزت فرنسا عن ذلك ، فإن هذا سيترتب عليه نتائج في منتهى الخطورة بالنسبة للاقتصاد الفرنسي .

لم يلبث (ديغول) أن وقع في مشكلة أخرى مع (انكلترا) التي طالبت بإنشاء (منطقة التبادل التجاري الحر) وكان ذلك يعني مد نطاق السوق الأوروبية ليشمل مجموعة السبعة عشر دولة الداخلة في

إطار (المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي) حتى تتمتع هذه الدول ، ومن بينها (انكلترا) بالإعفاءات الجمركية ، وحتى لا تختنق الصناعة البريطانية في داخل نطاق السوق الأوروبية المشتركة ، إذا ما هي حرمت من هذه الإعفاءات. وحاولت فرنسا معارضة اقتراح انكلترا، ذلك لأن دخول انكلترا ـ إلى جانب ألمانيا ـ وتمتعها بالإعفاء الجمركي ، سيترتب عليه القضاء على البقية الباقية من الصناعة الفرنسية والاقتصاد الفرنسي القائم على هذه الصناعة ، لا سيما وأن فرنسا لم تكن قادرة على مجابهة إغراق الصناعة الانكليزية مع الألمانية لبلادها ، كما أنها لم تكن قادرة على تطوير إنتاجها ومضاعفته وهما شرطا الدخول في ميدان المنافسة ، وذلك بسبب اتجاه كل الجهود نحو (ميدان القتال في الجزائر) .

ومضت سنتان من حكم ـ ديغول ـ (١٩٥٩ ـ ١٩٦٠) ولا زالت فرنسا مستمرة في السير على طريق التدهور ، فلا الجهود الحربية نجحت في القضاء على الثورة ، ولا الجهود السياسية الملتوية نجحت في خداع الشعب الجزائري ، وحكومته المؤقتة ، وبدأت الأمور تنذر بالشر المستطير ، وظهر بوضوح أنه لا بد في النهاية من وضع حد حاسم للحرب الفرنسية ضد الجزائر .

٦ ـ التحولات الحاسمة
(التمرد في الجزائر)

لم يكن السلام الفوري على مرمى النظر عندما أطل العام (١٩٦٠) على أفق الجزائر ، ومع ذلك حدث تقدم هائل عن العام الذي سبقه ، فبينما كان يبدو أنه من غير المستطاع التقاء التفكير بين فرنسا والجزائر على الإطلاق ، فإن الطريق كانت مفتوحة على الأقل من أجل بدء المباحثات . وكانت الموضوعات التي يجب بحثها ، والأشخاص الذين سوف يحضرون المفاوضات لا تزال مسائلاً مفتوحة ، وكان رفض الجزائريين أن يفاوضوا قبل أن يتلقوا ردوداً مرضية يبدو مانعاً من وقف قريب لإطلاق النار ، وقد ترك التعديل الوزاري الجزائري الذي أعلن من تونس في ١٩ كانون الثاني ـ يناير ـ والذي قضى بإبعاد المتصلبين (من أمثال الأمين دباغين وأحمد توفيق المدني وبن يوسف بن خده وعمر صديق) من الحكومة المؤقتة ، ووضع السلطة الكاملة في قبضة المعتدلين . ومع افتراض أن (ديغول) يستطيع أن يبقى في الحكم ، كان يبدو أن المسألة هي مسألة وقت قبل إزالة العوائق عن طريق (حق تقرير المصير) .

باتت الأغلبية العظمى من الشعب الفرنسي على استعداد لقبول (خسارة الجزائر في النهاية) وهو شيء كان يبدو من المحال التفكير

فيه قبل مجيء ديغول إلى الحكم ، وكانت فئات كثيرة في الجيش والمستوطنون المتطرفون ، وأصدقاؤهم ، وعملاؤهم في فرنسا ، قد تملكهم الهياج ، بل وراحوا يتحدثون عن القيام بالثورة مرة أخرى ، ولكن كان يبدو (ديغول) ما زال يستطيع السيطرة عليهم . وبالرغم من أن الكثيرين من المراقبين فسروا العرض الذي تقدم به في ١٦ أيلول - سبتمبر - بأنه مقامرة ، فإنه كان واثقاً من الكسب فيها ، إنه بدلاً من أن يحاول إغراء المسلمين على البقاء مع فرنسا ، كان أكثر اهتماماً بالقضاء على المحنة الجزائرية ، بأسرع ما يمكن حتى يتمكن من السير قدماً في تنفيذ مشاريعه بدرجة أسرع .

ومقابل ذلك ، ظهر أن جبهة التحرير الوطني باتت أكثر استعداداً لقبول تسوية سلمية بشروط تقل كثيراً عن مطالبها الأصلية بالاستقلال فوراً ؛ وكان معنى هذا أن الاستقلال لن يكون فورياً وإنما بعد فترة من الاستعداد . وساد الاعتقاد أن هذا سوف يجعل الانتقال إلى الحكم الذاتي وإقامة النظم الجديدة أكثر يسراً مما كان متوقعاً ، وكان يبدو أيضاً أن الخطط الرامية إلى انشاء إتحاد كونفيديرالي يضم شمال أفريقيا ويرتبط بفرنسا بعلاقات وثيقة ، سوف تنفذ كما سبق رسمها . وبالاختصار ، كان في وسع أغلبية الفرنسيين والجزائريين ، وأصدقاء الطرفين ، أن تتنبأ باقتراب نهاية مرضية نسبياً للثورة الجزائرية ، وهو أمر كان يبدو إلى عهد قريب أملاً خيالياً . غير أن الحدث الذي مارس دور المسرع في التحولات الحاسمة هو حركة تمرد المستوطنين في الجزائر ؛ ففي يوم الأحد الموافق ٢٤ كانون الثاني - يناير - ١٩٦٠ ، تفجر الموقف عن حركة تمرد قتل فيها ٢٥ وجرح ١٣٦ من الفرنسيين ، وظل حوالي الثلاثة آلاف من المتمردين متحصنين وراء المتاريس التي أقاموها بالقسم الأدنى من المدينة في

الجزائر ، في تحد علني للسلطات المدنية والعسكرية في كل من فرنسا والجزائر .

لقد كان هذا التمرد أخطر تهديد حتى ذلك الوقت لسلطة الرئيس (ديغول) وهدد ، لبعض الوقت ، بأن يؤدي إلى حرب أهلية فرنسية ، وبالجزائر إلى الانفصال . ولقد تميز الفاتح من كانون الثاني - يناير - بعدد من التفاعلات التي أدت إلى ظهور حركة التمرد ؛ فكان الجيش الفرنسي يشدد حملته الفعالة لإخماد الثورة عسكرياً . وإذا نقصت الفاعلية العسكرية للجبهة الوطنية الجزائرية ، فإنها زادت من نشاطها الإرهابي ، وبخاصة في منطقة مدينة الجزائر . وفصلت حكومة الجزائر المؤقتة ، التي أعيد تنظيمها قبل ذلك بوقت قريب ، العناصر التي كان يظن أنها تعارض أية مفاوضات لوقف إطلاق النار ، وكان المستوطنون يشعرون بخوف متزايد من حدوث تقارب بين باريس وجبهة التحرير الوطني .

كان قائد المظليين ، وحاكم إقليم الجزائر (الجنرال ماسو) هو بطل المستوطنين المحبوب، بسبب تطرفه الاستعماري ، وقد أدلى بحديث لمراسل صحيفة (سوديت زيتونج) التي تصدر في (ميونخ) يوم ١٩ كانون الثاني - يناير - جاء فيه : « **لعل الجيش قد ارتكب خطأ حين جاء بالجنرال ديغول إلى الحكم ، وأنه قد يستعمل القوة ضده ، وأن الرئيس قد أصبح من رجال اليسار** ».وغضب (ديغول) واستدعى (ماسو) وفصله بعد ذلك بثلاثة أيام (يوم ٢٢ كانون الثاني - يناير) . وأطلق هذا التصرف اضطراباً بالغاً في الجزائر ، بلغ ذروته بعد يومين في صدام بين المتظاهرين من معارضي ديغول وبين قوات الأمن . وادعت الشرطة (البوليس) أن المتظاهرين هم الذين بدأوا باطلاق النار ، ولكن الفرنسيين ، على كل حال ، قتل بعضهم بعضاً لأول

مرة في الجزائر . تفرق معظم المشاغبين ، عند حلول المساء ، ولكن أقل من ألف من المتطرفين أقاموا الحواجز في الشوارع (المتاريس) وبقوا طوال الليل ، ولكن رجال المظلات الذين استدعوا لإخماد هذا التمرد ، تجنبوا إطلاق النار على هذه الجماعة، بالرغم من التعليمات العامة الصادرة لهم بإعادة النظام. وفي الأسبوع التالي انضم حوالي الألفين إلى هؤلاء المنشقين ، وكانوا يتسلحون ويتمونون تحت سمع رجال المظلات وبصرهم ، إذ كان هؤلاء المظليون يتعاطفون مع المتمردين بوضوح . ودعي إلى إضراب عام ، وبعد قليل توقف معظم النشاط العادي في المدينة (الجزائر) وقامت مظاهرات التأييد في مدن أخرى .

تمسك (ديغول) في باريس بموقفه في صلابة وثبات ، وأكد سياسته عن (حق تقرير المصير للجزائر) وأعلن : « **أن التمرد ضربة سيئة ضد فرنسا ، ضربة سيئة ضد فرنسا في الجزائر ، وضربة سيئة ضدها أمام العالم ، وضربة سيئة ضد فرنسا في داخل فرنسا** » . وحيث بدا واضحاً أن جمهرة الرأي العام الفرنسي كانت تقف وراءه ، تحرك ديغول إلى إلهاب حماسة بعض وزرائه الأقل حماسة ليقفوا إلى جانبه ، و إلى تحقيق حياد بعض الشخصيات السياسية التي كرست نفسها لتخريب سياسته في الجزائر . وحوالي منتصف الأسبوع ، بدا أن العطف على المتمردين قد زاد إلى حد ان القيادات المدنية والعسكرية انتقلت من المدينة (باريس) إلى مركز قيادة سري . وامتنع (ديغول) فترة طويلة مؤلمة ، عن التدخل المباشر بشخصه ، حتى يوم الجمعة ٢٩ كانون الثاني (يناير) حيث خاطب فرنسا والجزائر عن طريق الإذاعة والتفزيون ، فأمر الجيش في عبارات حازمة بإعادة النظام . وبالرغم من أنه بنوع خاص ، امتنع عن الأمر

باستخدام القوة ، بدا واضحاً أنه كان مستعداً للذهاب إلى هذا الحد إذا دعت الضرورة ، وكرر أن خطته (لتقرير المصير) هي (السياسة الوحيدة الجديرة بفرنسا) ، وعزل معظم السكان الأوروبيين في الجزائر عن (الكذابين المتآمرين) و (المغتصبين) الذين كانوا يقودون التمرد ، وأكد أن الجيش لا يستطيع أن يفرض شروطاً لولائه ، وأن عليه أن يطيعه . واستجابة لنداء (ديغول) الحماسي ، أزال رجال المظلات الحواجز (المتاريس) وفي الصباح التالي كان التمرد قد انتهى .

اتخذ (ديغول) في أعقاب انهيار التمرد ، مجموعة من الإجراءات التأديبية التي لم يسبق لها مثيل ، ضد المتمردين في الجزائر والعناصر الهدامة في فرنسا ذاتها ، وأعفيت الشخصيات العسكرية والمدنية التي اشتركت في الانقلاب من وظائفها ، وحددت إقامتهم في منازلهم أو زجوا في السجون ، وأتبع (ديغول) ذلك بعملية هز شديد لكل من قيادة الجيش ومجلس الوزراء ، ولعل أبرز ضحية كان (جاك سوستيل) أقوى مؤيدي بقاء الجزائر فرنسية . وفي أوائل كانون الثاني ـ يناير ـ كان الرئيس قد طلب من الجمعية الوطنية سلطات استثنائية ليحكم فرنسا بالمراسيم لمدة عام ، وحصل عليها .

لقد أوضح التمرد عدة عوامل حيوية كان لها أثرها الحاسم في إنهاء الحرب الفرنسية ـ الجزائرية ، وفي دور فرنسا المستقبل في الحلف الغربي . وأهم ما في ذلك أنه وضح اعتماد فرنسا الكامل على شخص واحد ، هو ديغول ، وإذا كان ثمة شيء واحد مؤكد ، فهو أن الحكومة الفرنسية كانت عرضة للسقوط ، لولا السلطة الهائلة المعنوية والقانونية للرئيس ديغول . لقد عمل منذ مجيئه إلى الحكم



خط من الاسلاك والحواجز والاسلحة عجز عن عزل الجزائر عن جاراتها العربيات

في سنة ١٩٥٨ ، على تغيير أنظمة الحكم وعملياته في فرنسا تغييراً جذرياً ـ على نحو ما سبقت الإشارة إليه ـ ، وفصل دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة أساساً حتى يناسب شخصية (ديغول) الفريدة ، وقد أهمل أو عطل كثيراً من الطابع الديموقراطي الذي كانت تتسم به إدارة الحكم الفرنسي . وبينما ساعدت هذه التغييرات (ديغول) على معالجة كثير من المشاكل الخطيرة التي واجهت فرنسا ، فقد جعلت فرنسا أيضاً تعتمد عليه باطراد . والحقيقة البسيطة هي أنه لم يعد في فرنسا شخص يمتلك القوة ليأخذ السلطة من (ديغول) ، وظهر أنه من غير المحتمل أن تعود الديمقراطية التقليدية بطريقة نظامية إلى فرنسا دون تسوية للحرب الجزائرية ، وفي ظل هذه الظروف ، يتعلق الأساس الذي تقوم آمال الغرب في وجود فرنسا قوية ، بأكتاف الجنرال (ديغول) تماماً ، كما يتعلق به أي أمل في تسوية للحرب الجزائرية .

تعلم المستوطنون ، من ناحيتهم ، درسين هامين ، أولهما : أنهم فقدوا التأييد الشعبي الذي كان لهم يوماً في فرنسا ، وبدون هذا التأييد ، لم يكن باستطاعتهم فرض إرادتهم على الحكومة الفرنسية . والدرس الثاني : أنه على الرغم من أن لهم بعض التأييد الواضح في صفوف جماعة ضباط الجيش المحترفين ، إلا أن هذا التأييد لا يصل إلى درجة كافية من القوة لتقييد أيدي (ديغول) أو إضعاف تحركه . وقد انهارت آمال المستوطنين في الإنقلاب ، في اليوم الأول ، حين رفض الجيش الاشتراك فيه بصورة إيجابية . وبالرغم من أن المستوطنين لم يكونوا قد فقدوا الأمل ، بأي شكل ، فقد باتوا ، لأول مرة ، عاجزين عن ممارسة (الفيتو) ضد سياسة الحكومة .

أدركت جبهة التحرير الوطني بدورها أيضاً أهمية الدور الذي اضطلع به الرئيس (ديغول) في ضمان بقاء فرنسا، وانتزاع الطاعة من الجيش ، فلم يكن ثمة معنى لوعد ديغول بانتخابات حرة بعد عودة السلام ، إلاّ إذا كان يستطيع أن يضمن عدم تدخل الجيش أو المستوطنين في عملية الانتخاب ، فقبلت الجبهة ـ من حيث المبدأ ـ العرض الخاص ، (بتقرير المصير) غير أنها أصرت على توافر الضمانات حتى تكون الانتخابات حرة في الواقع ، قبل أن توقف اطلاق النار . ولم يكن باستطاعة (ديغول) ـ من ناحية أخرى ـ إعطاء الضمانات إلا إذا اعترف بأن جبهة التحرير الوطني الجزائرية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري ، وهو اعتراف كان يرفضه حتى ذلك الوقت . وعلى الرغم من أن (ديغول) قد أظهر أنه يستطيع حكم كل من الجيش والمستوطنين ، فهناك شك كبير في أن يتمكن فرنسي آخر من أن يفعل ذلك ، ولذلك فقد وجدت (الجبهة) حتى لو أعطيت الضمانات ، واتفق على وقف إطلاق النار ، أنها تقامر على بقاء (شارل ديغول) رئيساً لفرنسا .

٧ ـ وأخيراً ، انتصرت الثورة

كان التمرد الذي وقع في كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٦٠ ، اختباراً لقوة الجنرال (ديغول) اجتازه بنجاح واضح . ولعل مما يدل عليه أن الجمعية الوطنية الفرنسية ـ البرلمان ـ وافقت بأغلبية ساحقة على منح الحكومة السلطات الاستثنائية اللازمة ـ لمدة أربعة عشر شهراً ـ والتي تجعل في مستطاعها إعادة الأمن والنظام في الجزائر . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن الجمعية (إعراباً عن ثقتها في ديغول) قررت أن المراسيم التي تصدر لهذا الغرض ، وبمقتضى السلطات الاستثنائية المخولة للحكومة ، يجب أيضاً أن يوقع عليها هو شخصياً .

ولكن ، وبرغم هذا النجاح الذي كان يكفل له حرية التصرف في معالجة المشكلة الجزائرية على النحو الذي يخلص فرنسا من متاعبها التي دامت طويلاً ، فقد بقي موقفه من مستقبل الجزائر وحقوق أهلها ، بل ومن الحل الواجب اتخاذه ، موقفاً متسماً بالغموض ، سواء عن عمد لأن رأيه لم يكن قد استقر بعد على منح الجزائريين (حق تقرير المصير) أو لأنه لم يرغب في إثارة العناصر المتطرفة ويؤلف بينها ضده ، وإن كان التفسير الأخير أقل احتمالاً بعد أن

وضح ضعف هذه العناصر . ومن أمثلة هذا الغموض أنه حين توجه إلى الجزائر في شباط ـ فبراير من العام نفسه لتفقد حالة الجيش ، صرح بأن تسوية المشكلة الجزائرية لا يزال أمامها وقت طويل ، كما أن الملاحظات التي أبداها أمام الضباط أكدت الحاجة إلى إحراز نصر عسكري . **ورافق ذلك ، على ما هو معروف ،إقدام فرنسا على تفجير قنبلتها الذرية الأولى في الصحراء الجزائرية (في منتصف شهر شباط ـ فبراير ـ ١٩٦٠)** الأمر الذي ترك أثراً سيئاً كل السوء لا في الجزائر وحدها فحسب ، بل في القارة الأفريقية كلها ، وفي جميع بلدان العالم ، ثم فجرت قنبلتها الثانية على الرغم من استنكار كافة الدول والشعوب المحبة للسلام ، وعلى الرغم من تهديد هذه الشعوب لفرنسا بالمقاطعة . وواصل ديغول في غضون ذلك خطبه وبياناته التي أكثر فيها من الحديث عن الجزائر ، وعن الحل الذي يراه لمشكلتها ؛ فقد ألقى في الثالث من آذار ـ مارس ـ أثناء زيارة قام بها للجزائر، خطاباً أكد فيه إصراره على الاستفتاء ، وتحدث عن القوة ، مهدداً باستخدامها حتى أقصى الحدود إذا ما فشل في تنفيذ مشروعه . وسرعان ما لحق به وزير الأنباء ـ الإعلام ـ الفرنسي ، يضم صوته إلى صوته ، فيعلن في السابع من آذار ـ مارس ـ أن الجزائريين إذا اختاروا في الاستفتاء الانفصال عن فرنسا ، فلا بد من تقسيم الجزائر إلى قسمين : أحدهما عربي والآخر فرنسي . وهكذا ثارت الشكوك من جديد في صدق نوايا (ديغول) وفي رغبته بالوصول إلى حل للمشكلة من أساسها وفقاً لمبادىء الحق والعدل والمنطق .

سارعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالرد على (ديغول) فأعلنت عن استعدادها للمضي في القتال ضد الاستعمار

الفرنسي حتى إزالته والقضاء عليه ، وأكد رئيسها (فرحات عباس) أن ـ ديغول ـ قد أوصد في خطابه هذا ، باب الطريق نحو المفاوضات ، وأحبط فرص إقرار السلام في الجزائر ، ولهذا ، فإن الشعب الجزائري ، على الرغم من استعداده لاغتنام أية فرصة للوصول إلى حل سلمي عن طريق المفاوضات ، إلّا أنه سيواصل القتال حتى تظفر البلاد باستقلالها . وبالفعل ، فقد شرع جيش التحرير الوطني في السادس عشر من آذار ـ مارس ـ بشن هجمات قوية وجريئة على القوات الفرنسية في كل مكان ، **ثم أعلنت الحكومة المؤقتة عن تصميمها لتنظيم فرق أجنبية في جيش التحرير ، تضم إليها المتطوعين من سائر انحاء العالم** .

قام رئيس وزراء فرنسا (ميشيل دوبريه) بزيارة للجزائر في الحادي عشر من نيسان ـ أبريل ـ ١٩٦٠ ، واكتشفت السلطات الفرنسية محاولة لاغتياله ، وتوترت العلاقات أشد التوتر بين تونس وفرنسا ، فقد طلبت فرنسا من تونس ، إجلاء المجاهدين الجزائريين عن منطقة الحدود ، ولكن الرئيس (الحبيب بورقيبة) رفض ذلك ، وأنذر فرنسا بالقتال ، إذا ما حاولت قواتها اجتياز الحدود التونسية في عملياتها ضد المجاهدين ، وبالفعل ، قامت مدافع الفرنسيين وصواريخهم بقصف بعض القرى الواقعة على حدود تونس ، مما حمل هذه على التقدم بالشكوى إلى مجلس الأمن .

وسّعت الحكومة الجزائرية في غضون ذلك نشاطها في مجال العمل الديبلوماسي على المستوى العربي والدولي ، وقام وفد منها يضم (كريم بلقاسم ، وأحمد فرنسيس ، وعبد الحفيظ بوصوف) بجولة في عدد من البلاد العربية شملت مصر والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان بهدف الحصول على دعم عاجل لجيش



ورجع احفاد الغزاة الى بلادهم ، وتحرر التراب الطهور للجزائر

التحرير الوطني ، كما سافر الوفد ذاته (في أوائل أيار ـ مايو) إلى الصين الشعبية ، حيث أجرى محادثات مع (ماوتسي تونغ) و (شو اين لاي) أعلن الرئيس (فرحات عباس) على أثرها : « **بأن جبهة التحرير الوطني سوف تتلقى مساعدات من الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي ، وقال ، بأنهم سيدافعون عن أنفسهم بأسلحة صينية بدلاً من أن يسمحوا لأسلحة الغرب بابادتهم** » .

عقدت الحكومة المؤقتة مؤتمراً لها في العاشر من حزيران ـ يونيو ـ بحضور القادة العسكريين طوال أربعة أيام ، أعلنت في نهايتها أنها تطلب تشكيل لجنة مشتركة (جزائرية ـ فرنسية) للإشراف على الاستفتاء الذي كان (ديغول) قد اقترحه ، وأكدت (الحكومة الجزائرية) أن الاعتراف بحق تقرير المصير هو السبيل الوحيد لحل قضية الجزائر ، وأن فرنسا برفضها دراسة وسائل وأساليب ممارسة هذا الحق ، تتحمل وحدها عقابيل استمرار الحرب الجزائرية . وراح (ديغول) بعد يومين ، يكرر في خطاب ألقاه : « الدعوة إلى زعماء الثورة للمجيء إلى باريس ، والتفاوض على إنهاء القتال بصورة شريفة ، مؤكداً أنه متى توقف القتال ، فستتاح للجزائريين فرصة تقرير مصيرهم بأنفسهم ، عن طريق الاستفتاء ، الذي يضمن هو شخصياً حريته . وأضاف أنه (واثق) من أن الشعب الجزائري سيختار طريق العقل والمنطق ، وهو الطريق الذي يقضي بتحويل الجزائر إلى بلد حديث تسوده الأخوة بفضل التعاون بين فرنسا وبين مختلف الفئات » .

لقيت دعوة (ديغول) الجديدة استجابة مناسبة عند جارتي الجزائر ، فأخذت تونس والمغرب في ممارسة ضغط على الحكومة الجزائرية لقبول فكرة الذهاب إلى (باريس) ومفاوضة الجنرال

(ديغول) ، وقضت الحكومة الجزائرية زهاء أسبوع وهي تدرس الموقف ، وأعلنت في النهاية موافقتها على دعوة (ديغول) وعزمها على إرسال وفد إلى باريس ، برئاسة رئيس الحكومة (فرحات عباس) على أن يسبق ذلك، إيفاد مبعوث جزائري الى العاصمة الفرنسية حتى يقوم بمحادثات تمهيدية . وكانت الحكومة الفرنسية قد أعلنت في غضون ذلك أن المحادثات لن تتعدى معالجة قضية وقف القتال ، ومصير المقاتلين والأسلحة ، أما المحادثات السياسية (فلا يمكن) أن تجري إلا مع ممثلي جميع الفئات الجزائرية ، كما أنه من المحال البحث في ترتيبات الاستفتاء إلّا بعد وقف القتال .

كان هذا الإعلان الفرنسي الجديد بمثابة أول عقبة وضعتها فرنسا على طريق المفاوضات ، ولكن الحكومة الجزائريةآثرت ، تحت ضغط الرئيس التونسي (الحبيب بورقيبة) وأربع عشرة دولة أفريقية أخرى ، تقدمت في هذه الآونة بطلب إلى فرنسا لحل قضية الجزائر ، أن تسير في الشوط حتى نهايته فبعثت في (٢٥ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦٠) بمبعوثها (أحمد بو منجل) الى فرنسا ، حيث بدأت المباحثات في (ميلان) مع المبعوثين الفرنسيين ، واستمرت حتى يوم (٤ تموز ـ يوليو) حيث توقفت لأن فرنسا أرادت ، كما ذكرت الحكومة الجزائرية ، أن تفرض شروطها من جانب واحد لمحادثات وقف إطلاق النار ، ورفضت جميع شروط الحكومة الجزائرية .

انتقل الصراع عندئذ إلى المجالين الداخلي والدولي ، فطلبت كتلة الدول الأفريقية ـ الآسيوية يوم (٣٠ تموز ـ يوليو) من الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة ، إدراج قضية الجزائر في جدول أعمالها للدورة القادمة ـ للجمعية العامة ـ بينما أعلن الرئيس (فرحات عباس) أن جيش التحرير الوطني سيتابع الحرب حتى إحراز النصر

النهائي ، وبالفعل ، شدد جيش التحرير هجماته على الفرنسيين في النصف الأول من شهر آب ـ أغسطس ـ .

تقدمت الحكومة الجزائرية بطلب إلى هيئة الأمم المتحدة (يوم ٢٢ آب ـ أغسطس) تحثها فيه على إجراء استفتاء عام في الجزائر تحت إشرافها ، ليقرر الشعب الجزائري مصيره ، وكان هذا الطلب بمثابة قطع لكل أمل في التفاهم مع (ديغول) .

بحثت الجامعة العربية في دورتها التي عقدتها في الثلث الأخير من شهر آب (أغسطس) في بلدة (شتورة ـ لبنان) قضية الجزائر ، واتخذت عدة قرارات منها : **حث العرب في جميع أرجاء وطنهم الكبير على التطوع في جيش التحرير ، والعمل بمختلف الوسائل الديبلوماسية ، لإقناع الدول الأجنبية من أجل الاعتراف بحكومة الجزائر ، والاتصال بدول حلف الأطلسي لتحذيرها من النتائج المترتبة على استخدام فرنسا لأسلحة الحلف في حربها ضد الجزائر ، وإبادتها للشعب الجزائري بواسطتها .**

شهد شهر أيلول (سبتمبر) نشاطاً في الأفق الدولي ، فقد بعث ملك المغرب الراحل محمد الخامس مذكرة إلى الأمم المتحدة ، يطلب تدخلها لحل قضية الجزائر ، بينما سافر وفد جزائري (برئاسة الرئيس فرحات عباس) إلى الصين الشعبية ، حيث قام بمباحثات هامة مع حكومتها ، وتضمن البلاغ المشترك الذي صدر في نهايتها ، وعد حكومة الصين ببذل كل مساعدة وتأييد للجزائر في نضالها الشريف العادل ، وانتقل الوفد بعد ذلك من (بكين) إلى (موسكو) حيث قام بمحادثات مهمة أخرى مع المسؤولين فيها ، أسفرت عن تقرير العون المادي والمعنوي لثورة الجزائر .

امتاز مطلع الخريف ، بتوسع الحركات الحربية التي كان يقوم

بتنفيذها جيش التحرير الوطني على أرض الجزائر ذاتها ، وشمولها لعمليات واسعة قام بها الفدائيون في باريس وفي غيرها من المدن الفرنسية .

حاولت الدول الأفريقية ، التي استقلت حديثاً ، والتي عقدت مؤتمراً لها في نهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) التوسط بين فرنسا والجزائر ، واختارت بعثة رسمية للقيام بهذه الوساطة التي لم يقدر لها النجاح .

أعلن الرئيس ديغول (في يوم ٥ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٦٠) عن عزمه بإجراء استفتاء عام في فرنسا ذاتها وفي الجزائر لحل القضية الجزائرية ، على أساس قيام الجمهورية الجزائرية . وقام في مطلع كانون الأول ـ ديسمبر ـ بزيارة للجزائر ، قابلها المستوطنون بمظاهرات العنف ، التي أسفرت عن اشتباكات عنيفة وقعت في مدينة الجزائر ، وغيرها من المدن ، بين المستوطنين والجزائريين ، سقط فيها الكثيرون من القتلى والجرحى .

بدأت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بمناقشة القضية الجزائرية في شهر كانون الأول ـ ديسمبر ـ . وفي العشرين منه ، اتخذت قراراً قضى برفض قيام الأمم المتحدة باجراء استفتاء في الجزائر ، وبإقرار البنود الاخرى من المشروع الأفريقي ـ الآسيوي التي تنص على اعتبار : « **استمرار الحرب في الجزائر خطراً على الأمن والسلام الدوليين ، وعلى تأكيد حق الشعب الجزائري في حريته وممارسة سيادته ووحدته** » ، وقد رحب (كريم بلقاسم) بهذا القرار ، واعتبره نصراً دولياً عظيماً لقضية الجزائر .

* * *

استهل العام ١٩٦١ بإجراء الاستفتاء في فرنسا والجزائر ، وفاز

ديغول بتخويل من الشعب الفرنسي له من أجل حل قضية الجزائر ؛ وقد اقترع (١٥,١٩٨,٧١٤) بكلمة (نعم) مقابل (٤,٩٩٦,٥٠٧) بكلمة (لا) من مجموع (٢٠,٨٠٩,٠٢٩) من المقترعين ، أما استفتاء الجزائر فقد وصفته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنه (استفتاء مزور - زائف) نظراً لاستخدام كافة وسائل التزوير لتزييف إرادة الشعب الجزائري ، ولكن الشعب الجزائري المجاهد قاطع المهزلة استجابة لنداء حكومته بمقاطعتها .

وتتابعت الأحداث متلاحقة ، ففي يوم ٢١ كانون الثاني - يناير - ١٩٦١ ، أصدرت حكومة (ديغول) خمسة مراسيم تعتبر في جوهرها خروجاً على مبدأ تقرير المصير ، وتهدف إلى تجزئة الجزائر . وتقضي المراسيم المشار اليها بالأمور التالية :

١ - إنشاء مجالس إقليمية في مدن (الجزائر ووهران وقسنطينة) وتتكون من مندوبين عن رؤوساء الإدارات المحلية .

٢ - توسيع مسؤوليات الإدارة المحلية .

٣ - إنشاء مجالس مركزية لإسداء المشورة إلى المجالس الإقليمية .

٤ - تعيين ثلاثة مديرين بالمناطق ، بوصفهم ممثلين لمندوب الحكومة الفرنسية .

٥ - تخويل مجلس الوزراء الفرنسي ، وممثل الحكومة الفرنسية في الجزائر ، سلطة نقل بعض الاختصاصات إلى رؤوساء الإدارات والمديرين .

بينما كان (ديغول) يمضي في سياسته ، كانت حكومة الجزائر تمضي بدورها لتنفيذ سياستها الخاصة ، مستفيدة من تعاظم هيبتها الدولية . ففي كانون الثاني - يناير - ١٩٦١ ، قرر مجلس تضامن

الشعوب الأفريقية والآسيوية بالإجماع مطالبة جميع الشعوب والحكومات المستقلة في أفريقيا وآسيا ، بفرض المقاطعه الاقتصادية ضد فرنسا ، وبالاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

عرضت (القضية الجزائرية) على مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عقد في بغداد يوم (٣١ كانون الثاني - يناير - ١٩٦١) وبعد دراسة الموقف من مختلف نواحيه ، اتخذ المؤتمر العربي قرارات على جانب كبير من الأهمية ، أكدت وقوف الشعب العربي كله من جديد إلى جانب الجزائر ، في صراعها ضد الاستعمار الفرنسي . وفيما يلي بعض ما تضمنه القرار العربي :

أولاً : قيام الوفود العربية لدى الأمم المتحدة ، وبالتعاون مع الدول الأفريقية - الآسيوية والدول الصديقة ، بمتابعة تنفيذ القرار الصادر من قبل المنظمة الدولية بشأن الجزائر .

ثانياً : تقديم المزيد من العون المالي والمادي ومن السلاح إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حتى تتمكن من متابعة النضال .

ثالثاً : إعادة تأكيد الدول العربية لوحدة الجزائر وسلامة أراضيها ، وهو قرار يقطع السبيل على أية محاولات تهدف إلى اقتطاع الصحراء من البلاد .

رابعاً : إعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا ، إذا ما استمرت هذه الدولة في حربها ضد شعب الجزائر .

خامساً : على الدول العربية التي تقوم في أراضيها قواعد أجنبية ، أن تواصل العمل بكافة الوسائل للحيلولة دون استخدام هذه القواعد لتزويد العمليات العسكرية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر .

سادساً : تشديد الحملة إزاء الدول والمنظمات العسكرية والسياسية التي تؤيد فرنسا تأييداً سياسياً أو عسكرياً أو مالياً .

لقد كانت هذه القرارات في حقيقتها وسيلة للضغط لا على فرنسا وحدها ، بل وعلى الدول الغربية التي ظلت تساندها ، وتجدر الإشارة إلى ما تبع ذلك من تحول على المستوى الدولي . ففي هيئة الأمم المتحدة ـ الجمعية العامة ـ قدم اقتراح : « بإدانة أعمال فرنسا في الحرب الجزائرية »،وصحيح أنه لم يقدر لهذا الاقتراح أن يأخذ طريقه على شكل إدانة رسمية حيث لم تتوافر لتأييده أغلبية الثلثين اللازمة لإنجاحه ، غير أن نقص عدد الموافقين بصوت واحد أظهر بشكل واضح الاتجاه العام لعدد كبير من أعضاء هيئة الأمم المتحدة نحو دعم قضية الجزائر ، وقد كان ذلك تأكيداً لذلك الضغط المعنوي الهائل الذي لم يعد بالإمكان تجاهله .

وعقد في (الدار البيضاء) مؤتمر لرؤوساء الدول الأفريقية ، وحققت القضية الجزائرية نصراً آخر ، حيث أعلن المجتمعون تأييدهم الكامل لجهاد الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي .

بدأت في نهاية شهر كانون الثاني ـ يناير ـ عام ١٩٦١ ، اتصالات غير مباشرة بين الجزائريين والفرنسيين، مثل فيها (بو منجل) الجانب الجزائري ، كما مثل فيها (بو مبيدو) الجانب الفرنسي . وكان ذلك بوساطة تونس ، حيث سافر الرئيس التونسي (الحبيب بورقيبة) إلى سويسرا ، بينما كان وزيره (المصمودي) يتنقل بين جنيف وباريس وتونس ، مما مهد للاجتماع الذي عقد بين الرئيسين التونسي والفرنسي (يوم ٢٧ شباط ـ فبراير ـ ١٩٦١) وأعقبه اجتماعات (الدار البيضاء) و (الرباط) بين الملك (الحسن الثاني ـ الذي خلف والده بعد وفاته) وبين (الحبيب بورقيبة) و (فرحات عباس)

حيث تم الاتفاق على النقاط التمهيدية لمفاوضات الصلح .

أعلنت الحكومة الفرنسية في الأول من آذار ـ مارس ـ استعدادها لمفاوضة الجزائريين دون قيود أو شروط . وأثناء ذلك كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعقد اجتماعاتها المستمرة في تونس ، وطار (كريم بلقاسم) نائب رئيسها إلى القاهرة ودمشق ، حيث اجتمع إلى الرئيس (جمال عبد الناصر)، ثم عاد إلى تونس ، حيث واصلت الحكومة اجتماعاتها لتعلن في يوم (١٧ ـ أذار ـ مارس) استعدادها للمفاوضة مع فرنسا دون شروط .

وأخذت الاستعدادت طريقها لإجراء المفاوضات في (أيفيان) على الحدود الفرنسية ـ السويسرية ، وكان من المقرر البدء بهذه المفاوضات ـ وفقاً لما أعلنه الجانب الفرنسي ـ في يوم (٧ نيسان ـ إبريل ـ ١٩٦١) . وهنا حاول المستوطنون في الجزائر ومن يؤ يدهم من الرجعيين الفرنسيين إحباط هذه المفاوضات قبل وقوعها ؛ فقاموا بسلسلة من الأعمال الارهابية ـ في فرنسا والجزائر ـ توجوها بقتل عمدة (إيفيان) .

لم تبدأ المفاوضات في موعدها كما كان مقرراً ، وتقع المسؤولية الكاملة هنا على الجانب الفرنسي ، ويعود السبب في ذلك إلى ما أعلنه وزير شؤ ون الجزائر (المسيوجوكس) : « من أن الحكومة الفرنسية تعتزم إجراء المباحثات مع الاتجاهات الأخرى » . وكان هذا الإعلان بمثابة القنبلة الموقوته لتفجير الموقف ، إذ كان من المعروف أن فرنسا تقصد بذلك التفاوض مع (الحركة الوطنية الجزائرية التي يمثلها مصالي الحاج) والتي فقدت رصيدها الجماهيري بسبب تخلفها عن ركب الثورة ، الأمر الذي أدى إلى اتهامها بالتعاون مع الفرنسيين والتواطؤ معهم على حرية الجزائر

واستقلالها . وعلى إثر ذلك ، أعلن وزير الاستعلامات الجزائري (محمد يزيد) يوم (٥ نيسان ـ إبريل) أنه من المتعذر على حكومة الجزائر إرسال وفدها إلى المفاوضات . ما لم تبدل الحكومة الفرنسية موقفها بعد تصريح وزيرها (المسيو جوكس) . وجرت محاولات عديدة ، توسطت فيها أكثر من دولة ، وأكثر من جهة ، لتذليل هذه العقبة ، وكان في مقدمتها المحاولة التي قام بها الرئيس (بورقيبة) لإقناع (مصالي الحاج) بالانسحاب من الحياة السياسية ولكن جميع هذه الجهود لم تؤد إلى نتيجة إزاء إصرار الحكومة الجزائرية على التمسك بموقفها العادل والمشروع .

عاد الرئيس (ديغول) فألقى خطاباً يوم (١١ نيسان ـ ابريل ـ ١٩٦١) أعلن فيه : « بأن فرنسا لن تتمسك بجزائر لا تريد الارتباط بها ، وأكد أن فرنسا ستجري تبادلاً في السكان إذا اختار الجزائريون عدم الارتباط ، فتبعد الأربعمائة ألف جزائري من بلادها مقابل سحب مليون ومائة ألف فرنسي من الجزائر » .

وكان هذا الخطاب ، بمثابة عود الثقاب الذي أشعل فتيل حركات التمرد ، التي طالما مارسها المستوطنون في كل مرة شعروا فيها بالخطر يتهدد وجودهم على أرض الجزائر ، وزاد من مرارتهم شعورهم بأن الرأي العام في فرنسا أصبح يؤيد تأييداً تاماً حل (قضية الجزائر) ، وأن هذا الرأي العام هو الذي يمارس الضغط على ديغول لإنهائها بأي ثمن ، وعن أي طريق ، وأدركوا أن (ديغول) سينصاع في النهاية لهذا الضغط الداخلي من شعبه ، وأن محاولاته لا تعدو أن تكون محاولات لكسب أكثر ما يمكن كسبه من الجزائر ، وتحقيق أكبر قدر من المغانم والامتيازات . وأدرك المستوطنون ومن يؤيدهم من الرجعيين أن عليهم القيام بالمحاولة الأخيرة لوقف هذا التيار ،

وفرض إرادتهم عن طريق التمرد والثورة ضد حكومة (ديغول) للاحتفاظ (بفرنسية الجزائر التي لا يرضون عنها بديلاً) . وتمكن المستوطنون عن طريق جنرالاتهم الأربعة : (شال) و (سالان) و (جوهر) و (زيلر) من إعلان ثورتهم يوم (٢٢ نيسان ـ ابريل ـ ١٩٦١) ، وسرعان ما نشروا سيطرتهم على عدد من المدن الجزائرية وأخذوا في تهديد فرنسا ذاتها بالغزو ، وأعلنوا أن الهدف الأول لحركتهم هو : « المحافظة على الجزائر فرنسية ، وإنهاء الحرب فيها بالقوة » . ووقفت فرنسا على أبواب الحرب الأهلية ، ولكن (ديغول) صمد للفتنة ، وجابه زعماء التمرد بحزم ، واتخذ الإجراءات الضرورية للقضاء على العصيان ، مستفيداً في ذلك من تأييد معظم الشعب الفرنسي لإجراءاته ، ودعم قسم كبير من الجيش الفرنسي الموجود في الجزائر ذاتها وفي فرنسا وخارجها .

وهكذا لم تمض إلاّ أيام ثلاثة ، حتى انهارت حركة التمرد في الجزائر، واستسلم قائدها الأول (شال)، وفر القادة الآخرون، وخرج (ديغول) من الأزمة وهو أقوى مما كان، وأشد اقتناعاً من ذي قبل بضرورة الوصول إلى تسوية للمشكلة الجزائرية ؛ إذ لم تعد المسألة في نظره تتعلق بالجزائر وحدها، وانما أصبحت أبعد مدى من هذا بكثير، إنها تتضمن تهديداً له شخصياً، وللسلطة في فرنسا بوجه عام.

بدأت المفاوضات في (إيفيان) في شهر أيار ـ مايو ـ ١٩٦١ ، وبعد جلسات عديدة متتالية ، لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على أي من النقاط الأساسية ، فتوقفت ، ثم استؤنفت من جديد يوم (٢٠ تموز ـ يوليو) لتتوقف بعد اسبوع بناء على طلب الوفد الجزائري ، ومنذ ذلك الحين لم تجر أية مفاوضات رسمية بين الطرفين خلال بقية العام (١٩٦١) .

جـدت تطورات في هـذه الاثناء ، فحـل (يوسف بن خـده) محل (فرحات عباس) في رئاسة الحكومة المؤقتة ، وكان أشد تصلباً من سلفه . ولما انعقد مؤتمر الدول غير المنحازة في (بلغراد) عاصمة (يوغوسلافيا) ألقى (بن خده) خطاباً حدد فيه سياسة الجزائر المستقلة بأنها ستقوم على أساس (عدم الانحياز) ، كما أعلن التضامن مع تونس في نزاعها مع فرنسا حول (مشكلة بنزرت) ، وفي الوقت ذاته ، شكل ظهور منظمة (الجيش الفرنسي السرية) خطراً على نظام الحكم في فرنسا ذاته ، بسبب اتجاهاتها الفاشية .

اقترح رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (في ٢٤ تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٦١) إجراء المفاوضات على مرحلتين ؛ أولاهما الوصول من ناحية المبدأ إلى اتفاق حول موعد محدد للاستقلال ، والأخرى تحديد مستقبل العلاقات مع فرنسا ، وكذلك الضمانات الواجب توافرها للمستوطنين الفرنسيين ، وكـان يوسف ابن خده) يصر على أمرين أساسيين :

أولاً : أن تعترف فرنسا بوحدة الجزائر ، ومعنى هذا هو الاعتراف بالسيادة الجزائرية على منطقة الصحراء .

ثانياً : تمثيل الجزائريين في المجلس التنفيذي الذي يتولى شؤون الجزائر ، خلال الفترة الانتقالية السابقة لاجراء الاستفتاء .

* * *

دارت مباحثات سرية في (لي ـ روس) على مقربة من الحدود الفرنسية ـ السويسرية ، ثم بدأت المفاوضات علناً في (إيفيان) يوم (٧ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٦٢) وتركزت المباحثـات على الفترة الانتقالية ، وتشكيل المجلس التنفيذي وسلطاته ، وتكوين قوة الشرطة ـ البوليس ـ التي ستتولى حفظ الأمن والنظام ، وتحديد

مراحل جلاء القوات الفرنسية ، والعفو عن المعتقلين السياسيين ، وتبادل الأسرى لدى الجانبين . وتم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق لنار يوم ١٨ آذار ـ مـارس ، وأصبح نافذ المفعول اعتباراً من اليوم التالي ، كما نشرت نصوص الاتفاقيات الاخرى ، وشكل بعد ذلك المجلس التنفيذي وكان عليه أن يتولى إدارة شؤ ون الجزائر عن طريق الأجهزة الإدارية العادية ، باستثناء ما احتفظت به فرنسا وكان من اختصاص المندوب السامي الفرنسي ، أما الوظيفة الثانية التي تضطلع بها هذه الهيئة فهي اتخاذ الاستعدادات اللازمة لإجراء الاستفتاء.

جرى الاستفتاء في الجزائر في اليوم الأول من تموز (يوليو) ١٩٦٢ ، وكان السؤال الموجه إلى المقترعين: هل توافق على استقلال الجزائر ، وتعاونها في إطار إتفاقيات ايفيان ؟ .

وجاءت النتيجة ايجابية بنسبة ٩٧,٣ في المائة ، وفي يوم ٣ تموز ـ يوليو ـ أعلن الجنرال (ديغول) ما يلي : « إن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أن فرنسا تعترف رسمياً باستقلال الجزائر » . وهكذا استعاد الشعب الجزائري حريته ، ودخل في عداد الدول المستقلة ، وتحررت فرنسا من أعباء الاستعمار التي أرهقت كاهلها ، وكلفتها خسائر فادحة في الأرواح والأموال وفي السمعة الدولية .

* * *

لقد تعرضت الاتفاقية (اتفاقية ايفيان) لكثير من النقد والتجريح ، بسبب التنازلات الكثيرة التي قدمتها الجزائر لفرنسا ، مثل : تأجير قاعدة (المرسى الكبير) لفرنسا لمدة (١٥) سنة قابلة للتجديد ، فضلاً عن احتفاظ فرنسا ببعض المواقع في الصحراء لمدة خمس سنوات ، وأهمها (كولومب بيشار) و (رقان) ، وكذلك

إعطاء فرنسا امتيازات فيما يتعلق (بشركات استغلال الثروة المعدنية والبترولية) وتعويض المستوطنين مقابل (تنازلهم) عن الأراضي التي كانوا يمتلكونها ومساحتها ثلاثة ملايين هكتار ، ووضع الجزائر من جديد تحت هيمنة الفكر الفرنسي ـ من خلال الاتفاقات الثقافية ـ الخ . . .

هنا لا بد من القول أن فرنسا التي أقامت فوق أرض الجزائر طوال (١٣٠) عاماً ، قد تركت رواسب عميقة (اجتماعية وثقافية وفكرية) فكان من الصعب على قادة الثورة التفكير في اجتثات هذه الرواسب دفعة واحدة .

وكانت جزائر الثورة مثخنة بالجراح ، فكانت في حاجة لبلوغ أهدافها على مراحل ، وعلى هذا فإن اتفاقيات إيفيان لم تكن أكثر من مرحلة لبلوغ الاستقلال ؛ وذلك لإعادة بناء الجزائر وتضميد جراحها ، وتصفية الرواسب حتى تستعيد الجزائر أصالتها ويعود إليها وجهها العربي ـ الإسلامي الأصيل .

لقد صمتت الأسلحة ، وتوقف الصراع المسلح ، وبدأت مرحلة جديدة من الصراع الشاق المرير ضد رواسب الاستعمار ، وضد مخططاته العدوانية التي تأخذ أشكالاً متطورة تحقق أهداف الاستعمار ولكن من غير الاحتكام إلى السلاح، وعن طريق رعاية (الجذور) التي خلفها الاستعمار ورعاها حتى تنبت باستمرار الأشواك الدامية ، تدمي بها أقدام الاحرار وتعيقهم عن تحقيق أهدافهم في بناء الجزائر العربية الإسلامية التي لا يمكن لها أن تستعيد أصالتها إلا بالجهد المشترك مع جاراتها العربيات (المغرب وتونس) وإلا بإعادة تقويم عملية البناء باستمرار حتى تستعيد الجزائر أصالتها العربية والإسلامية .



الغزاة يغادرون الجزائر

الفهرس